الأجوبة الأثرية

عن المسائل المنهجية

خمسون سؤالاً وجواباً

لفضيلة الشيخ

زيد بن محمد بن هادي المدخلي

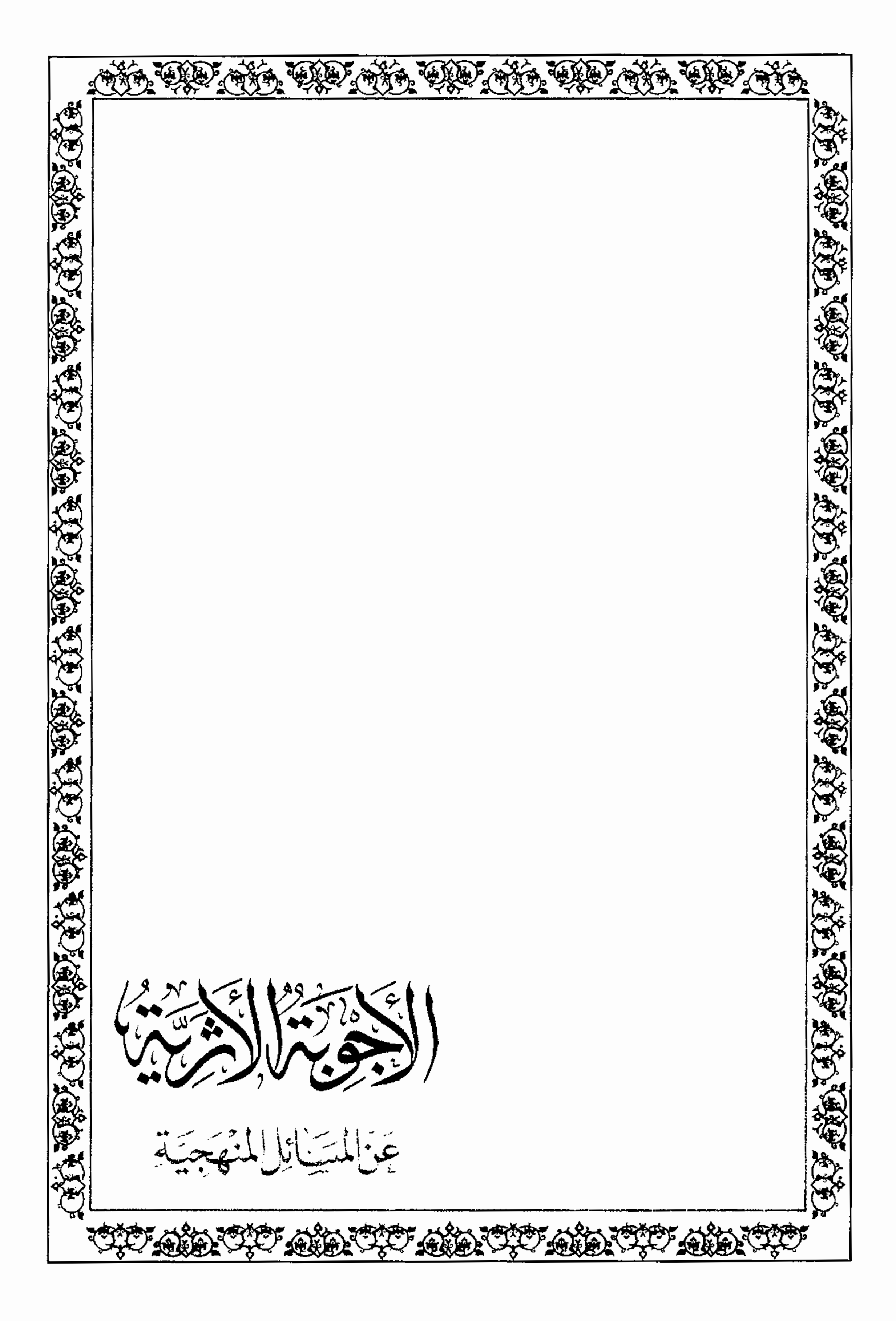
للنشر والتوزيع

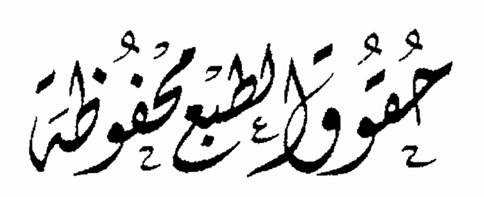


مصورات

أبي عبد الرحمن السلفي

الفلسطيني


الأجوبة الأثرية
عن المسائل المنهجية



دار أضواء السلف للنشر والتوزيع

WWW.ADWAASALAF.COM

جمهورية مصر العربية - القاهرة - عين شمس   هاتف وفاكس: ٠٠٢٠٢٢٤٩١٢٧٩٥

محمول: ٠٠٢٠١٢٣٨٦٨٤١٠ — ٠٠٢٠١٨٩٦٠٩٦٠٨ — ٠٠٢٠١٠١٠٠١١٤٥

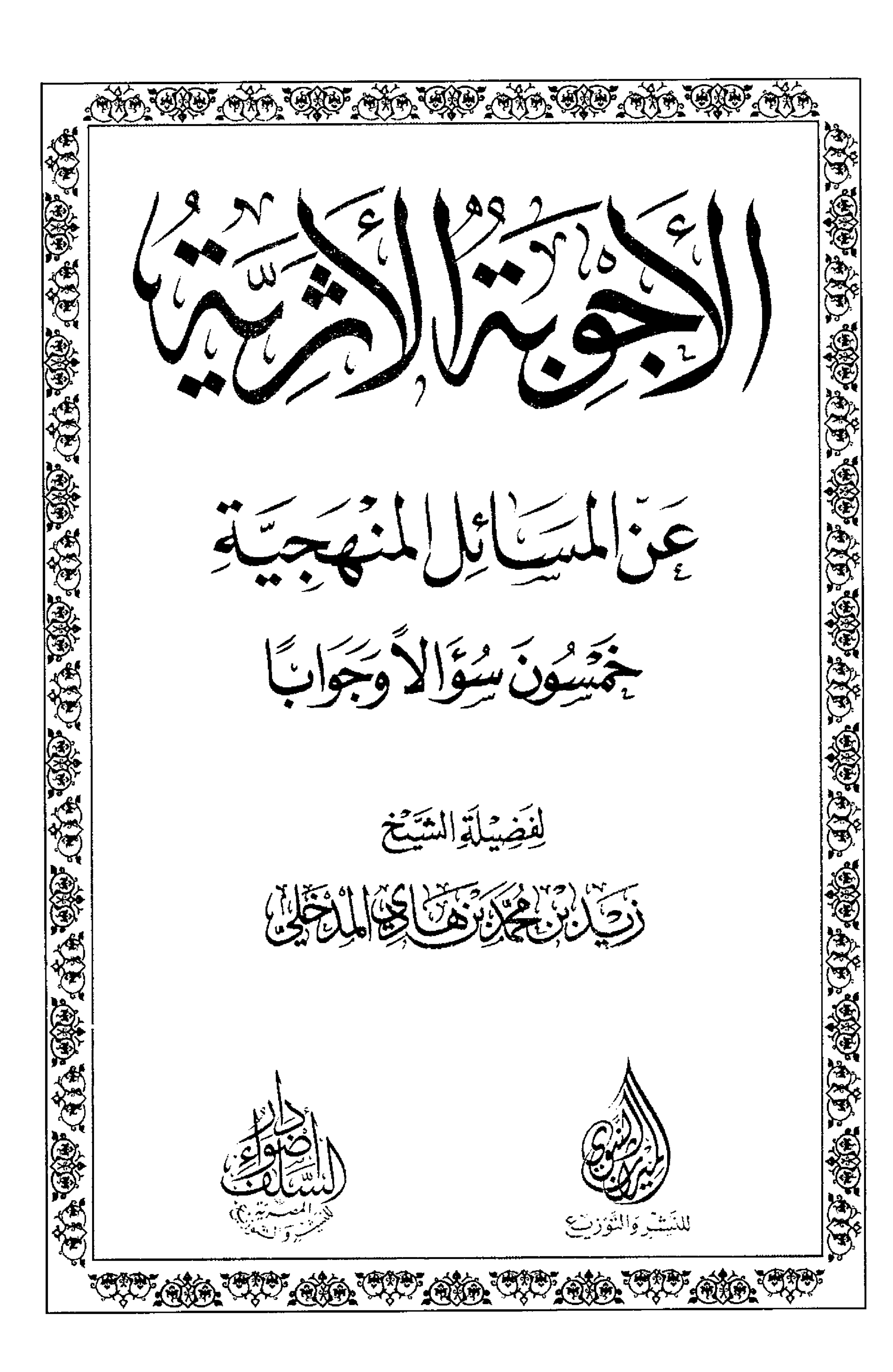
EMAIL: ADWAASALAF 2007 @YAHOO.COM   DAR@ADWAASALAF.COM
ADWAASALAF 2007 @ HOTMAIL.COM

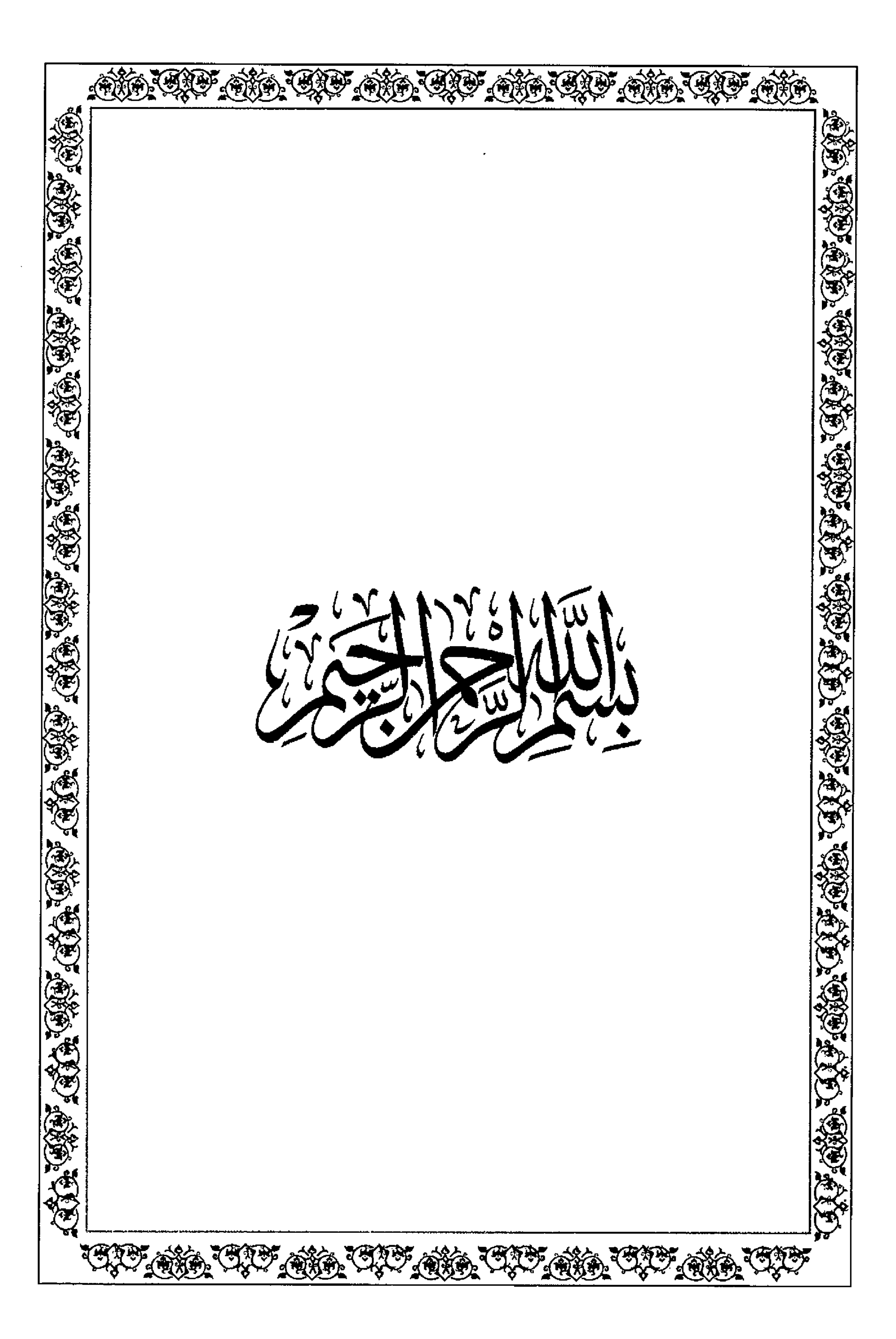
الميراث النبوي للنشر والتوزيع

برج الكيفان - الجزائر

الإدارة : جوال: 554250098 / 668885732 (00213) المبيعات : 561344448 (00213)

البريد الإلكتروني: Dar.mirath@gmail.com


الأجوبة الأثرية
عن المسائل المنهجية
خمسون سؤالاً وجواباً
لفضيلة الشيخ
زيد بن محمد بن هادي المدخلي
المنبر النبوي
للنشر والتوزيع
دار أضواء السلف


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

«الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم، يدعون من ضل إلىٰ الهدىٰ، ويَصبرون منهم علىٰ الأذىٰ، يحيون بكتاب الله الموتىٰ، ويبصِّرون بنور الله أهل العمىٰ؛ فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه قد هدوه؛ فما أحسن أثرهم علىٰ الناس! وأقبح أثر الناس عليهم! ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»[١].

وصلىٰ الله وسلم علىٰ إمام الموحدين من بعثه الله بالهدىٰ ودين الحق ليظهره علىٰ الدين كله ولو كره المشركون، وعلىٰ آله وأصحابه المزكَّين الذين كانوا بهديه مستمسكين، وللبدعة مجانبين، ولأهلها قامعين، وعلىٰ تابعيهم الصادقين، الذين ساروا علىٰ البيضاء صابرين، لم يزلهم عنها زخرف المبطلين، ولا خذلان المميِّعين، إذ كانوا بالسبيل مبصرين، وبوعد ربهم موقنين.

أما بعد:

فقد تكفَّل الله ﷻ بحفظ هذا الدين، فقال تعالىٰ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، ومن مظاهر تحقق ذلك أن يبعث الله في كل

---

(١) «الرد علىٰ الجهمية» للإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص ١٧٠). دراسة وتحقيق دغش بن شبيب العجمي.

جيل من العلماء من يحفظون ميراث النبوة، ويجددون أمر الرسالة، ويكشفون أهل الجهالة، ويتصدَّون لدعاة الضلالة، مقتفين سبيل السلف الصالحين؛ ومن هؤلاء العلماء -نحسبه كذلك ولا نزكيه على الله- الشيخ العلامة **زيد بن محمد بن هادي المدخلي** -حفظه الله تعالىٰ- الذي كان له نصيب وافرٌ في بيان الحق في مسائل عقدية ومنهجية قديمة وعصرية، قيامًا بواجب النصيحة والبيان وبراءة للذمة؛ وهذا الذي بين يدي القارئ الكريم نبذة من أجوبة علىٰ أسئلة متفرقة، في باب التعامل مع أهل البدع والأحزاب والجماعات وكشف شُبهات يروِّجها الحزبيون وأذنابهم.

نسأل الله أن يجزي الشيخ خير الجزاء وأوفاه، وأن ينفع به قارئه؛ إنه سميع عليم.

الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه.

أما بعد:

فهذه أجوبة وصفتها بأنها أثرية لاعتمادي فيها علىٰ النصوص الشرعية والآثار المروية، عن خمسين سؤالًا تتعلَّق بالمسائل المنهجية، وإنني لأحمد الله الذي أعانني علىٰ تحري الصواب عند زَبْرِ الجواب، وكنت أول المنتفعين بها، وأرجو الله أن يكتب لي الثواب المضاعف فيما أصبتُ فيه وأن يسامحني فيما أخطأتُ فيه.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من مدَّ يد العون في إخراجها من الرفِّ إلىٰ الكفِّ.

كما أشكر القائمين علىٰ دار الميراث النبوي للنشر والتوزيع علىٰ عنايتهم بضبط النصوص، وحسن المراجعة للمادة، وهو عمل يدلُّ علىٰ محبتهم للإحسان في العمل، ورجائهم مثوبة الله علىٰ ذلك، وفق الله الجميع لعمل الصالحات، وترك السيئات إنه سميع مجيب.

المجيب عن الأسئلة

الفقير إلىٰ عفو ربه وغفرانه

زيد بن محمد بن هادي المدخلي

١ صفر - عام ١٤٣١هـ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ الصادق المصدوق الأمين، نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ فسؤالك الأول مكوَّنٌ من أربع فقرات، وهي:

أ - هل الأصل في الناس العدالة أو الجهالة؟

ب- وهل يكفي من أراد أن يحضر عند شيخ تعليلُه بأنه لم يظهر له منه شيء؟

ت- وهل يفرَّق بين من كان في المملكة العربية السعودية أو خارجها؟

ث- وهل يجب التحرِّي أو السؤال قبل تلقي العلم من الشخص أم يكفي ظاهر الحال؟

*** الجواب:**

فالمراد بالعدالة هنا هي: أحد الشروط التي يجب أن تتوفر في راوي الحديث؛ وشروط الراوي أربعة:

الأول: الإسلام، فلا تقبل من كافر.

الثاني: التكليف حالة الأداء؛ والمراد به البلوغ والعقل.

الثالث: الضبط؛ ومعناه: أداء ما تحمَّله الراوي علىٰ الوجه الذي تحمّله بدون زيادة ولا نقص.

الرابع -من شروط قبول الرواية-: العدالة.

والمراد بالعدل في اللغة: ضد الجور.

واصطلاحًا: عرَّفها العلماء بتعريفات متعددة متفقة في المعنىٰ وإن

اختلفت ألفاظها، وسأقتصر علىٰ اثنين من التعريفات:

١- **تعريف ابن اللحام الحنبلي: قال** «وهي محافظة دينية تحمل علىٰ ملازمة التقوىٰ والمروءة، ليس معها بدعة، وتتحقق باجتناب الكبائر وترك الإصرار علىٰ الصغائر وبعض المباح»[1].

٢- **تعريف ابن حجر: قال:** «مَلَكَةٌ تحمل علىٰ ملازمة التقوىٰ والمروءة، والمراد بالتقوىٰ: اجتناب الأعمال السيئة؛ من شرك، أو فسق، أو بدعة»[2].

كما تُعرَفُ العدالةُ بشيئين:

أحدهما: الاستقامة والشهرة، كمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم في زمنه أو زمن مَن بعده؛ كالأئمة الأربعة وأصحاب الصحاح والسنن وغيرهم.

ثانيهما: بالتنصيص عليها ممن تُقبل أقوالُهم من علماء الجرح والتعديل.

وأما الجهالة؛ لغةً: ضد العلم؛ إذ الجهل نقيض العلم، وهي عند علماء المصطلح: عدم معرفة الراوي أو عدم معرفة تعديله أو تجريحه المعين، ولها أسبابها عند علماء فنِّ الاصطلاح.

هذا الكلام فيما يتعلق بحال الراوي، ومثلُه ما يتعلَّق بالشهادة والخبر، ولتعلم أيُّها السائل عن الأصل في الناس العدالة أو الجهالة أقول: هذا السؤال فيه إجمال؛ لأن كلمة «الناس» يشمل بني آدم جميعًا، والأصل في

---

(١) المختصر (ص٨٤)، وانظر: شرح الكوكب المنير (٢/ ٣٨٣-٣٨٤)، وغاية السول (ص٢١٨).

(٢) نزهة النظر (ص٥٥) بتصرف، وشرح (شرح النخبة) للقاري (ص٢٤٧)، وفتح المغيث (١/ ٢٦٩).

بني آدم العلمُ بربوبية الله ووحدانيته والإقرار بذلك؛ بدليل قول الله ﷻ : ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾ [الأعراف:١٧٢] الآية.

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «استخرج الله ذرية بني آدم من أصلابهم شاهدين علىٰ أنفسهم أن الله ربهم وأنه لا إله إلا هو، كما أنه تعالىٰ فطرهم علىٰ ذلك وجبلهم عليه».

قال ابن عباس رضي الله عنهما: «إن الله مسح صلب آدم فاستخرج كل نسمة هو خالقها إلىٰ يوم القيامة، فأخذ منهم الميثاق أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، وتكفَّل لهم بالأرزاق ثم أعادهم في صلبه، فلن تقوم الساعة حتىٰ يولد من أعطَىٰ الميثاق يومئذ، ومن أدرك منهم الميثاق الآخر فوفَّىٰ به نفعه الميثاق الأول، ومن أدرك الميثاق الآخر ولم يفِ به لم ينفعه الميثاق الأول، ومن مات صغيرًا قبل أن يدرك الميثاق الآخر مات علىٰ الميثاق الأول، علىٰ الفطرة».

أورد هذا ابن كثير، ثم أورد أحاديث وآثارًا في معنىٰ استخراج ذرية آدم من صلبه وإشهادهم علىٰ أنفسهم. يراجع لها تفسير ابن كثير سورة الأعراف الآية رقم (١٧٢).

فظاهر هذه الآية مع آية سورة الروم، وهي قولُه تعالىٰ: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم:٣٠].

ومعهما حديث: «مَا مِن مَولُودٍ يُولَدُ إِلَّا عَلَىٰ الفِطرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَو يُنَصِّرَانِهِ أَو يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنتَجُ البَهِيمَةُ جَمعَاءَ، هَل تُحِسُّونَ فِيهَا مِن جَدعَاءَ، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ﴾»[١]. أن الأصل في بني آدم العلم بربوبية الله ووحدانيته للأدلَّة المذكورة قريبًا.

وهذه اللطيفة أوردتها هنا؛ لأن هذه الفقرة من السؤال لفظها: **هل الأصل في الناس العدالة أم الجهالة؟**

ولطيفة أخرىٰ يحسن ذكرُها ألا وهي: المراد بقول الله ﷻ في شأن عرض الأمانة علىٰ الإنسان بعد عرضها علىٰ السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها، وحملها الإنسان طائعًا مختارًا؛ إنه كان ظلومًا جهولًا، فقد اختلف علماء التفسير في المراد بالإنسان الموصوف بالجهل والظلم؛ فقيل: إنه آدم عليه السلام عُرضت عليه فقبلها بما فيها؛ لكونه غرًّا بأمر الله فوُصِف بالظلم والجهل؛ أُثر ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وقال آخرون: إن المراد بالإنسان الموصوف بالجهل والظلم هو بعض أفراد بني آدم؛ وهم الذين لم يراعوا القيام بالأمانة؛ أي: الذين أدركوا الميثاق الثاني وهو إنزال الكتب وإرسال الرسل، فلم يوفوا به بل غيَّروا وبدَّلوا ما أقرُّوا به في الميثاق الأول، وهو ما فُطروا عليه من العلم بالله وطاعته، وماتوا

---

(١) أخرجه البخاري (٤/ ١٧٩٢) (٤٤٩٧- البغا)، ومسلم (٤/ ٢٠٤٧) (٢٦٥٨) من رواية أبي هريرة رضي الله عنه.

علىٰ ذلكم التغيير والتبديل، فاستحقوا أن يوصفوا بالجهل والظلم.

وكأن هؤلاء استدلوا لقولهم هذا بآخر آية ختمت بها السورة وهي: ﴿لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٣]، وذلك أن الله قسَّم الناس في هذه الآية ثلاثة أقسام: قسم قاموا بالأمانة ظاهرًا وضيَّعوها باطنًا وهم المنافقون، فكانوا بذلك أشد الناس ظلمًا وجهلًا، لذا كان عذابهم أشد عذاب يوم القيامة، وقسمٌ ضيَّعوها ظاهرًا وباطنًا وهم الكفَّار الكفر الأكبر والمشركون الشرك الأكبر، فلهم الخلود الدائم في نار جهنم، وقسمٌ قاموا بالأمانة ظاهرًا وباطنًا وهم المؤمنون.

وقد جاء ذكر تقسيمهم في سور من القرآن الكريم؛ منها قولُ الله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [فاطر:٣٢] الآية، والتفاوت بين هذه الأقسام واضح من منطوق الآية؛ فالسابقون أعلىٰ درجة إذ هم المقربون؛ وهم قوم أدَّوُا الفرائض والواجبات، وابتعدوا عن المحرمات والمكروهات وبعض المباحات، وتقرَّبوا إلىٰ الله بما استطاعوا من المستحبَّات؛ وهم ثُلَّة من الأوَّلين وقليل من الآخرين، ويليهم المقتصدون والمراد بهم: أصحاب اليمين؛ وهم قوم أدَّوُا الفرائض والواجبات، وابتعدوا عن المحرَّمات، وقد يتركون بعض المستحبَّات ويفعلون بعض المكروهات؛ وهم ثُلَّة من الأوَّلين وثُلَّة من الآخرين، والظالمون لأنفسهم هم قوم فرَّطوا في فعل الواجبات وارتكبوا بعض المحرَّمات.

ذكر ذلك ابن كثير عند تفسيره لهذه الآية، وذكر أثرًا عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير هذه الآية أنه قال: «هم أمة محمد، أورثهم الله تعالىٰ كل كتاب أنزله، فظالمهم يغفر له، ومقتصدهم يحاسب حسابًا يسيرًا، وسابقهم يدخل الجنة بغير حساب».

ولا يفوتني أن أبيِّن أن الأصل في المسلمين الإسلام، والمسلمون هم الذين يجري فيهم التعديل والتجريح، وحينئذٍ لا تقبل إلا رواية العدل وخبرُه وشهادتُه، وهو بحث مدوَّنٌ في مظانِّه؛ إذ ما كل مسلم عدل، ولا كل مسلم مجروح، وقد سبق معنا آنفًا معنىٰ العدالة، وبأي شيء تُعرف، والشروط التي يجب أن تتوفر في الراوي والمخبر والشاهد، وذكرت هناك أن أحد الشروط لقبول رواية الراوي: العدالة.

ب - **وأما قولك أيُّها السائل:** هل يكفي من أراد أن يحضر عند شيخ تعليله أنه لم يظهر له منه شيء؟ وهل يفرَّق بين من كان في السعودية أو خارجها؟

والجواب عن ذلك: أنه إذا كان العالم مشهورًا عند علماء زمانه، والثقات من أقرانه بسلامة العقيدة والمنهج، فيكتفي طالب العلم بما اشتهر واستفاض عنه، وليطلب العلم علىٰ يديه وهو مطمئن، وإن كان مجهول الحال أو مجهول الصفة؛ فلابدَّ من السؤال عن حاله وصفته من حيث صحَّةُ الاعتقاد، والمنهجُ الصحيح؛ حتىٰ يكون طالب العلم علىٰ بصيرة من أمره، ويقين عن حال شيخه الذي تتلمذ عليه، وأخذ عنه؛ كما هو معلوم من وصايا العلماء العقلاء من أئمة السلف وأتباعهم، ولا يفرّق بين من كان من العلماء

في المملكة العربية السعودية ومن كان خارجها، إلا إن رابك شيء؛ فابذل الجهد في معرفة الحق وأهله لتكون من أتباعه وأنصاره، وابذل الجهد في معرفة الباطل وأهله لتنجو منه ومن أهله وتكون حربًا عليهم، غير أنه لا يخفىٰ علىٰ العقلاء العالِمين أن انتشار البدع في غير البلاد السعودية أكثر لقلَّة وجود من يحاربها ويبين فسادها عقيدة ومنهجًا، وإنَّ قلَّتها في المملكة العربية السعودية بسبب ما نشأ عليه طلبة العلم ذكورًا وإناثًا من صحة الاعتقاد، وسلامة المنهج العملي، ومن شذَّ عن ذلك فبسبب التأثر بما وفد علىٰ المملكة من بعض العقائد الفاسدة؛ كالتصوُّف، وبعض المناهج المخالفة لمنهج أهل السنة كالخوارج مثلًا.

وأما قولك: وهل يجب التحرِّي والسؤال عمن يصحُّ أن يؤخذ عنه قبل الشروع في التلقِّي؟

فأقول: نعم، يجب التحرِّي والسؤال قبل التلقِّي عند الجهل بحال من تريد أن تتلقَّىٰ منه العلم؛ لما روىٰ مسلم في مقدمة صحيحه إذ قال: «...عن مجاهد قال: جاء بشير بن كعب العدوي إلىٰ ابن عباس رضي الله عنهما فجعل يحدِّث ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس! ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟! أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع! فقال ابن عباس: إنَّا كنا مرَّة إذا سمعنا رجلًا يقول: قال رسول الله ﷺ؛ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذَّلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف».

وقال مسلم أيضًا في مقدمة صحيحه: «باب بيان أن الإسناد من الدين،

وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات، وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل هو واجب، وأنه ليس من الغيبة المحرَّمة، بل من الذبِّ عن الشريعة المكرَّمة، ثم ساق بسنده عن محمد بن سيرين رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «إن هذا العلم دِين فانظروا عمن تأخذون دينكم» وفي رواية عنه أنه قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، فينظر إلىٰ أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلىٰ أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم» (ص ١٠ - ١١).

وقال أبو عمرو الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب[١] **له:** «اتَّقُوا الله معشر المسلمين، واقبلوا نصح الناصحين وعظة الواعظين، واعلموا أن هذا العلم دين، فانظروا ما تصنعون وعمن تأخذون وبمن تقتدون ومن علىٰ دينكم تأمنون؛ فإن أهل البدع كلهم مبطلون أفَّاكون آثمون، لا يرعوون ولا ينظرون ولا يتقون، ولا مع ذلك يؤمَنُون علىٰ تحريف ما تسمعون، ويقولون ما لا يعلمون في سرد ما يذكرون وتسديد ما يفترون، والله محيط بما يعملون، فكونوا لهم حذرين متَّهِمين رافضين مجانبين؛ فإن علماءكم الأولين ومن صلح من المتأخرين كذلك كانوا يفعلون ويأمرون...» إلىٰ آخر رسالته رَحِمَهُ اللَّهُ.

فهذه الآثار السلفية الصادرة عن أهل السنة والأثر تدل بوضوح علىٰ وجوب التحرِّي والسؤال قبل تلقي العلم عن الشخص، وأنه لا يكتفىٰ بظاهر الحال، وما ذلك إلا لأهمية الأمر، وهو أن هذا العلم دين فلا يؤخذ إلا عن العدول في كل زمان ومكان.

---

(١) تاريخ دمشق (٦/ ٣٦٢)، ومختصره لابن منظور (٤/ ٣٧).

س٢: هل هناك فرق بين الحكم علىٰ الشخص بأنه من أهل الأهواء والبدع وبين الحكم عليه بأنه مبتدع؟

وهل يلزم من الحكم علىٰ الشخص أنه ليس سلفيًّا أو أنه حزبيٌّ بأنه مبتدع؟ أرجو توضيح المسألة.

الجواب:

لتعلم أولًا: أن أهل السنة أصحاب ورع لا يكفِّرون ولا يفسِّقون ولا يبدِّعون إلا من يستحقُّ ذلك بأدلة الكتاب والسنة وبفهم سلف هذه الأمة.

ولتعلم ثانيًا: أن أصحاب الأهواء والضلالات متبوعون وأتباع، وأن المتبوعين هم الذين قعَّدوا قواعد البدع علىٰ اختلاف أنواعها، ودعوا الناس إلىٰ بدعهم وضلالاتهم، وسوف يحملون أوزارهم وأوزار من يضلونهم بغير علم؛ كما هو صريح القرآن والسنة، وأما الأتباع للقادة من أهل الأهواء فهم صنفان غالبًا:

صنفٌ عندهم علم ولكن ساءت نياتهم، فانقادوا للشيطان والهوىٰ والنفس الأمَّارة بالسوء، فاتبعوا أهل الضلالة، وأعرضوا عن دعاة الهدىٰ الذي بعث الله به رسوله محمدًاﷺ.

وصنف قلَّ نصيبهم من العلم فاقتنصهم أهل الأهواء ليكونوا من حزبهم، وأقنعوهم بأن ما يدعونهم إليه هو الحق المبين، وأن ما عليه خصومهم هو الباطل، وأوردوا عليهم سيلًا من الشبهات لبَّسوا بها عليهم، وغمسوهم في الضلالة.

إذا عُلم ذلك؛ فأما القادة المتبوعون الذين قعَّدوا قواعد البدع ودعوا

الناس إلىٰ بدعهم وضلالاتهم؛ فإنهم يوصفون بالبدعة التي ابتدعوها ودعوا الناس إليها ولا كرامة لهم، وأما الأتباع لأهل الأهواء فكما ذكرت أنهم صنفان غالبًا؛ فيُدعون إلىٰ السنة والاعتصام بها، ورفض البدع التي غرَّهم بها مخترعوها، فإن استجابوا لدعوة الحق علمًا وعملًا ورفضوا ما دعاهم إليه أهل الأهواء والبدع؛ فذاك هو المطلوب والغاية الحميدة، وإن ردُّوا نصيحة الناصحين واشتروا الضلالة بالهدىٰ وآثروا البدعة علىٰ السنة، فقد استحقوا أن يطلق عليهم لفظ مبتدع ولا كرامة لهم بعد إقامة الحق بأدلته وبيان بطلان ما سواه من المحدثات التي سمَّاها النبيُّ ﷺ ضلالة، وتوعَّد أهلها بالنار؛ كما قال ﷺ: «**عَلَيكُم بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِن بَعدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُم وَمُحدَثَاتِ الأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ مُحدَثَةٍ بِدعَةٌ، وَكُلَّ بِدعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ**»[1].

❊ ❊ ❊

(١) أخرجه أحمد في المسند: ٤/ ١٢٦-١٢٧ (١٧١٨٤-١٧١٨٧)، وأبو داود في السنن برقم (٤٦٠٧)، والترمذي في السنن برقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه في السنن برقم (٤٤)، والدارمي في السنن ١/ ٥٧(٩٥)، والطبراني في مسند الشاميين (٤٣٧ و٦٩٧ و٧٨٦ و١١٨٠ و١٣٧٩)، وابن حبان في الصحيح (١/ ١٧٨/ ٥)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٧٤-١٧٧)، وأبو نعيم في المسند المستخرج علىٰ صحيح مسلم (١/ ٣٥ و٣٧/ ١ و٢ و٤)، وغيرهم، من حديث العِرباض بن سارِيةَ ﷺ.
قال الترمذي: «هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ». وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في الصحيحة (٦/ ١/ ٥٢٧).

س٣: أ - ما ضابط النَّقل عن المخالف، وهل يُعتبر النقل عنه موافقة له في بدعته فيلحق به؟

ب - وبيِّن لنا أحوال المخالفين ومتىٰ يصح النقل عنهم ومتىٰ يمتنع؟

الجواب:

المخالف إما أن يكون من أهل السنة من كل وجه، ومخالفته لغيره في مسائل تسوغ فيها المخالفة، وهو من أهل الاجتهاد الذين تعتبر مخالفتهم مقبولة لدىٰ العلماء؛ فهذا النوع من المخالفين يُنظر فيما خالفوا فيه غيرهم من أهل العلم من المسائل، كما ينظر في أدلة الجميع، وحينئذٍ من استند في قوله علىٰ دليل؛ فيجب الأخذ بقوله.

وأما إن كان المخالف من أهل الأهواء والبدع؛ فقد قرَّر كثير من السلف أن الدعاة إلىٰ البدع والمروِّجين لهم لا يؤخذ عنهم العلم، ولا تُقبل روايتهم؛ لفسقهم وسقوط عدالتهم، كما لا تقبل شهادتهم وأخبارهم كذلك، لا يُناكحون ولا يُختارون لإمامة الناس في الصلاة، وأما من ينقل عنهم وهو يعرف أنهم أهل بدع وضلال؛ فهو يروِّج لهم، ويلحق بهم في المعاملة -ولا كرامة-، وأما الكاتمون لبدعهم فشرُّهم علىٰ أنفسهم ما داموا كاتمين بدعهم عن الناس؛ فإنهم يعاملون معاملة المسلمين حتىٰ ينكشف أمرهم، كما قال الشاعر:

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفىٰ علىٰ الناس تعلم

وشرط قبول روايتهم هو عدم رواية ما يقوِّي بدعهم، وبشرط عدم اتهامهم بالكذب من قِبَل العلماء المعتدِّ بهم في الجرح والتعديل.

س٤: هل يُعتبر مدح أحد رءوس المبتدعة ومدح كتبه والوصية بها دليلًا لإلحاقه به، وهل ينطبق ذلك علىٰ بعض المخالفين في زمننا هذا كسيد قطب وحسن البنا وغيرهما من المخالفين، وما معنىٰ قول الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويجب علىٰ طلاب العلم ألَّا يجعلوا هذا الرجل أو غيره سببًا للخلاف والشقاق بينهم وأن يكون الولاء والبراء له أو عليه»؟

الجواب:

يعتبر شرعًا وعقلًا مدحُ رءوس المبتدعة والتوصية بقراءة كتبهم ونشرها في كل زمان ومكان دليلًا صريحًا علىٰ موافقة المادح والمروِّج لما يعتقدونه ويكتبونه ويقولونه أو يفعلونه من محدثات الأمور، التي قعَّدوا قواعدها الفاسدة المفسدة، ودعوا الناس إليها بواسطة وسائل النشر، ولكلِّ زمان وسائل لنشر الخير والشر، وفي غابر الأزمان كانت وسائل النشر هي الكتب والخطابة وصُنع حلقات العلم ونحو ذلك، وأما في هذا الزمان فقد تنوعت وسائل النشر؛ فتجد أهل السنة ينشرون العلم النافع الذي يثمر العمل الصالح، ويتمثل ذلك في معرفة الحق جملة وتفصيلًا، والعمل به ونشره، والدعوة إليه، والصبر علىٰ الأذىٰ فيه، وذلك في الوسائل التي يملكونها.

كما تجد أهل الباطل ينشرون باطلهم من شركيات وبدع وفساد بشتىٰ الأنواع المنتجة فسادًا في العقيدة، وفسادًا في العمل، وفسادًا يحارب السنة وأهلها بدون خوف من الله ولا استحياء منه -جلَّ في علاه-.

ولتعلم أيها السائل المُحبُّ للسنة: أن أهل البدع القدامىٰ منهم والمعاصرين في هذا الزمن كلهم أعداء للسنة وأهلها، غير أنهم ليسوا سواء

في تلك العداوة، إذ منهم من تكفِّره بدعته ومنهم من تُفسِّقه، ولو أنهم استعاذوا بالله من الغرور فتعلموا السنة وأحبُّوها، وعملوا بها، ورفضوا البدع وأبغضوها وهجروا دعاتها؛ لفازوا بسعادة الدنيا والآخرة، وكذلك الشأن فيمن يمدحهم ويمدح كتبهم ويجادل عنهم.

وقولك أيها السائل: وهل ينطبق ذلك علىٰ بعض المخالفين في زماننا كسيد قطب وحسن البنا وأضرابهما من أهل الترويج لبدعهما؟

فأقول لك: بارك الله فيك، لا مانع من التحذير من بدع سيد قطب وبدع حسن البنا، ولا مانع من التحذير ممن رضي بكتبهما وتتلمذ عليها وأرشد الناس إليها ووصَّىٰ بقراءتها وتطبيقها تطبيقًا عمليًّا، وأغرىٰ بها الشباب من الذكور والإناث، بل ذلك واجبٌ علىٰ ذوي القدرات العلمية، وعمل خير يُرجىٰ ثوابه؛ لما فيه من نصر الحق، وردِّ الباطل.

إذا فُهم هذا: فاعلم أن سيد قطب وجميع القطبيين المنتمين إلىٰ فكره، ومحمد قطب، وأن حسن البنا وجميع البنائيين المنتمين إلىٰ فكره كلهم أهل بدع وضلال، ومن أراد مني برهانًا علىٰ ذلك فتلك كتبهم وكتب من انتقدوهم في المكتبات، فليقرأها من أراد بقصد فهم الحق والعمل به ومعرفة الباطل وردّه، وما أشكل عليه فليسأل أهل العلم؛ لأن فوق كل ذي علم عليم، فإذا فعل ذلك حلَّ العلم مَحَلَّ الجهل، واليقين محلَّ الشكِّ.

وأذكر أني قلت بأسلوب النظم تحت عنوان: **وجوب الاتباع والحذر من الابتداع**:

وكل برٍّ في اتباع من سلف ... وكل شرٍّ في ابتداع من خلف

فكن من الأتباع في درب الهدىٰ　　تظفر بخير ثم تنجو من ردىٰ

والسنة الغرا طريق المهتدي　　فلا تزغ عنها فتهلك في غدِ

ودر مع الحق بعلم وتقىٰ　　لتحرز الأجر وحسن المرتقىٰ

واحذر من الأحزاب أحزابًا أتت　　في عصرنا هذا وفيه فرَّخت

ودع جماعاتٍ خطيرٌ أمرها　　أخطاؤها شاعت وقلَّ خيرها

لو يعلم الناس فساد المبتدع　　لهربوا منه وويح المنخدع

بماله يُملي ويدعو دائمًا　　في كل حالٍ قاعدًا وقائمًا

من غير ما شكٍّ ولا تردُّد　　بأنه مشرِّعٌ لا مقتدي

وتابع طوعًا لكل من غوىٰ　　ومؤثرٌ غيًّا وسوءًا وهوىٰ

وأنه معاندٌ للشارع　　مشاقق لله غير طائع

متهمٌ للدين بالقصور　　فزاد فيه بدعة المغرور

واتهم الرسول بالكتمان　　لبعض ما جاء عن الرحمن

مستدركًا شيئًا مهمًّا أمره　　يكمِّل الدين فيعلو قدره

وذا بزعمه فَسَاءَ ما زعم　　وعزَّ ربي ذو الجلال والحكم

مَن أكمل الدين كمالًا بيِّنا　　فهل ترىٰ من خلل في ذا البِنا

وأما معنىٰ قول الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويجب علىٰ طلاب العلم ألَّا يجعلوا هذا الرجل أو غيره سببًا للخلاف والشقاق بينهم وأن يكون الولاء والبراء له أو عليه»؛ معناه: الوصية لطلَّابه عمومًا وللباحثين في المناهج خصوصًا بترك التعصب الذميم للأشخاص وفتح باب الجدل؛ وما

ذلك إلا لأن التعصب يكون للحق بدليله البيِّن الواضح، ومتىٰ تجاذب طلَّاب العلم الأدلة -وهذا هو الغالب- بسبب ضعف الفهم وجب عليهم الرجوع إلىٰ العلماء بنصوص الكتاب والسنة؛ ليبينوا لهم المعنىٰ الصحيح كما يستدلون به منهما، وبالبيان ينتهي النزاع بين المختلفين إذا كان المقصود هو معرفة الحق والعمل به والدعوة إليه، ومعرفة ضده ورفضه والتحذير منه.

وليس المراد من وصية الشيخ ابن عثيمين -رَحِمَهُ اللَّهُ- لطلابه تركَ الردِّ علىٰ أهل الأخطاء الشنيعة والبدع المضلَّة، بل يجب علىٰ من عنده القدرة العلمية علىٰ بيان الحق والانتصار له ولأهله، ورد الباطل لينقمع حتىٰ لا يبقىٰ له أثر، وحتىٰ لا ينقاد الناس له ويتابعوا أهله كما هو صنيع أهل البدع في كل زمان ومكان، وما قادة حزب الإخوان وقادة فرقة التبليغ وأتباعهم عن الأذهان ببعيد.

* * *

س٥: هل الحكم علىٰ المخالفين ونسبتهم لبدعهم خاص بالعلماء أم أنه يجوز لطلاب العلم العارفين أن يحكموا علىٰ المخالفين كذلك؟ أرجو الإيضاح.

وما قولكم في من يُقرُّ بأن ما عليه الدعوات الحزبية المعاصرة من الباطل، لكنه متوقف عن التحذير من الجماعات في بلده -وهم كثير-؟

الجواب:

الحقيقة أن العلماء بشرع الله المطهر المتمكنين من فهم نصوص كتاب الله

العزيز والسنة الكريمة المطهرة، والمتمكنين من فهم ما كتبه أئمة العلم في فنونه المتنوعة وأبوابه وفصوله المتعددة هم القادرون علىٰ نقد أهل الأخطاء والبدع المحدثات، وإذ كان الأمر كذلك فهم الأولىٰ بالرد علىٰ المخالفين لأهل السنة، وأولىٰ بالنقد لما يجب أن ينقد ومن يجب أن ينتقد بقدراتهم العلمية وتجربتهم الدعوية وحسن طريقتهم في الرد والنقد والاستدلال والتوجيه، وغير ذلك مما تستدعيه الأحوال والملابسات، وخطأ المخطئين، وبدع المبتدعين، وجهل الجاهلين، وغلوِّ الغالين، وتنطع المتنطعين، ويتحدثون مع الناس بحسب مستوياتهم العلمية والعقلية، وقياس النظير علىٰ النظير.

وأما طلاب العلم المتوسطون في التحصيل كطلاب الجامعات من قسم العلوم الشرعية الجادِّين في التحصيل العلمي؛ فلهم أن يسهموا في بيان الحق في المسائل العلمية التي قد ضبطوها عن أشياخهم، وأتقنوها من جميع جهاتها، وأحرزوا نصوص أدلتها، وفهموا من معاني الأدلة ما يشهد لها وما يعارضها، وإن فاتهم ضبط الصدور للعلوم؛ فليرجعوا إلىٰ ما قد قيدوه بأقلامهم، أو فهموا معناه من كتبهم التي يرجعون إليها عند الحاجة، كما لهم أن يسهموا في بيان الخطأ والبدعة ونقدهما، وإطلاق البدعة علىٰ المبتدع الذي قامت عليه الحجة بوجوب تركها وهجر أهلها، فأبىٰ إلا أن يعيش في جحيمها، وينادي بها مناصرًا زعماءها ومروِّجًا لنشرها.

وأما سؤالك عن شريحة من أهل العلم يعترفون بأن تحزب الجماعات المعاصرة كالإخوانية والقطبية والسرورية والتبليغية الصوفية باطل، ولكنهم لا يبينون بدعهم وأخطاءهم ويقولون: نَدَع هذا للعلماء، وأقول لهم: ما دمتم

قد اعترفتم بأن تحزبهم المذكور منكر، وأن الحزبية من المنكر الذي قال النبيُّ ﷺ فيه: «مَن رَأَىٰ مِنكُم مُنكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِن لَم يَستَطِع فَبِلِسَانِهِ، فَإِن لَم يَستَطِع فَبِقَلبِهِ؛ وَذَلِكَ أَضعَفُ الإِيمَانِ»[1].

وإذ كان الأمر كذلك: فلا عذر لهم ما داموا قادرين علىٰ تغيير المنكر باللسان أو القلم، وإن عجزوا عن ذلك عجزًا شرعيًا؛ فالتغيير بالقلب؛ أي: بالبغض للمنكر ولأهله بقدر جريمة المنكر لاسيَّما وأهل المنكر من أهل قريتهم أو الحي الذي يعيشون فيه.

❊ ❊ ❊

س٦: لقد ذكر السلف الصالح علامات يعرف بها المبتدع من كونه يخالط أهل البدع، ويثني علىٰ رءوسهم، ويطعن في أهل السنة، والسؤال هو: هل تطبَّق هذه العلامات علىٰ الحزبيين المعاصرين؟ وهل ذلك خاص للعلماء أم يجوز كذلك لطلاب العلم؟

الجواب:

ما أُثِر عن السلف الصالح وأتباعهم من ذكرهم شيئًا من علامات أهل البدع فهو صحيح لا شك فيه؛ إذ إنهم يطلقون عليهم صفات ذم ليغيظوهم بها ويغيظوا من يأتي من بعد أهل السنة، كإطلاقهم علىٰ أهل السنة حشوية ونوابت ومشبهة ونواصب؛ وهؤلاء هم أهل البدع القدامىٰ.

وأما أهل البدع المعاصرون فيصفون أهل السنة بأوصاف ذمٍّ؛ ليغيظوا

---

(١) أخرجه مسلم (١/ ٦٩) (٤٩)، من رواية أبي سعيد الخدري ﷺ.

بها أهل السنة في عصرهم، كقولهم عنهم: علماء السلطان، وعلماء الحيض والنفاس، وقوم لا يفهمون الواقع، والجامية، والتلفية، وغيرها من تنقصهم لأهل السنة بالوقيعة فيهم، وهم بلا شك يجتمعون علىٰ معاداة أهل السنة.

وأما فيما بينهم فإنهم يكفِّر بعضهم بعضًا، ويبدِّع بعضهم بعضًا، ويفسِّق بعضهم بعضًا، ولا فرق بين أهل البدع القدامىٰ والمعاصرين بالنسبة للوقيعة في أهل السنة، بيد أن البدع تختلف من قوم إلىٰ قوم، فتارة تكون مكفِّرةً، وتارة تكون مفسِّقةً، كما تكون اعتقادية وعملية.

وأما معرفة البدع وأهلها؛ فالأصل فيه أن العلماء هم الذين يعرفونها ويعرفون أهلها، وطلاب العلم من أهل السنة يتلقَّون ذلك عن أشياخهم، ويتقنونه ويضبطونه ضبط صدر أو ضبط كتابة، وبعد ذلك تكون أقوالهم التي نقلوها عن أشياخهم مقبولة ومعتبرة؛ لأن رواية العلم هي العدل عن العدل، سواء في الأحكام، أو في الأخبار، أو في الجرح، أو التعديل.

وإذا علمت ذلك فاعلم أيضًا أنه لا مانع من أن يبلِّغ طالب العلم علمه الذي ضبطه عن أشياخه معزوًّا إليهم أو إلىٰ كتبهم إن كان من أهل السنة والفهم والعدالة، غير أني أوصي الطالب الذي تحدثت عنه آنفًا بأمور:

الأمر الأول: أن يعرض ما كتب علىٰ مشايخه الذين عرف عنهم القدرة العلمية، ويسمع بما يوجِّهونه به.

الأمر الثاني: أن ينقل للخصم ما حفظه عن شيخه سواء ضبط صدر أو ضبط كتاب معزوًّا إلىٰ شيخه باسمه؛ ليكون ذلك أبلغ في الحجة.

الأمر الثالث: أن يذاكر الأذكياء من الأقران ليستعين بما عندهم من

العلم في نقد المخالف وبيان ما عند المخالف من الشُّبَه وردها بالدليل.

الأمر الرابع: التأني وملازمة السكينة والوقار عند مناقشة الخصم.

الأمر الخامس: حسن النية في نصرة الحق ورد الباطل؛ ليحرز طالب العلم أجر عمله الذي بذله ابتغاء وجه الله.

الأمر السادس: إذا انغلق باب الفهم علىٰ طالب العلم فلم يهتد للصواب ولم يجد شيئًا يعينه مما سبق ذكره؛ فليتوقف، وليَجدَّ في البحث للمسائل التي أشكل فهمها، فإن لم يتيسر شيء من ذلك؛ فليقل: الله أعلم.

ولا يفوتني أن أحذِّر من شيئين:

أحدهما: التصدي للفتوىٰ وترشيح النفس لها ما دام يوجد من يقوم بالفتوىٰ علىٰ وجهها.

والشيء الثاني: ترك الحديث عن النوازل التي لا يستطيع حلها إلا الكبار من العلماء ما داموا علىٰ قيد الحياة؛ وما ذلك إلا لأن شأن هذين الشيئين خطير، ويحتاج إلىٰ علم غزير.

❋ ❋ ❋

س٧: هل يجوز لطالب العلم أن يقلِّد في الحكم علىٰ المخالفين من وثق فيه من أهل العلم؛ لعدم قدرته علىٰ معرفة تفاصيل الأمور بسبب انشغاله عن التوسع في طلب العلم بغيره؟

الجواب:

نعم، يجوز لطالب العلم أن يقلِّد في الحكم علىٰ المخالفين من أهل

البدع وأهل المذاهب الهدَّامة؛ وذلك إذا كان من أخبر الطالب أو الطلاب صاحب علم بعقيدة السلف ومنهجهم وسلوكهم، ومن أهل الصدق والضبط والعدالة، فإن الواجب علىٰ الناس أن يقبلوا خبره بدون تثبت، ويصدقوه في تعديله لفلان، أو جرحه لفلان، أو في قوله لهم: فلان صاحب سنة، وفلان صاحب بدعة، ويوالوا من وصفه لهم بالسنة عملًا بخبره، ويهجروا من وصفه لهم بالبدعة تصديقًا له وعملًا بخبره.

وذلك أن العلم الذي أوحاه الله إلىٰ عبده ورسوله نبينا محمدﷺ ما أتانا إلا برواية العدول عن العدول.

إذا فهم هذا: فلتعلم أنه لا حرج في التقليد في الحكم المذكور؛ لأنه من باب الأخذ عن العلماء الموثوق بهم والنقل عن الثقات. والله أعلم.

❊ ❊ ❊

س٨/ ما حكم الامتحان بالأشخاص سواء بعلماء السنة أو برءوس المبتدعة؟ وهل ينطبق ذلك علىٰ المعاصرين؟ أفيدونا جُزيتم خيرًا.

الجواب:

لا شك يا أخي أن السلف الصالح كانوا يمتحنون الناس بالعلماء الذين عُرفوا بالصلابة بالسنة وسلامة العقيدة والمنهج، وعُرفوا بالشدة علىٰ أهل الأهواء والبدع، وقد عثرت علىٰ بضعة عشر نصًّا عن السلف؛ كل نص فيه مثال لبيان امتحان الناس بأهل السنة، فمن عرف فضلهم وأحبهم وذكرهم بخير؛ فهو صاحب خير وسنة، ومن غمزهم ووقع في أعراضهم؛ فهو صاحب سوءٍ وبدعة.

وإليك نموذجًا يسيرًا من نصوص سلفية كثيرة:

١ - قال الإمام البربهاري رَحِمَهُ اللَّهُ: وإذا رأيت الرجل يحب أبا هريرة وأنس ابن مالك وأسيد بن حضير؛ فاعلم أنه صاحب سنة إن شاء الله.

٢- وقال أيضًا: وإذا رأيت الرجل يحب أيوب وابن عون وابن إدريس الأودي والشعبي - وذكر جماعة من الفضلاء إلىٰ أن قال:- فاعلم أنه صاحب سنة.

٣- كما قال أيضًا: وإذا رأيت الرجل يحب أحمد بن حنبل والحجاج ابن المنهال وأحمد بن نصر وذكرهم بخير وقال بقولهم؛ فاعلم أنه صاحب سنة. اهـ «شرح السنة» (١١٧-١١٨).

وقلت في سؤالك: وهل ينطبق ذلك علىٰ المعاصرين في زمننا هذا؟

والجواب: نعم، يُمتحَن الناس في كل زمان ومكان بأهل السنة عقيدة وشريعة، أي: الذين نذروا أنفسهم لحفظ السنة، وفهم معاني نصوصها، والعمل بمدلولات النصوص، ودعوة الناس إلىٰ تعلُّمها والعمل بها والذب عنها.

وليس امتحان الناس بأهل السنة مقصورًا علىٰ شخص معين أو أشخاص، بل يمتحن الناس بكل صاحب سنة في كل زمان ومكان علىٰ الوصف الذي ذكرتم.

وكذلك يُمتحَن الناس بأهل البدع الداعين إليها؛ فعن عقبة بن علقمة قال: كنت عند أرطاة بن المنذر فقال بعض أهل المجلس: ما تقولون في الرجل يجالس أهل السنة ويخالطهم، فإذا ذكروا أهل البدع؛ قال لهم: دعونا من ذكرهم، لا تذكروهم؟

قال: يقول أرطاة: هو منهم، لا يلبس عليكم أمره، قال: فأنكرت ذلك من قول أرطاة.

قال: فقدمت علىٰ الأوزاعي وكان كشَّافًا لهذه الأشياء إذا بلغته، فقال: صدق أرطاة والقول ما قال، ثم قال الأوزاعي: هذا ينهىٰ عن ذكرهم، ومتىٰ يُحذَروا إذا لم يُشد بذكرهم؟! «تاريخ دمشق» (٨/ ١٥).

وقال الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ: من ستر علينا بدعته لم تخفَ علينا أُلفتُه. «الإبانة لابن بطة» (٢/ ٤٧٩).

وقال العُكبري -وهو ابن بطة-: لما قدم سفيان الثوري البصرة جعل ينظر إلىٰ أمر الربيع -يعني: ابن صبيح- وقدره عند الناس، سأل: أي شيء مذهبه؟ قالوا: ما مذهبه إلا السنة، قال: مَن بطانته؟ قالوا: أهل القدر، قال: هو قدري!

والأمثلة في الموضوع كثيرة، ووضحت الدلالة علىٰ المطلوب.

❊ ❊ ❊

س٩: ما حكم من يربي الناس -وفي مقدمتهم الشباب- علىٰ كتب فيها بدع وضلالات ككتب سيد قطب ومحمد قطب وحسن البنا وأبي الأعلىٰ المودودي ومن نهج نهجهم ويسميها كتب تربية إسلامية، كما يربيهم علىٰ الأناشيد الملحنة ويرشدهم لأنها وسيلة من وسائل الدعوة إلىٰ الله، ويُحَبب إلىٰ نفوسهم التمثيل مشيدًا به أنه من وسائل الدعوة أيضًا. أفيدونا بما تعلمون وفقكم الله وعلَّمكم ما لا تعلمون؟

الجواب:

أ- **أقول -وبالله التوفيق-:** إن تربية الأمة عمومًا والشباب خصوصًا علىٰ كتب أهل البدع وفاحشي الغلط غلطٌ عظيم، ومنكر جسيم، وغش للمسلمين عمومًا وللشباب خصوصًا، وهؤلاء الذين ذكرت أسماءهم ومن نَهج نَهجهم وأشربوا في قلوبهم حبَّهم، وحبَّ أفكارهم ومؤلفاتهم قد وقعوا في كثير من البدع العظيمة والأخطاء الجسيمة؛ التي ما زالت ولا تزال مدوَّنة في كتبهم التي قد ملئت بها المكتبات التجارية وغيرها، وطبعت طباعات متعددة بسبب مالَها من كثرة الدعايات لنشرها والترويج من أنصارها والمتعصبين لأفكار أهلها ومناهجهم في كل زمان ومكان، الذين يعتبرون أضعافًا مضاعفة بالنسبة للدعاة إلىٰ المنهج السلفي، ولا غرابة في ذلك؛ وقد قال الله ﷻ: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: من الآية ١١٦].

وقال النبيُّ ﷺ: «**افتَرَقَتِ اليَهُودُ عَلَىٰ إِحدَىٰ وَسَبعِينَ فِرقَةً، وَافتَرَقَتِ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ اثنَتَينِ وَسَبعِينَ فِرقَةً، وَتَفتَرِقُ أُمَّتِي عَلَىٰ ثَلاثٍ وَسَبعِينَ فِرقَةً؛ كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً**». قَالُوا: مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**مَن كَانَ عَلَىٰ مِثلِ مَا أَنَا عَلَيهِ اليَومَ وَأَصحَابِي**»[1].

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٣٣٢) (٨٣٧٧) و(٣/ ١٢٠) (١٢٢٢٩)، و(١٤٥) (١٢٥٠١) و(٤/ ١٠٢) (١٦٩٧٦)، والدارمي في السنن (٢/ ٣١٤) (٢٥١٨)، وأبو داود برقم (٤٥٩٦ و٤٥٩٧)، والترمذي برقم (٢٦٤٢) وقال: «حديث حسن صحيح»، وبرقم (٢٦٤٣) وحسنه، وابن ماجه برقم (٤٠٣٩ و٤٠٤٠ و٤٠٤١)، والطبراني في المعجم الكبير (٨/ ٢٦٨) (٨٠٣٥) و(٨/ ٢٧٣-٢٧٤) (٨٠٥١-٨٠٥٤) و(١٨/ ٥٠) (٩٠)، =

هذا وإن أهل المنهج السلفي حقيقةً لا ادِّعاءً لا ينكرون أن في مؤلفات وأفكار من ذكرت أسماءهم في السؤال المقبولَ والمردود والغث والسمين، ومن أمعن النظر وسبر الحال؛ وجد أن طلاب العلم غالبًا قسمان:

قسم متمكن من علوم الشريعة ووسائلها، بحيث إنهم إذا احتاجوا إلىٰ شيء من الكتب التي علىٰ أهلها مآخذ سواءً كانوا من المتقدمين أو المعاصرين ميَّزوا بين المقبول والمردود والغث والسمين، فأخذوا النافع ودعوا إليه، وتركوا الضار وحذَّروا منه، وهذا الأسلوب لا يطبِّقه إلا من حفظه الله من داء التحزب والتنظيم السري والمنهج الحركي المعاصر.

أما المصابون بذلك؛ فإنهم لا يرضون بديلًا بمنهجهم، ولا يرغبون في الكشف عن أخطاء زعمائهم ومنظِّريهم من الأحياء والميِّتين، لكيلا يسقطوا من أعين الناس -وبالأخص الشباب- ومن ثَمَّ تكون ثقة الأتباع مهزوزةً حيال أولئك الزعماء والمنظِّرين.

=

وفي الأوسط برقم (٤٨٨٦) و(٧٨٤٠)، وفي المعجم الصغير (٢/ ٣٠) برقم (٧٢٤)، والحاكم في المستدرك (١/ ٤٧، برقم ١٠ و٢١٧-٢١٩، برقم٤٤١-٤٤٥) وصححه.

والحديث قد صححه العراقي في المغني عن حمل الأسفار (٢/ ٨٨٥)، وابن حجر في تخريج الكشاف (ص٦٣)، والألباني في الصحيحة برقم (٢٠٣) و(١٣٤٨) و(١٤٩٢)؛ انظر: المقاصد الحسنة للسخاوي (ص٢٥٩، برقم ٣٤٠)، و«نظم المتناثر من الحديث المتواتر» للكتاني (٤٥-٤٧).

والشطر الثاني من الحديث: هو في رواية عند الترمذي برقم (٢٦٤٣) وحسنه، والطبراني في الصغير (٢/ ٣٠) برقم (٧٢٤)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٢٩).

وقسم آخر من طلاب العلم ناشئون غير متمكنين من العلوم الشرعية ووسائلها، بل وغير متمكنين من فهم المنهج السلفي، فتراهم إذا قرءوا في الكتب يأخذون بكل ما وجدوا خلال قراءتهم، بدون تمييز بين صحيح وفاسد ومقبول ومردود، ولا قدرة لديهم علىٰ عرض ما قرءوا علىٰ نصوص الشريعة وقواعدها الكلية، ومن كان كذلك فيخشىٰ عليه أن يتعلَّم شيئًا من كتب أهل الضلال يضره ولا ينفعه، وإنني لأقرر جازمًا أن طلاب العلم في هذا العصر ليسوا بحاجة إلىٰ كتب أهل الأهواء والبدع، ولا إلىٰ كتب من علىٰ شاكلتهم.

ورحم الله أبا زرعة الرازي الذي قال في كتب الحارث المحاسبي: «إنها كتب بدع وضلالات»، وذلك حينما سأله سائل عنها، فقال له: «إيَّاك وهذه الكتب! هذه كتب بدع وضلالات، وعليك بالأثر؛ فإنك تجد فيه ما يغنيك عن هذه الكتب، فقال له السائل: إن في هذه الكتب لعبرة، فقال: من لم يكن له في كتاب الله عبرة فليس له في هذه الكتب عبرة! أَبَلَغكم أن مالكًا والثوري والأوزاعي أو الأئمة صنفوا كتبًا في الخطرات والوساوس وهذه الأشياء؟ هؤلاء قوم خالفوا أهل العلم، يأتوننا مرة بالحارث المحاسبي، ومرة بعبد الرحيم الديبلي، ومرة بحاتم الأصم، ومرة بشقيق، ثم قال: ما أسرع الناس إلىٰ البدع!».

قلت: ما أشبه الليلة بالبارحة! فإن الحركيين المعاصرين الناصرين لكتب أهل البدع والمروِّجين لها يدَّعون أن في كتبهم بيانًا للواقع، وحثًّا علىٰ التضحية والنضال، وسبيلًا إلىٰ تخطيط قيام دولة إسلامية، ونحو ذلك مما

ذكروا مما لا يمتُّ إلىٰ الصواب بصلة.

هذا؛ وإن الواجب علىٰ المسلمين عمومًا وعلىٰ طلَّاب العلم خصوصًا حفظُ خمسة أشياء هي: «الدين والعقل والعرض والدم والمال».

وإذا كان الأمر كذلك؛ فإنه ينبغي علىٰ طلاب العلم الذين يحبُّون النجاة لأنفسهم أن يضربوا صفحًا عن كتب أهل البدع وجميع نشراتهم وسائر أفكارهم؛ حمايةً للدين وحراسةً للعقيدة السلفية السمحة، مما يتوقع أن يكون فيها ما هو بخسٌ لها، أو إساءةٌ إليها بسبب القراءة في كتب أهل البدع والتضليل، وعلىٰ الجميع أن يأخذوا بديلًا من كتب العلماء الربانيين علىٰ اختلاف أنواعها، فيربون عليها أنفسهم وغيرهم، وبالأخص الشباب الذين هم بحاجة ماسَّة إلىٰ التوجيه والتربية علىٰ نهج قويم وصراط مستقيم؛ ذلك لأنهم يتدرجون في حقول العلم ويمخرون في مستوياته، فلا تصلح لهم إلا كتب علماء السلف وأتباعهم السائرين علىٰ نهجهم ولم يبدِّلوا تبديلًا.

وإن مما ينبغي التنبيه عليه هو أن العلماء الربانيين هم الذين يجاهدون أهل البدع بنصوص الكتاب والسنة، فيحيي الله بجهادهم السنن، ويقمع البدع، ويشد أزر أهل السنة، ويقمع فكر أهل البدع علىٰ اختلاف فرقهم.

هذا وإن مما لا شك فيه أن جهاد العلماء الربانيين لأهل البدع والانحراف لهو أخص الجهادين؛ وما ذلك إلا لشدة خطر البدع وأهلها علىٰ السنن وأهلها، وإنه ليكفي في شؤم البدعة وضلال المبتدعين قولُ النبي ﷺ في حديث طويل: «**وَإِيَّاكُم وَمُحدَثَاتِ الأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ مُحدَثَةٍ بِدعَةٌ**

وَكُلَّ بِدعَةٍ ضَلَالَةٌ وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»[١].

ولما كانت كتب الردود الصادرة من أهل العلم الشرعي والمنهج السلفي علىٰ أهل البدع ومن والاهم في كل زمان ومكان تدحض البدعة وتخزي أهلها الداعين إليها والمروجين لها، وتعظم شأن السنة وتبين جلالة قدرها، فإن ذلك يزعج أصحاب البدع ويزيد من عداوتهم لأهل السنة عبر تأريخ الزمان وتعدد المكان.

وفي خلال القرن الماضي وإلىٰ وقتنا هذا أضيف إلىٰ بدع الرفض والتجهم والاعتزال والتمشعر وبدع المبادئ الهدامة علىٰ اختلاف أسمائها ومسمياتها بدع مضللة، ومناهج وافدة لا تخفىٰ علىٰ ذوي الحكمة والوفاء والعلم، وقد تصدىٰ للرد علىٰ جميع تلك البدع والمبادئ علماء سلفيون قديمًا وحديثًا، فنصر الله بمؤلفاتهم وفتواهم السنة، وهي المستحقة للنصر، ودحض بمؤلفاتهم وفتواهم كل بدعة محدثة وكل مبدء هدَّام؛ حكمةً منه وعدلًا ورحمة من لدنه وإحسانًا وفضلًا، فقامت الحجة علىٰ الجميع، واتَّضحت المحجَّة لمن يريد أن يتفيَّأ ظلالها، فليطلبها الناصحُ لنفسه الحريصُ علىٰ سلامتها، وليقرأ وليسأل عما أشكل عليه ذوي الكفاءات العلمية والمنهج السلفي، ومن يهد الله فهو المهتدي ومن يضلل فلن تجد له وليًّا مرشدًا.

وقد ذكرت نموذجًا حيًّا من كتب الردود علىٰ أهل البدع والأخطاء في

---

(١) سبق تخريجه (ص١٨).

كتابي «الأجوبة السديدة» (ج٥)، فمن أراد الاطلاع علىٰ شيء من ذلك فليرجع إليه، ومن ثم إلىٰ الأصول التي فيها الإسهاب في موضوع نصر السنة والإشادة بها وبأهلها ورد البدع وذمها وذم أهلها، وفَّق الله الجميع لما فيه رضاه.

وحيث إني أحب نظم مسائل العلم بجهد المُقلِّ، فقد نظمتُ الجواب المنثور آنفًا المتعلق بشأن من يربِّي الناس -وفي مقدمتهم الشباب الناشئون في الطلب- علىٰ كتب وضلالات إلىٰ آخر الفقرة الأولىٰ في السؤال، وإليك أيها القارئ نصَّ المنظومة:

والنصح للخلق وجوبه ثبت	في سنة الهادي ثقاتٌ قد روت
كما أتىٰ موضَّحًا في مسلم	اقرأ بفهم مخلصًا واستقم
يا من يربي الناشئين في الطلب	بكتب التضليل لقيت العطب
ماذا تريد بانتشار المنكر؟	لتحمل الوزر وتظلم البري
وتبذر السوء جهارًا في الورىٰ	وتهلك النسل بخبث وافتِرىٰ
وتترك النهج القويم والسنن	وكتب العلم عظيمة الثمن
مستبدل الأدنىٰ بنهج قد سما	أنزله ربي قويمًا محكما
عظَّمه قوم كرام كُمَّل	فجاهدوا فيه وخاب المبطل
وحاربوا الشر وما القلب حوىٰ	وجاهدوا النفس أسيرة الهوىٰ
يرحمهم ربي تعالىٰ جدُّه	عز وجل وتسامىٰ مجدُه
شرُّ الأمور محدثات قد ورد	في محكم النص بلفظ لا يرد
إذ حذَّر الرسول منها مطلقًا	لسوئها وشؤمها حُزتَ التقىٰ

وكل من دعا إليها يهجر ... حتىٰ يفيء صادقًا فيعذر
كعادة الأسلاف مع أهل البدع ... من جانبوا الرشد ووالوا من خدع
إن دعاة الشر يهوون الضرر ... فاحذرهمو يا صاح تنج من سقر
واسلك سبيل السائرين في هدىٰ ... ومنهج الحق الشريف والندىٰ
وأمة الهادي كثيرة الفرق ... وكلهم هلكىٰ وللخزي استحق
وفرقة منها يقينًا تنصر ... صفاتُها جلَّىٰ كذاك تظهر
لأنهم كانوا علىٰ الحق الجلي ... وشرعه الهادي النبي المرسل
ولم تزغ قلوبُهم عن الهدىٰ ... كمثل من ضل وزاغ واعتدىٰ
بل لازموا هديًا وخلقًا للنبي ... ولم يخلوا باتباع فارغب
وبعد هذا إننا لنعلم ... أن رجال العلم بالعلم سموا
لكنهم في علمهم أقسام ... بحسب الفهم أيا إمام
فليحذر الجميع ما فيه هوىٰ ... من كتب الفكر وما الفكر حوىٰ
إذ عندهم من كتب الأسلاف ... ما يكسب النفس البيان الشافي
فمن عليها نفسه قد ربَّىٰ ... يمنحه ربي تعالىٰ حبَّا
ومن لغيره يربي كادحَا ... بكتب الأسلاف يدعىٰ ناصحًا
لا سيما صنف الشباب المسلم ... فإنَّهم بحاجة فلتعلم
ومن يمجد كتب الأهواء ... فذاك مغرورٌ وذو التواء
ومن يقل عنها نضالًا تربيه ... فذاك جاهلٌ بشرط التزكيه
بل كتب الأسلاف كلها عبر ... والخير فيها ظاهر ومستطر

ومـــن يقـــل للـــناس إنـــي ســـلفي ويـــنهج المغـــرور نَهـــج الخلـــف
فـــذا تـــناقض وســـعي مخـــتلف لا حـــبذا الـــسعي إذا لـــم يأتلـــف
هـــذي قطـــوف مـــن بحـــوث غاليـــه صـــيغت جـــوابًا لقلـــوب واعـــيه
فاقـــبلها منـــي يـــا أخـــا التكلـــيف يـــرعاك ربـــي عَـــزَّ مـــن لطـــيف

ب- هذا فيما يتعلق بالتربية علىٰ الكتب ذات البدع والضلال، وأما التربية علىٰ الأناشيد الملحنة والتمثيل؛ فإن الذي ظهر لي بعد البحث في هاتين المسألتين أنه لا فائدة فيهما، ولا خير منهما يرجىٰ، بل فيهما من المفاسد ما يجعل طالب العلم الناصح لنفسه ولغيره يقطع بتحريمهما بوضعهما الحالي، أما الأناشيد فقد تطورت شيئًا فشيئًا، فقد كان في البداية الإنشاد عاديًّا، ثم نقل الشيطان المولَعين به إلىٰ ضرب الدفوف والموسيقىٰ معه لتعظم الفتنة ويشتد الخطر، ثم اختير له من البراعم ما يسمىٰ بفرق الإنشاد، فيسجل علىٰ أشرطة «الكاسيت» ويباع في المحلات وفي الأسواق باسم النشيد الإسلامي والتمثيل الإسلامي ليلقىٰ رواجًا عند جماهير الناس، وقد وجد رواجًا بالفعل عندهم لأن النفوس تميل إلىٰ اللهو واللعب والهوىٰ، إلا من رحم ربُّك وقليلٌ ما هم.

ومع الأسف أن حزب «الإخوان المسلمين» ومن التابعين لهم والمتعاطفين معهم يعتبرون هذين الأمرين المحدثين من وسائل الدعوة إلىٰ الله وإصلاح الشباب واستقطابهم ليكونوا من أهل الالتزام ودعاته -زعموا-، وهو صنيع يدل علىٰ جهلهم بنصوص الكتاب والسنة اللذين قال الله في وصفهما: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُم بُرۡهَٰنٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ نُورٗا مُّبِينٗا﴾ [النساء:١٧٤].

فالبرهان هو النبيُّ الكريم والداعية العظيم محمدﷺ، والنور المبين هو كتاب الله الفرقان الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

هذا وقد أطلقوا علىٰ النشيد المحدث والتمثيل المحدث وصفين محبوبين عند المسلمين حيث قالوا: «نشيد إسلامي» و«تمثيل إسلامي»، كمن سمىٰ الخمر مشروبًا روحيًّا، وكمن مدح القات بقوله:

يا حبذا القات ما أحلىٰ مجالسه ... بالذكر شيدت وحفت بالعبادات

كم صافحته نسيمات الصبا سحرًا ... وباكر الظل أغصانًا رطيبات

كأنَّما أودع الرحمن جوهره ... سِرٌّ معينٌ علىٰ نيل المرامات

وكل ذلك ليس بصحيح فلا الخمر -لعنها الله- مشروب روحي ولا القات -أخزاه الله ودمره- سر معين علىٰ نيل المرامات، ولم تُحَفَّ مجالسه بالذكر والعبادات، ولكن تُحفُّ بلغو القول والحكايات الكاذبات والأماني المضحكات المبكيات، فهل ترىٰ القوم أصابوا أم أخطأوا؟!

يا من سمَّيت الأغاني ومعها جمع من المنكرات: إسلاميات، وسمَّيت التمثيل المعتمد علىٰ ركن الكذب وإضحاك الناس ولأهله ومحبيه: أهدافًا وغايات، ليكون جلوس الناس علىٰ الإنشاد والتمثيل ندامة وحسرات يوم يجزي الخلائق بالحسنات والسيئات، وتحدث الأرض أخبارها بما عمل عليها المكلفون من الباقيات الصالحات والمفاسد والمنكرات!

فداوِ عقلك ونفسك وجوارحك أيها المغرور بوحي الله المنَزل علىٰ من

خُتمت بنبوته النبوات، وبرسالته الرسالات؛ محمدﷺ أشرف المخلوقات.

واسمع لربك وهو يمدح وحيه المنَزل على نبيه المرسل: ﴿أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ﴾ [الرعد: من الآية ٢٨]،

ولقوله: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [الزمر: من الآية ٢٣]، وكذلك قوله: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الحديد: من الآية١٦]، وقوله: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [يوسف:٣].

وغير ذلك في هذا المعنىٰ كثير.

وقول النبي ﷺ: «**أَكثِرُوا ذِكرَ هَادِمِ اللَّذَاتِ -المَوتِ- فَإِنَّهُ لَم يَذكُرهُ أَحَدٌ فِي ضَيقٍ مِنَ العَيشِ إِلَّا وَسَّعَهُ عَلَيهِ، وَلَا ذَكَرَهُ فِي سَعَةٍ إِلَّا ضَيَّقَهَا عَلَيهِ**»، أخرجه ابن حبان[1] من حديث أبي هريرة، وحسبي هنا الإشارة لمن هو ذكيٌّ يكتفي بمختصر العبارة، وأقول لشباب الإخوان المسلمين ومنظِّريهم: لا تستبدلوا الذي هو أدنىٰ بالذي هو خير إن كنتم تعقلون.

---

(١) في صحيحه (٧/ ٢٦٠) (٢٩٩٣)، ورواه الطبراني في الأوسط (٨/ ٢٥٦) (٨٥٦٠)؛ قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٥٥٦): «بإسناد حسن»، والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٣٥٤) برقم (١٠٥٦٠).

قال المنذري في الترغيب والترهيب -صحيحه- (٣/ ١٦٣) برقم (٣٣٣٣): «إسناده حسن»، ووافقه الألباني.

هذا يا أخي السائل والقارئ، وكم في الأناشيد بوضعها الحالي من مفاسد يجب أن تحذر، ومنكر يتعين أن يستنكر، أكتفي بذكر شيء منها:

١- التسبب في تضييع جزء كبير من الشباب ذكورًا وإناثًا في إعدادهم ليصبحوا ويمسوا منشدين، ومتىٰ صاروا كذلك زهدوا في قراءة الكتاب والسنة وحفظ ما تيسر منهما؛ إذ لا يمكن الجمع بين حب الأغاني وبين حب القرآن والسنة أبدًا، وفي هذا الصنيع من الضرر علىٰ النفس والإضرار بالغير ما هو من مقتضىٰ العقل والإنصاف.

٢- التشبه بالصوفية الضالة في إنشادهم الجماعي؛ وهو ذكرهم المفضل في حلقاتهم التي قد يشاركهم فيها المُردان الذين فيهم من الفتنة ما يفوق الافتتان بالعذراء من النساء، وكفىٰ بذلك خزيًا عظيمًا وضلالًا مبينًا.

٣- استبدال محكمات القرآن وصحيح السنة بالأناشيد، بحجة الترغيب في الالتزام بالإسلام ظانِّين أن الأناشيد سبيل الدعوة إلىٰ الخير، وذلك لجهلهم بسبيل الدعوة إلىٰ الله، وهذا إن حسنًّا بِهم الظن، وإلا فكم من عالم كبير وناصح نحرير قد أسدىٰ إليهم النصح ابتغاء مرضاة الله، وأقام عليهم الحجة براءة للذمة ونصحًا لهم وللأمة، فأبىٰ أكثرهم إلا تلمسًّا لمسوغات واهية لفعل ما ألفوا، ليبقىٰ لهم ما أحبَّته قلوبُهم، وتعوَّدت علىٰ سماعه جوارحهم، ولكل امرئ من دهره ما تعوَّد.

٤- بدعة التسمية للأشعار الملحَّنة بالتلحين الهابط: إسلامية؛ لأن ذلك إدخال في شريعة الإسلام ما ليس منها، وذلك جناية علىٰ الشريعة، خطره عظيم وشره جسيم؛ لقول النبيِّ ﷺ: «**مَن أَحدَثَ فِي أَمرِنَا هَذَا مَا لَيسَ**

مِنهُ فَهُوَ رَدٌّ»[١].

ومن غير شك أن الأناشيد الممزوجة بالتغني والتلحين والتطريب والآخذة بقلوب المنشدين والسامعين هي من صنع الصوفية الضالة، صدُّوا به أنفسهم عن الأذكار الشرعية، وصدُّوا بِها غيرهم؛ وذلك قليل من كثير من انحرافات الفرق الصوفية.

والمقصود: هو أن هذه الأناشيد المذكورة بوضعها الحالي ما سبق حزب الإخوان المسلمين إلىٰ تسميتها إسلامية أحدٌ حسب علمي، بل كانت تسمىٰ من قبلُ إمَّا سماعًا أو تغبيرًا.

قال الشافعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «خلَّفت ببغداد شيئًا أحدثته الزنادقة يسمونه التغبير، يصدُّون بها الناس عن القرآن».

وقال الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ **في فتاواه (١١/ ٥٣٢) معلِّقًا علىٰ قول الشافعي هذا ما نصه:** «وهذا من كمال معرفة الشافعي وعلمه بالدين؛ فإن القلب إذا تعوَّد علىٰ سماع القصائد والأبيات والتلذذ بها حصل له نفور من سماع القرآن والآيات، فيستغني بسماع الشيطان عن سماع الرحمن».

والحقيقة التي لا تقبل الجدل أن معظم الأناشيد التي تباع اليوم في محلَّات التسجيلات تشبه الأغاني في الأداء والمعاني، وكم فيها من الصدِّ عن قراءة القرآن الكريم وحفظه والتفقه في أحكامه، وكم فيها من الصدِّ عن العناية بالسنة المطهرة وما فيها من أحكام الشرع المطهر؛ وهذه ظلمات بعضها فوق بعض،

---

(١) أخرجه البخاري (٢/ ٩٥٩) (٢٥٥٠)، ومسلم (٣/ ١٣٤٣) (١٧١٨).

فالحذر الحذر من محدثات الأمور! فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، وإن هذه الأناشيد لمن محدثات الأمور.

فافهم رعاك الله واترك الجدل ... ونفسك ارحمها وجنبها الزلل

تغنَّ بالقرآن واهجر الهوىٰ ... وقدر العلم وما العلم حوىٰ

٥- بدعة محاكاة بعض المنشدين والمنشدات لأغاني الفاسقين والفاسقات بأناشيد علىٰ نفس المعاني والنغمات؛ لتستعمل في المناسبات ذات الأفراح، بحجة أنها بديل عن الأغاني المحرَّمات -زعموا- والمعروف أن بعض أصوات المنشدين الماهرين بالإنشاد والمدمنين عليه تشبه أصوات المغنِّين الماهرين بالغناء والمدمنين عليه، وإذا كان الأمر كذلك؛ فقد أصبح هؤلاء وأولئك متفقين في الوسائل التي هي الأغاني والأناشيد، والغاية التي هي إشباع رغبات النفوس التي أصيبت بداء البدعة وداء الشهوة، فاعتبروا يا أولي الأبصار!

٦- أنه يترتَّب علىٰ تسمية الأناشيد الملحَّنة بألحان الأغاني إسلامية فساد خطير من أبواب خطيرة، منها ما يلي:

أ- استحسان البدع، وليس في البدعة بدعة حسنة تُضاف إلىٰ دين الإسلام شرعًا، وإنما علىٰ رأي أهل الأهواء والبدع.

ب- نسبة الرسول ﷺ وصحابته الكرام إلىٰ إهمال شيء من أمور الإسلام، وعدم العمل به؛ وهذا قول خطير!

ج- اتهام الرسول بأنه قصَّر في تبليغ الرسالة التي شهد الله لها بالكمال والصفا، وشهد لها الرسول ﷺ بالوضوح وعدم الخفا؛ وفي ذلك من الخطر

شيء عظيم!

وعليه؛ فمن قال: إن الأناشيد إسلامية؛ لزمه القول بأن الرسول لَم يأمر أمَّته بِها، ولَم يخبرهم أنها من أحكام الإسلام؛ وهذه أمور في غاية الخطورة!

فالواجب علىٰ المفتونين والمدمنين علىٰ الأناشيد -بوضعها الحالي وبأسلوبها الغنائي- أن يتنازلوا عن هذه التسمية؛ لأنهم لا يملكون عليها دليلًا يصلح لهم الاحتجاج به.

وأما دعوىٰ أن الصحابة كانوا يرتجزون بالأشعار ويرفعون أصواتهم بذلك الرجز حينما كانوا يحفرون الخندق، وحينما كانوا يبنون المسجد أو حينما كان منهم من ينشد الشعر في استحثاث الإبل علىٰ السير؛ فلا دليل في ذلك كله علىٰ استباحة إنشاد الأناشيد الصوفية بألحانها المطربة واستماعها وترويجها وتسميتها إسلامية؛ وذلك لأن الصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا يتغنَّون بالأشعار كما يتغنىٰ فرق الإنشاد بالأناشيد اليوم، وإنما كانوا يقتصرون علىٰ مجرد الإنشاد للشعر باللفظ العربي الفصيح الذي لا تمطيط فيه ولا تطريب، ويرفعون أصواتهم بذلك من دون اجتماع للإنشاد بصوت واحد ونغمات متفقة متساوية كصنيع فرق الإنشاد اليوم، ولو كانوا يفعلونه كالمنشدين؛ لنقل ذلك عنهم، فافهم وفقك الله!

هـذا كـتاب الله جـل جلالـه	يهـدي يقيـناً للتـي هـي أقـوم
فاقـرأه دومًـا كـي تحـوز ثـوابه	ومـن خاطـب الرحمن يهدىٰ ويغنـم
ومـن يـشتهي لحـنًا يشد ركابه	إلىٰ مجلـس الإنـشاد لهو ومغرم

وأما التمثيل فداءٌ وبيل، وكم له من الناس من جريح وقتيل، رُكنه الكذب، وأسلوبه محاكاة الغير بمنكر من القول وقبيح من الفعل، وأعظمه نكرًا ما يتعلق بتمثيل نبي كريم أو صحابي جليل أو قائد من قادة الإسلام الأوائل نبيل، وأقبحه فحشًا من يمثِّل الشيطان وهو يوسوس في قلوب بني آدم بترك الطاعات وارتكاب المنكرات، والرب يغضب، والشيطان يفرح ويطرب، ونحو ذلك مما فيه من اتباع الهوىٰ الذي يَهوِي بصاحبه في ضلال بعيد، ويُزين له سوء عمله وقبيح أفعاله، فيرىٰ كل ذلك حسنًا.

وأما ثمرته فهو الضحك المميت للقلوب، أو اعتباره أسلوبًا نافعًا من أساليب الدعوة إلىٰ الله ومعالجة أمراض المجتمع، وذلك صنيع الجاهلين وفهم الغافلين.

والحق أن معالجة أمراض المجتمعات وأسلوب دعوة الناس إلىٰ الله إنما تلتمس من كتاب الله ﷻ وسنة المصطفىٰ ﷺ وسيرته وسير خلفائه الراشدين وسائر صحابته والتابعين وأتباعهم من أهل الفقه في الدين وخشية الله رب العالمين.

وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن كلًّا من الأناشيد بوضعها الحالي وصفاتها المعلومة المذمومة وأسلوبها المقيت من البدع والمنكرات والموبقات الظاهرات؛ التي يتعين علىٰ كل مكلف من المسلمين والمسلمات رفضها، والعمل علىٰ إماتتها؛ ليحلَّ الخير محلَّ الشر، والفضيلة محلَّ الرذيلة، والسنة محلَّ البدعة، فيعم الخير مجتمعات أمة الإسلام، وتتقطع أوصال

الشر إربًا إربًا، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر السنة علىٰ البدعة، والخير علىٰ الشر، والفضيلة علىٰ الرذيلة: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد: من الآية١٧].

❊ ❊ ❊

س١٠: هل مسألة تكفير الحكَّام بمجرد الحكم بغير ما أنزل الله بالفعل عين الصواب ومقتضىٰ النصوص أم المسألة تفتقر إلىٰ تفصيل، ولمن الكلام في هذه المسألة وأمثالها من مسائل العلم الدقيقة؟

الجواب:

أوَّلًا: لتعلم أيها السائل أن تكفير أحد من المسلمين أو جماعة أو أمة بدون برهان صحيح واستدلال صريح، بل بعمومات بدون فهم لمعانيها إثم عظيم، لا يقدم عليه إلا من قلَّ نصيبه من العلم والفهم، فليحذر الذين سهَّل الشيطان علىٰ ألسنتهم النطق بالقول: «يا كافر» لمن كان مسلمًا، غير مبالين بالنصوص التي تحرِّم ذلك كقول النبيِّ ﷺ: «**إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ؛ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا**»[1]؛ أي: إما أن يبوء القائل أو المقول له.

ثانيًا: ولتعلم أيضًا أن مصدر الحكم بالكفر علىٰ من كان مسلمًا يقينًا هو الكتاب العزيز والسنة النبوية المطهرة، وهما معصومان والحمد لله علىٰ حفظه، وكذلك الإجماع، أضف إليها الفهم السليم للاستدلال ولابد من

(١) أخرجه البخاري (٥/ ٢٢٦٣) (٥٧٥٢).

توجيه الاستدلال بالنصوص، وهذا لا يملكه إلا أئمة العلم بالكتاب والسنة والإجماع، ووسائل فهم النصوص من الكتاب العزيز والسنة الصحيحة والإجماع؛ إذ الأمة لا تجتمع علىٰ ضلالة رحمةً من الله وفضلًا.

ثالثًا: ولنعلم جميعًا أن سبب إطلاق الكفر علىٰ الحكام والمحكومين بالمعصية هو سوءُ الفهم للنصوص التي جاء فيها لفظ الكفر وصفًا لفاعليها، إذ سلك فيها الخوارج وأتباعهم مسلك التعميم بدون تفصيل، بل اعتقدوا أنه ليس للكفر إلا معنىٰ واحد وهو الخروج من الملة إلىٰ الكفر الذي يكون فاعله مرتدًّا عن الإسلام خارجًا عن شريعته كاليهود والنصارىٰ -والعياذ بالله-.

ولم يعلم هؤلاء أن من مجموع النصوص في هذا الموضوع يفهم منها أن الكفر علىٰ نوعين:

كفر اعتقادي: وهو الاستحلال القلبي وهو الكفر الأكبر المخرج من الملة.

وكفر عملي: وهو الخروج بالعمل عن بعض أحكام الإسلام وهو الذي قال فيه حبر الأمة وترجمان القرآن ابن عباس رضي الله عنهما: «ليس الكفر الذي تذهبون إليه، إنه ليس كفرًا ينقل عن الملة، هو كفر دون كفر»، وقال أيضًا: «هي به كفر».

وقال ابن جرير: قال رجل لابن عباس في هذه الآيات؛ أي: آيات المائدة الثلاث المختومة بألفاظ ثلاثة، هي: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾، ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ قال ابن عباس: «**ليس كمن كفر بالله واليوم الآخر**»، كما نقل ابن جرير عن عطاء بن أبي رباح قال:

﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ وما بعدها: «كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق». «ابن جرير» (٥/ ٥٩٦).

إذا فهم ما سبق: فاعلم أن كلمة (الكفر) قد ذكرت في كثير من النصوص، ولا يراد منها في النصوص كلها الخروج من ملَّة الإسلام كما فهم ذلك الخوارج، بل لابدَّ من التفصيل، ولنأخذ بعض الأمثلة كي نعرف الفرق بين الكفر الاعتقادي والكفر العملي؛ قال الله تعالىٰ في سورة المائدة: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾، ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾.

وقال ﷺ: «**لَا تَرجِعُوا بَعدِي كُفَّارًا يَضرِبُ بَعضُكُم رِقَابَ بَعضٍ**»[(١)].

وقوله ﷺ: «**اثنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِم كُفرٌ: الطَّعنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَىٰ المَيِّتِ**»[(٢)].

فأما الآية الكريمة: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾.

فإن التفصيل في معناها هو:

أن الحاكم المسلم أيًّا كان منصبه:

١- إذا حكم في قضية ما أو في قضايا بغير ما أنزل الله وهو يعتقد أنه مرتكب إثمًا بذلك، وأن الحكم بشرع الله واجب، والحكم بغيره معصية؛ فإن كفره كفر عمليٌّ، وكذلك ظلمه وفسقه، وفي هذا المعنىٰ للكفر والظلم

(١) رواه البخاري (١/ ٥٦) (١٢١)، ومسلم (١/ ٨١) (٦٥)، من رواية جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه.

(٢) رواه مسلم (١/ ٨٢) (٦٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والفسق دلَّت الأحاديث السابقة.

٢- وإذا حكم الحاكم المسلم بغير ما أنزل الله بل بأحكام الجاهلية وقوانينها ونظمها وهو يعتقد أنها أصلح للناس من الحكم بشريعة الإسلام؛ فهو كافر كفرًا مخرجًا له من الملة ولا كرامة وظالم وفاسق كذلك.

٣- وإذا حكم الحاكم المسلم بغير ما أنزل الله وهو يعتقد جواز ذلك وأنهما في المنزلة سواء؛ فهو كافر كفرًا أكبر مخرجًا من الملة، مرتد عن دينه وكذلك ظالم وفاسق ظلمًا أكبر وفاسق فسقًا أكبر، ولا نُعمَىٰ عين.

٤- كفر الاستبدال، ومعناه: استبدال قوانين البشر ونظمهم التي صدُّوا بها الناس عن الحق بالشرعة المطهرة المنزلة من لدن حكيم خبير استبدالًا كليًّا، وقالوا للناس: هذه القوانين والنظم هي الصالحة لكم، وفيها العدل والحكمة، ولا يصلح لكم سواها أيًّا كان مصدره، فأحلُّوا للناس الحرام، وحرَّموا عليهم الحلال، فمن تابعهم فرضي بما أحلُّوا من الحرام وما حرَّموا من الحلال؛ فهو مثلهم بعد قيام الحجة عليه.

هذا ما تيسر تدوينه في هذه المسألة المهمة التي كان أهل السنة والجماعة وسطًا فيها ما بين الخوارج الذين يكفِّرون بالذنب، ويكفِّرون بمطلق الحكم بغير ما أنزل الله بدون تفصيل وما أشبه ذلك، وما بين المرجئة الذين لا يرون من ثبت إيمانه أنه يخرج من الإيمان بفعل أو بقول أو باعتقاد؛ لكونهم يعتقدون أنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة، وسيأتي الكلام عن تعريفهم للإيمان مفصَّلًا، وأهل السنة كما أسلفت وسطٌ بين الطائفتين الضالتين،

وسيأتي تعريفهم الحق للإيمان بأدلة الكتاب والسنة[١].

وبمناسبة ذكر ما ورد عن السلف في بيان أن الكفر كفران: أكبر مخرج من الملة، وكفر أصغر غير مخرج من الملة، وأن الظلم ظلمان: ظلم أكبر مخرج من الملة، وظلم أصغر غير مخرج من الملة بل من جملة المعاصي، وأن الفسق فسقان: فسق أكبر مخرج من الملة، وفسق أصغر غير مخرج من الملة كتقسيم الكفر والظلم سواء بسواء.

وإنه ليطيب لي أن أورد هنا من منظومتي المسماة بـ «الفروق» أقسام الكفر الأكبر وأقسام الكفر الأصغر وكذلك أقسام الظلم والفسق، فقد قلت هناك:

والكفر نوعان فكفر أكبر ... والثاني منهما فذاك الأصغر

وأكبر النوعين يا فتىٰ أقسام ... دوَّنها الحذَّاق والأعلام

الأول الإنكار والتكذيب ... وأولِه الجحود يا أريب

والثالث العناد واستكبار ... والرابع النفاق يا أخيار

والخامس الشكُّ فكن مصدِّقًا ... بملة الإسلام تحرز التقىٰ

والسادس الإعراض عن شرع أتىٰ ... عن سيِّد الخلق صريحًا مثبَتًا

والسابع الإلحاد ثُمَّ الثامن ... فردَّةٌ صريحة يا مؤمن

والشرك في الخوف وفي التوكل ... فاحذرهما يا صاح والنصح اقبل

وكل نوع من نظيرها ورد ... فاحكم عليه مثلها بدون رد

والكفر بالفعل وبالقول أتىٰ ... في محكم التنزيل نصًّا ثبتا

---

(١) في جواب السؤال الثاني عشر، بعد هذا.

كذاك بالقلب ونصُّه ظهر ... في مصدر التشريع آيٍ وأثر
وما سوىٰ هذي فكفر عملي ... فافهم وحقق يا وريث المرسل
ككفر نعمة وطعن في النسب ... ورغبة عن والد بلا أدب
ومن يقل بالنوء قد مُطرنا ... فذاك كافر كما علمنا
ثُمَّ نياحة بصوت مرتفع ... تحريمها جاء بنصٍّ قد رفع
كذاك لطمٌ للخدود مع سخط ... والشقُّ للجيب بعنف وشطط
والفسق فسقان ففسق أكبر ... أصحابه ذنوبهم لا تغفر
ودونه فسق ذووه في خطر ... وأمرهم للربِّ خالق البشر
فإن يشأ يرحم فذاك فضله ... وإن يعذب فالعذاب عدله
والظلم ظلمان فظلم أعظم ... كأكبر الشرك أيا من يفهم
ودونه ظلم كمثل ما سبق ... في قسمة الفسق وما به التحق

❊ ❊ ❊

س١١: كثر الكلام في الساحة عن مسائل الإيمان حتىٰ وصل بعض المربِّين إلىٰ امتحان الطلبة المبتدئين بسؤالهم لهم عن ترك عمل الجوارح بالكلية، فما الصواب في المسألة؟ وما قول المرجئة في ذلك؟

الجواب:

لا ريب أنه قد كثر الكلام والنزاع بين طلَّاب العلم المعاصرين في هذه المسألة، وأكثر من خاض في ذلك أهل البدع من القدامىٰ والمعاصرين، وأما أهل السنة فإنهم دائمًا يسعون لدحض ما يبتدعه المبتدعون، وإصلاح

ما أخطأ فيه المخطئون، والذي أراه وأعتبره من الحكمة في تربية طلَّاب العلم البادئين في الطلب أن يقال لهم في حقيقة الإيمان أنه نطق باللسان كالنطق بالشهادتين والنطق بأركانه الستة، وهو اعتقاد بالقلب بما نطق به اللسان، وعمل بالجوارح؛ وهو كل عمل يزاول بها، ويزيد بالطاعات القولية والفعلية الظاهرة والباطنة، وينقص بالمعاصي كذلك، فإذا ما تحصَّل المبتدئون علىٰ قدر من العلم يؤهِّلهم للبحث عن عقائد الفرق في الإيمان وبيان اختلافهم في حقيقته؛ فإنهم سيبذلون في ذلك جهودهم ليعرفوا الشرَّ فيجتنبوه من باب ما جاء عن حذيفة بن اليمان ﷺ قال: «**كَانَ النَّاسُ يَسأَلُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الخَيرِ، وَأَسأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَن يُدرِكَنِي**»[1].

وقال الشاعر الحكيم:

عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه ... ومن لا يعرف الخير من الشر يقع فيه

وأما تربية طلَّاب العلم المبتدئين كما ذكر ذلك السائل وقول المربي لهم: ما قولكم في ترك الأعمال بالكلية؟ فلا ينفعهم شيئًا؛ لأن ذلك من دقيق المسائل وهم في بداية الطلب، وقد جاء في الأثر: «حدِّثُوا النَّاسَ بما يعرفون، أتريدون أن يكذَّب اللهُ ورسولُه!» -وهو كما ترىٰ- دليل علىٰ أن بعض العلم نافع في ذاته، ولكن لا يصلح لكل أحد، بل منه ما هو خاص بقوم دون قوم، ولو كان من أمور الإيمان، فربما لا يستفيد منه كثير من الناس كعوامِّهم وطلاب العلم المبتدئين، فإن هؤلاء إذا طرحت عليهم مسائل العلم الدقيقة في الإيمان كعقائد

(١) أخرجه البخاري (٣/ ١٣١٩) (٣٤١١)، ومسلم (٣/ ١٤٧٥) (١٨٤٧).

الفرق فيه، وكالقول في صفات الله علىٰ سبيل التفصيل والتقسيم؛ فإنها قد تجرُّهم إلىٰ ردِّ ما هو حق وتكذيبه، فيقعون فيما يضرهم ولا ينفعهم؛ كما جاء في الأثر السالف ذكره: «**أتريدون أن يكذَّب اللهُ ورسولُه!**».

إذا فهم هذا؛ فإن الواجب علىٰ المعلِّم المربِّي للناس أن يعلِّمهم ما يقرِّبهم إلىٰ الله، وأن يجنِّبهم عما يكون سببًا لتكذيب الله ورسوله، وذلك إذا حدَّثهم بما لا يعرفون وبما لا تبلغه عقولهم.

وقد جاء بيان ذلك فيما رواه مسلم في مقدمة صحيحه[1]: عَن عُبَيدِ اللهِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ عُتبَةَ أَنَّ عَبدَ اللهِ بنَ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: «ما أنت بمحدث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة».

وقال البخاري في كتاب العلم: «باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقع في أشد منه».

وإذا كان الأمر كما رأيت فإن من حكمة المربِّي والمتحدث والواعظ والخطيب والمُحاضر أن يتعرَّفوا علىٰ أحوال الناس الذين يحدثونهم ويربُّونهم بمسائل العلم، فيطرحون عليهم صغاره قبل كباره، وواضحه قبل غامضه، ومحكمه قبل متشابهه، ويحدِّثونهم بما تبلغه عقولهم ليظفروا بما ينفعهم وينجوا من الفتنة.

وأما سؤالك عن قول المرجئة في الإيمان؛ فأقول لك:

إن المرجئة ليسوا سواء في الإرجاء، بل بعضهم أشد خطأ من بعض:

---

(١) (١/١٢) (١١).

أ- **فالمرجئة الجهمية**: يعرِّفون الإيمان بأنه المعرفة بالقلب، أي: من اعتقد بقلبه ولم يعمل شيئًا من الفرائض والواجبات ولم يجتنب شيئًا من المحرَّمات؛ فهو عندهم مؤمن كامل الإيمان، ويلزم علىٰ قولهم هذا أن إبليس مؤمن كامل الإيمان؛ لأنه مقرٌّ بربه كما قال الله تعالىٰ مخبرًا عنه: ﴿ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ ﴾، وهذا معتقد فاسد كما ترىٰ؛ لأن الله -تبارك وتعالىٰ- رتَّب الجزاء الحسن علىٰ فعل الطاعات وترك المنكرات، وتوعَّد بالنار علىٰ فعل المعاصي والغفلات ولو أقرُّوا بالربوبية لربِّ الأرض والسموات.

وفرقة أخرىٰ من أهل الإرجاء: عرَّفوا الإيمان بأنه النطق باللسان فقط؛ وهم «**الكرَّامية**» حيث قالوا: من نطق بلسانه ولو لم يعمل شيئًا، ولو لم يعتقد بقلبه أحقِّية ما نطق به؛ فهو عندهم مؤمن كامل الإيمان، لكن إذا كان مقرًّا بقلبه فهو من أهل الجنة، وإن كان مكذِّبًا بقلبه كان منافقًا مؤمنًا من أهل النار، فيلزم علىٰ قولهم هذا: أن المنافقين الذين توعَّدهم الله ﷻ بالدرك الأسفل من النار مؤمنون!!

ومنهم «**مرجئة عرَّفوا الإيمان بأنه قول واعتقاد، واختزلوا منه العمل**» فقالوا: إن العمل لا يدخل في مسمىٰ الإيمان، وهؤلاء - وإن كانوا أخفَّ من مرجئة الجهمية، ومرجئة الكرَّامية- إلا أنهم خالفوا أهل السنة والجماعة باختزالهم العمل من مسمىٰ الإيمان بدون برهان من عقل أو نقل، ومن ذلك مرجئة الفقهاء.

وأما أهل السنة والجماعة فهم الذين وُفِّقوا للقول الصائب الذي تؤيده نصوص الكتاب والسنة في تعريف الإيمان، فبرئوا من مذهب الخوارج والمرجئة والأشاعرة ومرجئة الفقهاء ومن لفَّ لفَّهم؛ حيث قالوا: «**الإيمان قول باللسان**» كالنطق بالشهادتين وغيرهما، «**واعتقاد بالقلب**» أي: يعتقد بقلبه ما نطق به لسانه مما يجب اعتقاده مما وردت به النصوص، «**وعمل بالجوارح**» كالصلاة والصوم والجهاد وغير ذلك من أعمال البرِّ، «**يزيد بالطاعة**»؛ كما قال الله ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ۗ وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [سورة الفتح: ٤]، «**وينقص بالمعصية**»؛ كما قال ﷺ: «**لَا يَزنِي الزَّانِي حِينَ يَزنِي وَهُوَ مُؤمِنٌ، وَلَا يَسرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسرِقُ وَهُوَ مُؤمِنٌ**»[١]؛ أي: كامل الإيمان، بل معه إيمان ولكنه ليس كاملًا.

فمن خالف أهل السنة والجماعة -السلف الصالح وأتباعهم- فهو من الأصناف المنحرفة في هذا الباب، وأمره إلىٰ الله يحكم فيه بحكمه العدل ولا يظلم ربك أحدًا.

* * *

س١٢: أ- هل يقال في الرد علىٰ المخالفين ما يقال في الجرح والتعديل؟

ب- وهل يلتزم في الرد ما يلتزم في الرواية والرواة من مثل قاعدة: يقدَّم الجرح علىٰ التعديل؟

---

(١) رواه البخاري (٦/ ٢٤٩٧) (٦٤٢٥)، ومسلم (١/ ٧٧) (٥٧) من رواية أبي هريرة ﷺ.

ج- وهل يصح في هذا العصر أن يقال لشخص معين أو لأشخاص: «فلان حامل لواء الجرح والتعديل» أم لا؟ أفيدونا مما عندكم جزيتم خيرًا.

الجواب:

أ- المخالف الذي يتعيَّن علىٰ أولي العلم والحكمة في كتابة الردود أن يردُّوا عليه: إما أن تكون مخالفته لغيره في مسائل بعض الأحكام التي تختلف فيها وجهات نظر العلماء غير أنه جانب الصواب بوجهة نظره، والمتفق عليه أن الحقَّ واحد لا يتجزَّأ، فهذا يَردُّ عليه فيما أخطأ فيه أولو البصيرة العالمون بأحكام الشريعة؛ إقامةً للحق، وتبصيرًا للناس به، وبراءةً للذمة، وإقامةً للحجة بالدليل علىٰ المخالف المصرِّ علىٰ مخالفته، وهذا هو طبع العلماء، يردُّ بعضهم علىٰ بعض بما معهم من علم؛ كما قال: إمام دار الهجرة مالكُ بن أنس: «**ما منَّا إلا رادٌّ ومردود عليه، إلا صاحب هذا القبر**» يعني: رسولَ الله ﷺ.

وأما إذا كان المخالف من أهل الأهواء والبدع علىٰ اختلاف أهوائهم وبدعهم؛ فإنه يُردُّ عليهم بدون تسويف ولا هوادة ولا احتمالات لأخطائهم المتعلقة بالعقيدة والشريعة والمنهج كلها، بل يرد عليهم بالأدلة الصحيحة الصريحة من الكتاب العزيز والسنة الصحيحة، وبالأسلوب المناسب الذي يقتضيه المقام، ويستقيم به الحق، ويسقط به الباطل، ويا لَلَّه كم من أجر عظيم لمن يتصدىٰ للرد علىٰ أهل الأهواء والبدع أصحاب العداوة للسنة وأهلها سواءً بسوء قصد أو بحسن قصد!!

لقد قرَّر الفضلاء من السلف أَن الرادَّ علىٰ أهل الأهواء مجاهد في سبيل الله.

ولا شك أن منزلة الجهاد في سبيل الله رفيعة، ودرجة المجاهد عالية عند الله، وكل من يجاهد الأعداء بالسلاح الحسي ومن يجاهد أهل الأهواء بالعلم والقلم ناصر للحق، محبط للباطل، مقيم للسنة، ناصر لأهلها، ومحبط للبدع، هازم لذويها من أتباع ومتبوعين، وحقًّا إن أهل السنة خيرٌ للناس من آبائهم وأمهاتهم وإن أغلظوا لهم القول وأعلنوا التحذير منهم وهجروهم في الله وعادوهم فيه حتىٰ يفيئوا إلىٰ أمر الله.

ومن أراد أن يعرف مواقف السلفيين من أهل البدع فليسأل عن الكتب المعدَّة لهذا الموضوع المهم، وليأخذ نصيبه مما دُوِّن من محبة السنن وقبولها وبُغض البدع وأهلها.

ولا شك في الربط بين الرد علىٰ المخالفين من أهل الأهواء والبدع وبين موضوع الجرح والتعديل؛ وذلك أن أصحاب البدع مجروحون، بيد أن خلاصة الكلام في جرح المبتدعين هو:

أ - أن المبتدع إما أن تكون بدعته بمكفر أو بمفسق، فإن كانت بدعته تكفِّره كمن يعتقد ما يوجب كفره من قول أو فعل؛ كمن ينكر أمرًا مجمعًا عليه متواترًا معلومًا من الدين بالضرورة، وإما أن يكون مبتدعًا بمفسِّق وهو الذي لا يكفر ببدعته ولكنه يكون بها فاسقًا.

فأما الأول: فلا تقبل روايته مطلقًا، كما لا تقبل أخباره ولا شهادته.

وأما الثاني: فإما أن يكون داعية لبدعته أم لا، فإن كان داعية لبدعته فلا تقبل روايته، وإن كان غير داعية؛ فإن روىٰ ما يقوِّي بدعته فلا تقبل روايته، وإن روىٰ ما لم يقوِّ بدعته فتقبل روايته؛ لانتفاء سبب عدم القبول.

قال الشيخ حافظ بن أحمد الحكمي في كتابه القيم «دليل أرباب الفلاح» في بحث رواية المبتدع، وبعد نقله عن أئمة العلم: «فتحصَّل من هذا: أن المبتدع إذا كان صادق اللهجة، محرِّمًا للكذب، حافظًا لحديثه ضابطًا له، تامَّ الصيانة والاحتراز، ولم تكن بدعته مكفِّرة، ولم يكن داعيًا إليها، ولم يكن مرويُّه مقوِّيًا لها فإنه يقبل». اهـ (ص٨٨).

ب- حكم الجرح ولمن يجوز، وممن يُقبل؟

حكم الجرح في الرواية وفي الخبر وفي الشهادة.

قيل: إنه واجب؛ لأجل الضرورة الداعية إليه، ألا وهي حماية الشريعة المحمدية وصيانتها من أن يدخل فيها ما ليس منها، وهذا هو القول الحق، وعليه مشىٰ أئمة العلم قديمًا وحديثًا، وأُلِّفت فيه المؤلفات الكثيرة المتعددة ككتب الضعفاء والمجروحين والمتروكين وغيرها مما لا يخفىٰ علىٰ طلَّاب العلم النبلاء، وقيل: إنه جائز، وهذا قول مرجوح.

والذي يجوز له الجرح: هو العارف به، أما إذا لم يكن من أهل المعرفة أو يكون ممن لا يقبل قوله في الراوي؛ فلا يجوز له الكلام في أحدٍ من الناس.

ويقبل الجرح من العدل العارف بأسباب الجرح، ولو كان واحدًا، وإن تعارض جرح وتعديل قُدِّم الجرح المفسر علىٰ التعديل؛ لأن الجارح عنده زيادة علم، وهذا قول الجمهور، ولا عبرة بكثرة العدد أو قلَّته، وأما ما يتعلق بالخبر والشهادة؛ فقد تقدَّم في السؤال الأول.

وأما قولك أيها السائل: وهل يصح أن يقال في هذا العصر لشخص أو أشخاص في بلادنا المملكة العربية السعودية: فلان حامل لواء الجرح والتعديل، أم لا؟

وأقول لك: نعم يصحُّ أن يقال في هذا العصر لأشخاص هم حملة راية الجرح والتعديل، عرفوا بالعناية بالكتاب العزيز وعلومه، وعرفوا بالعناية بالسنة المطهرة وعلومها، ونشرها والذب عنها، ومنحهم الله الفقه في الدين عمومًا، وفقه الدعوة إلىٰ الله وفقه النوازل خصوصًا، ولا مانع من أن أذكر لك أنموذجًا منهم فيما يلي مقتصرًا علىٰ الأحياء:

١- الشيخ صالح بن فوزان الفوزان.

٢- الشيخ عبد العزيز آل الشيخ.

٣- الشيخ صالح اللحيدان.

٤- الشيخ عبد الله الغديان.

٥- الشيخ أحمد النجمي.

٦- الشيخ ربيع بن هادي المدخلي

٧- الشيخ عبد المحسن العباد

٨- الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ.

٩- الشيخ عبيد الجابري.

١٠- الشيخ صالح السحيمي.

١١- الشيخ محمد بن هادي المدخلي.

١٢- الشيخ سليمان بن عبد الله أبا الخيل.

هؤلاء العلماء الفضلاء ما من واحد منهم إلا وله جهود في حفظ السنة وعلومها والذب عنها، وله جهود مباركة في الرد على الفرق المبتدعة، وهي منشورة في دنيا البشر؛ حراسةً منهم للعقيدة الصحيحة والمنهج الإسلامي العظيم، وأعتذر ممن لم أذكر أسماءهم مع هؤلاء العلماء النبلاء، وهم أقرانهم ولهم الأيادي البيضاء في العناية بالسنة والرد على أهل الأهواء والفكر المنحرف؛ لأن مقصودي هو ضرب مثال فقط.

ولا أعتذر لمن عُرفوا بالمواقف السلبية حيال ما ألمَّ ببلاد الحرمين من فتنة الخوارج الجدد، كما لا أعتذر لمن هم من طلَّاب العلم، ولكن لهم موالاة أشهرها السكوت عن بيان فساد الخوارج المنوَّه عنهم قريبًا وغيرهم من أهل البدع، ويدَّعون أن الكلام في الناس بجرح المجروح منهم وبدعة المبتدع يقسِّي القلوب، والله أعلم بما وراء ذلك، وشعارهم: «حسِّنوا الظن بإخوانكم»!

يقولونها لمن يردُّون على الفرق المبتدعة كفرقة الإخوان المسلمين وأمثالهم، وفرقة التبليغيين والمدافعين عنهم من أعوانهم، وفرقة القطبيين والسروريين ومن لفَّ لفَّهم، ممن قل نصيبهم من الفقه في الدين، وقلَّة معرفتهم بسبيل المؤمنين.

❊ ❊ ❊

س١٣: ما قولكم -حفظكم الله بحفظه- فيمن يقول: إن الجماعات الحزبية الدعوية كالتبليغ والإخوان المسلمين والقطبية والسرورية وما شابهها من الفرق والأحزاب المعاصرة بدعُها ليست كغيرها من البدع

القديمة، بل هي أهون منها بكثير، فلا تجوز المبالغة في ذمها والتحذير منها؟

الجواب:

اعلم أوَّلًا: أن هذه الفرق التي ذكرتها «التبليغ» وما عطف عليها بدعها خطيرة علىٰ المجتمعات الإسلامية؛ وذلك بمخالفتها لمنهج الدعوة الصحيح الذي التزم به أهل السنة والجماعة حقًّا في كل زمان ومكان بمنهج الرسل والأنبياء والراسخين في العلم ممن تأسَّىٰ بهم واتبع أثرهم في دعوة الحق إلىٰ رحاب الحق.

ثانيًا: إن هذه الفرق قد انحرفت بكثير من الناس لاسيما الشباب عن التفقه في أمور الدين الواجبة عليهم، وحبَّبوا إليهم أعمالًا خيرُها قليل ضئيل وشرُّها كثير؛ كالعمل السياسي، والخروج إلىٰ الآفاق للدعوة إلىٰ الله، وزادهم في سفرهم الجهل بالعقيدة الصحيحة التي بعث بالدعوة إلىٰ معرفتها والعمل بها جميعُ الرسل والأنبياء، وتبعهم علىٰ ذلك العلماء الهداة الأتقياء.

كما نشرت الفرقة القطبية والفرقة السرورية منهج التكفير للمجتمعات المسلمة كما هو مدوَّن في كتب سيد قطب التي ورثها الأغبياء، وأكثروا من نشرها، وإرشاد الناس إلىٰ قراءتها وتطبيقها تطبيقًا عمليًّا، فباءوا بالإثم، وضياع الأعمار في الباطل، والحرمان من العلم الشرعي النافع المستمد من الكتاب العزيز والسنة المطهرة وما استمد منهما من مؤلفات العلماء الصالحين.

ثالثًا: إن من يقلِّل من شأن بدع العصر ويهوِّن من خطرها بحجة أنها ليست كالبدع القديمة لا يخلو من حالين: إما جاهل بالعلوم الشرعية وخطر

البدع، وإما مروِّج لهذه المناهج الضارة التي أسَّسها ودعا إليها مَن قلَّ نصيبهم من العلم، وهدي الرسول ﷺ وهدي أصحابه وأتباعه في الجهاد بالدعوة إلىٰ الله.

رابعًا: ولقد حذَّر من هذه البدع المعاصرة وبين عيوبها كثيرٌ من أهل العلم الذي عقلوا عن الله ﷻ قوله: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف:٣]، وعقلوا عن الرسول ﷺ قوله: «عَلَيكُم بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهدِيِّينَ مِن بَعدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُم وَمُحدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحدَثَةٍ بِدعَةٌ، وَكُلَّ بِدعَةٍ ضَلَالَةٌ»(١).

ومن أشهر من حذَّر منها وبيَّن ما في دعوتهم من ضرر علىٰ المجتمعات من ذكرتُ أسماءهم في الجواب علىٰ السؤال الثاني عشر؛ إذ منهم من كتب في بيان ضررها استقلالًا، ومنهم من اشترك في الإجابات عن منهج دعواتهم الذي خالفوا فيه أهل السنة والجماعة وهي مطبوعة ومتداولة، ومن قبلهم أئمة فضلاء قد حذَّروا من الفرق وسائر البدع القديمة والمعاصرة، وعلىٰ رأسهم سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ مفتي الديار السعودية أيام حياته، وسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز مفتي الديار السعودية، والشيخ حمود بن عبد الله التويجري، والشيخ عبد الرزاق عفيفي، وغيرهم -رحمهم الله جميعًا-.

---

(١) سبق تخريجه (ص١٨).

وأضيف للسائل إرشادًا إلىٰ قراءة تسعة كتب مطبوعة ومنشورة في دنيا البشر:

١- «الفتاوىٰ الجليَّة في المناهج الدعوية» للشيخ أحمد بن يحيىٰ النجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٢- «القول البليغ في التحذير من جماعة التبليغ» للشيخ حمود بن عبد الله التويجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٣- «الأجوبة السديدة علىٰ الأسئلة الرشيدة» لراقم هذه الأجوبة من (ج٣-٦).

٤- «الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة» للشيخ الفوزان.

٥- «التحذير من فتنة التكفير» للشيخ العلامة والمحدث الفهامة ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٦- «فتاوىٰ الأئمة في النوازل المدلهمة» لجامعها المعتني بها الشيخ محمد بن حسين القحطاني.

٧- «الفتاوىٰ المهمة في تبصير الأمة» اعتنىٰ بجمعه وتنسيقه جمال بن فريحان الحارثي. وغيرها كثير.

وإن أصابك ملل من قراءة المنثور فيما يتعلق ببدع الفرق المذكورة في السؤال؛ فاقرأ ما كتب عنها بأسلوب النظم «المنظومات الحسان» وبأسلوب الشعر «الديوان المليح» كلاهما لراقم هذا الجواب، الراجي من ربه الثواب، علىٰ نصرة الحق بالصواب، ودحض الباطل الذي يغضب مَن إليه المرجعُ والمآب.

س١٤: ما حكم بيع وشراء كتب علمية لا نعلم عن حال مؤلِّفيها، غير أنهم لم يُعرفوا ببدع التحزب المذموم ولا غيرها، وفي كتبهم فوائد يحتاج إليها طلَّاب العلم، وهكذا بالنسبة لأشرطتهم؟ أفيدونا أثابكم الله.

الجواب:

لا حرج علىٰ من اشترىٰ الكتب المفيدة من مؤلفات مَن لم يُعلم عنه أنه مبتدع، ولا موجب للمنع من شرائها، ومن أراد أن يعرف عن حال مؤلِّفيها فليسأل غيره من أهل العلم، فإن لم يجد من يسأله: فليقرأ ما فيها، فإن وجد خيرًا فليحمد الله، وليرشد إلىٰ اقتنائها والانتفاع بما فيها لاسيما عند الحاجة إليها، ومن وجد غير ذلك بل وجد ضررًا من تدوين بدعة أو خطأ فاحش؛ فليحذر من تلك الكتب، وليحذِّر غيره منها ليكسب الأجر الوفير، ويدفع عن نفسه وعن غيره الشر الخطير.

وهكذا يقال في أشرطة أولئك ما قيل في كتبهم من التفصيل الذي زَبَرْتُهُ آنفًا، ولا موجب للتفريق بين القدامىٰ والمعاصرين، والأمر كما ذكر، وإنما يفرَّق بين كتب القدامىٰ والمعاصرين حينما يوجد فيها ما يُخلُّ بالعقيدة والمنهج العملي، فحينئذٍ يجوز شراء كتب العلماء الأوائل ككتب ابن حجر والنووي والقسطلاني والقرطبي والشوكاني وأبي حنيفة ومن وافقه من أتباعه؛ لأن هؤلاء وإن كان لديهم أخطاء في العقيدة إلا أن مؤلفاتهم فيها علوم شرعية لا غنىٰ للناس عنها، بخلاف كتب المعاصرين فإنه لا يجوز اقتناؤها إذا كان فيها بدع وضلالات وفيها شيء من العلم النافع؛ وما ذلك

إلا لأنه يمكن الاستغناء عنها؛ لأنه إذا سمح باقتنائها صارت فتنة لطلَّاب العلم؛ لما فيها من البدع والمخالفات للحق سواء كانت مخالفاتهم عقدية أم منهجية، وبالله التوفيق.

❊ ❊ ❊

س١٥: هل يلزم من يردُّ علىٰ شخص في مخالفته في العقيدة أو المنهج العملي مناصحته سرًّا ولو كان خطؤه منتشرًا ومشتهرًا، أم أنه يردُّ عليه بمؤلف أو نحوه ليحذره الناس، فيسلموا من الوقوع فيما أخطأ فيه؛ بصِّرونا بما عندكم من العلم أثابكم الله؟

الجواب:

أ- لا شك أن المخطئين متفاوتون في خطئهم؛ إذ منهم من لم يشتهر ببدعة غير أنه وقع في خطأ علمي، وتمكَّن أهل العلم من الاطلاع عليه، فهذا يجب أن يبين له خطؤه الذي لم ينتشر في أوساط الناس، ويؤمر بسحبه فورًا ووضع الصواب في مكانه، فإن فعل فلا يرد عليه؛ لأنه بردِّه علىٰ نفسه قد كفىٰ غيره المهمة، وأما إذا لم يفعل بل أصرَّ علىٰ نشر ما كتب بما فيه من الخطأ؛ فإنه يجب علىٰ من لديه القدرة العلمية المتمكن من معرفة الأحكام الشرعية ونصوصها وكيفية الاستدلال بها ومعرفة أسباب الردود المقنعة أن يرد عليه، وينشر الرد إذا لم يَخشَ علىٰ نفسه ضررًا لا يُطيقه.

ب- وأما من هو مشهور بنشر البدع والضلالات والدعوة إليها؛ فإنه يجب أن يُردَّ عليه ويُبيَّن أمرُه ويحذَّر منه؛ حتىٰ لا ينغمس الناس في ضلالاته،

ويكون الرد في وسيلة من الوسائل التي يمكن أن يَطَّلع عليه الناس، ألا وإن أحسن وسيلة تنتشر وتبقىٰ هي الكتب المؤلفة المطبوعة.

ولتعلم أيها السائل: أن من كان حاله ما ذكر لا تجدي مناصحته سرًّا شيئًا؛ لأنه داع إلىٰ الشر جهرًا وعلانية، فيرد عليه كذلك، وبالأسلوب المناسب وحسن القصد من الرادِّ كما هو منهج سلفنا الصالحين، وبالله التوفيق.

* * *

س١٦: هل الأصل في الرد علىٰ المخالفين من أهل الأهواء والضلالات اللين أو الشدة؟

أرجو توضيح ذلك، وكيف كان هدي سلفنا الصالحين في ذلك أثابكم الله؟

الجواب:

اعلم أولًا: أنَّ الرَّادَّ علىٰ أهل الأهواء والضلالات لابد أن يكون من أهل البصيرة والحكمة في الردود؛ إذ من المردود عليهم من ينفع فيهم اللين ويكون سببًا في جنوحه إلىٰ الحق ورفضه لما سواه، ومنهم من لا تنفع فيهم إلا الشدة لقوة تعصبهم لما هم عليه من الهوىٰ، والغالب أن هؤلاء هم الرءوس لأهل البدع، فإنه يرد عليهم بأسلوب قويٍّ لفظًا ومعنىٰ يفتِّت ضلالهم، ويُذهب باطلهم، ويصرف الأمة عن الانخداع بهم، ويزهدهم في بضاعتهم التي يعرضونها علىٰ من قَلَّ نصيبهم من العلم وفقه السنة وفقه

الدعوة إلىٰ الله علىٰ نهج السلف الصالح -رحمهم الله- فيتبعونهم.

هذا، ولقد حذَّر رسول الله ﷺ من أهل الأهواء أشدَّ التحذير، فقال -عليه الصلاة والسلام-: «... **وَإِيَّاكُم وَمُحدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحدَثَةٍ بِدعَةٌ، وَكُلَّ بِدعَةٍ ضَلَالَةٌ**»(١).

وقال -عليه الصلاة والسلام-: «**مَن أَحدَثَ فِي أَمرِنَا هَذَا مَا لَيسَ مِنهُ فَهُوَ رَدٌّ**»(٢).

وفي رواية: «**مَن عَمِلَ عَمَلًا لَيسَ عَلَيهِ أَمرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»(٣).

وحَذَّرَ علماء السلف من البدع والمبتدعين بأقوىٰ عبارات الزجر والتغليظ عليهم للتنفير منهم؛ لأن لهم عرَّة كعرَّة الجرب، وألَّفوا في هذا الموضوع المؤلفات الكثيرة، واشتد النكير منهم علىٰ كل صاحب هوىٰ وضلالة؛ لئلَّا يفسدوا علىٰ الناس قلوبهم، ومن ثَمَّ يُفسدون عليهم دينهم وأخلاقهم وسلوكهم.

واسمع إلىٰ نصٍّ واحد مما قاله الرسول ﷺ في ذمهم: «... **وَإِنَّهُ سَيَخرُجُ فِي أُمَّتِي أَقوَامٌ تَتَجَارَىٰ بِهِم تِلكَ الأَهوَاءُ كَمَا يَتَجَارَىٰ الكَلَبُ بِصَاحِبِهِ، لَا يَبقَىٰ مِنهُ عِرقٌ وَلَا مَفصِلٌ إِلَّا دَخَلَهُ**»(٤).

---

(١) سبق تخريجه (ص١٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢/ ٩٥٩) (٢٥٥٠)، ومسلم (٣/ ١٣٤٣) (١٧١٨) (١٧)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) لمسلم (٣/ ١٣٤٣) (١٧١٨) (١٨).

(٤) رواه أحمد (٤/ ١٠٢) (١٦٩٧٩)، وأبو داود برقم (٤٥٩٧)، والدارمي (٢/ ٣١٤) =

ثم اسمع إلىٰ نص من نصوص جاءت عن السلف الكرام في ذمهم والتحذير من أشخاصهم وتراثهم:

قال الإمام أبو بكر محمد بن الحسين الآجري -مات ٣٦٠هـ- رَحِمَهُ اللَّهُ: «ينبغي لكل من تمسَّك بما رسمناه في كتابنا هذا -وهو كتاب الشريعة- أن يهجر جميع أهل الأهواء من الخوارج، والقدرية، والمرجئة، والجهمية، وكل من ينسب إلىٰ المعتزلة، وجميع الروافض، وجميع النواصب، وكل من نسبه أئمة المسلمين أنه مبتدع بدعة ضلالة، وصح عنه ذلك، فلا ينبغي أن يكلَّم، ولا يسلَّم عليه، ولا يجالس، ولا يصلَّىٰ خلفه، ولا يتزوج إليه من عرفه، ولا يشاركه، ولا يعامله، ولا يناظره، ولا يجادله، بل يذلُّه بالهوان له، وإذا لقيته في طريق أخذت في غيرها إن أمكنك».

وأمثال هذا النص في التحذير من أصحاب الأهواء كثير، تراجع لها كتب العقائد والردود من أهل السنة والفقه في الدين علىٰ الضُّلَّال المبتدعين، وبالله التوفيق.

* * *

=

(٢٥١٨)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٧) (١ و٢)، وفي «المذكر والتذكير» (ص ٨٤-٨٥، برقم١٥ و١٦)، والطبراني في الكبير (١٩/ ٣٧٧) (٨٨٥)، وفي مسند الشاميين (٢/ ١٠٨) (١٠٠٥)، والحاكم (١/ ٢١٨) (٤٤٣)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١/ ١٠١-١٠٢) (١٥٠)، من حديث معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وحسنه الألباني في تخريج السنة لابن أبي عاصم (١/ ٧) وصحيح الترغيب والترهيب (١/ ١٢، برقم ٥١).

س١٧: هل يعتبر التقديم لكتاب ما والثناء علىٰ الكتاب تزكيةً مطلقًا للكتاب والمؤلِّف، فقد يحتجُّ البعض بتقديم بعض العلماء لبعض من عُرِف بالحزبية والمخالفات بأن في تقديم الشيخ فلان تزكية له ولكتابه، فلا يقبلون الكلام فيه؟

الجواب:

اعلم أوَّلًا: أنه لا يجوز للعالم صاحب السنة والطاعن في البدع وأهلها أن يقدِّم لكتابٍ صاحبه من أهل الأهواء والضلالات، ويضفي عليه المديح؛ لأن في تقديمه ذلك إغراءً للناس بالكتاب وكاتبه، فيترتب ذلك علىٰ ضرر علىٰ من قلَّ نصيبهم من العلم، فقد يأخذون عنه جميع ما كتب من هدىٰ وضلال، ويقبلون منه كل ما تكلَّم به من خير وشر بسبب تقديم صاحب السنة لكتابه.

وثانيًا: قد يعتذر المقدِّم بأنه لا يعرف عن صاحب الكتاب أنه مجروح ببدعةٍ فقدَّم له هذا الكتاب، وقال له: قد وقع اختياري عليك يا شيخي العزيز لما أعلم عنك كذا وكذا، فأرجو تحقيق رغبتي في تقديمكم لكتابي هذا، فيلبي طلبه بالتقديم، وقد يجد فوائد في الكتاب كغيره من الكتب، والغالب أن تزكية الكتب المؤلفة ووصفها بالجودة والفائدة تجرُّ إلىٰ تزكية المؤلف وإن كان مجروحًا ببدعته، ومتىٰ عُرِّفَ المقدِّم للكتاب ببدعة صاحب الكتاب وعرَّفها شارحًا له خطرها ولوازمها الخطيرة علَّه يرجع إلىٰ رحاب السنة، فيحرز الناصح الخير الكثير والأجر الوفير من الله العليِّ القدير.

س١٨: هل من يدرِّس كتب العقيدة السلفية ثم هو لا يوالي ولا يعادي عليها، بل يمدح رءوس المخالفين خاصة من الأحزاب المعاصرة، وينتصر لأهلها، ويَذُبُّ عنهم، ويذمُّ من يردُّ عليهم ويبين أخطاءهم، ويحذر من كتبهم واستماع أشرطتهم، فهل يكون مع ذلك سلفيًّا، وهل يستفاد منه ويحضر دروسه أم لا؟

الجواب:

أيُّها السَّائل -وفَّقنا الله وإيَّاك-: إن ما ذكرته من صنيع مدرس كتب العقيدة السلفية الصحيحة، ثم هو يعرض عن تطبيق ما درس وما يدرسه الشباب منها، بل يهدم كل ذلك بعدم تطبيقه الموالاة في الله والمعاداة فيه، والحب في الله والبغض فيه، حقًّا إن صنيعه لأمر مريب، وتصرُّفه تصرُّف غريب يوجب المقت من الله القريب المجيب.

وأعظم من ذلك: مجاهرتُه وإعلانُه مدح الظلم والظالمين وبدع المبتدعين بدون خوف من الله ﷻ، ولا استحياء من حملة العلم الذين تعلَّموا العلم ليعملوا به ويعلِّموه غيرهم ابتغاء مرضاة الله، وشعارهم «الحب في الله والبغض فيه، والموالاة في الله والمعاداة فيه، وذلك أوثق عرىٰ الإيمان، وبه تُنال ولاية الله».

وبجانب مدح الظالمين والرضا بضلالاتهم يذمُّ أهل الحق حملة الكتاب والسنة والذابِّين عنهما اعتداء الضالين من أهل الفساد في الأرض الناشرين له والموالين لأهله، فويل له ولهم مما صنعوا، وويل لهم من نصرة الباطل والمبطلين إن لم يعودوا إلىٰ الحق المبين، وإيغالًا في الإجرام هو

خصيمٌ لأهل السنة الذين يردُّون علىٰ أهل الأهواء والبدع، وينتصر لدعاة الضلال ويروِّج لانحرافاتهم، ويؤكد العداوة لأهل الحق بالتحذير من كتبهم وأشرطتهم مع دعواه أنه سلفي!

والحق أنه ليس سلفيًّا، ولا يجوز أن يرشَّح لتدريس العقيدة، بل يجب أن ينحَّىٰ عن تدريسها، وأن يؤخذ علىٰ يديه لسفهه ومجاهرته لنصرة الباطل وغمط الحق وأهله بدون مبالاة، وخيرٌ له ولمن علىٰ دربه أن يعودوا إلىٰ رحاب الحق فيعيشوا في ظله الوارف الظليل، ويهجروا سُبل الباطل التي تُفضي بسالكيها إلىٰ النار وبئس القرار.

وقلت أيُّها السائل: وهل يستفاد ممن جرىٰ الحديث عنه، وهل نحضر درسه؟

والجواب:

يمكن الاستفادة من المتون التي يتولَّىٰ شرحها لطلابه إذا سلمت من التلاعب بمعانيها، وأما إذا تسلَّط عليها وفسَّرها بغير معانيها الصحيحة؛ فستأتي النتائج عكسية.

وأما عن خصوص الحضور لدروسه فقد يكون إجباريًّا كما هو الحال في المدرسة النظامية؛ فلابدَّ من الحضور له؛ لأنها أرفع مادة مقررة، وسيُجرَىٰ علىٰ الطلاب الاختبارات النظامية، وقد تكون الدراسة عند الرجل المذكور اختيارية؛ فلا فائدة في الحضور لسماع شروحه وحاله ما ذكر، بل يلتمس سواه من أهل العقيدة السلفية الصحيحة الذين هدوا إلىٰ الحق وإلىٰ طريق مستقيم، وبالله التوفيق.

س١٩: يقول البعض إذا نقل له كلام بعض علماء السنة في مخالفات أحد الدعاة وانحرافه عن السنة، وأنه من حزب كذا أو كذا، يقول: هذا من باب كلام الأقران بعضهم في بعض، وهو غير مقبول بل يُطوىٰ ولا يُروىٰ، فهل هذا صحيح؟ وما الضابط في كلام العلماء بعضهم في بعض ومتىٰ يُقبل، نرجو التفصيل؟

الجواب:

اعلم أيُّها السائل: أن الدين جاءنا بنقل الثقة عن الثقة، فكان الدين محفوظًا بحفظ الله له، ثم بنقل العدل وإسناد الرواية والأخبار والشهادة يشترط فيه العدالة بمعناها الاصطلاحي.

والقاعدة الشرعية في قبول الأخبار أو ردِّها مأخوذة من قول الله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ -وفي قراءة: ﴿فَتَثَبَّتُوا﴾- ﴿أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات:٦].

فقوله سبحانه: ﴿إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ منطوق يفيد التثبت من خبر الفاسق، ومفهوم الآية أن خبر العدل يُقبل منه من غير تثبُّتٍ؛ لكونه عدلًا.

فنحن اليوم إذا جاء العدل صاحب السنة المستوفي لشروط الرواية والشهادة والخبر وشروط الجارح، وقال لنا: فلان صاحب البدعة الذي صرح باسمه، الذي يطوىٰ ولا يروىٰ إنه من باب كلام الأقران بعضهم في بعض، وإن كان هذا يوجد من بعض الأقران في بعض، ولكن ليس منه كلام صاحب السنة الثقة العارف بالجرح وشرطه في المبتدع؛ لأن صاحب السنة ثقة ضابط في نقله وخبره وشهادته وجرحه لغيره، إذا فهم ذلك فلا يردُّ خبر

الثقة الجارح لصاحب البدعة، بل يقبل ولا يعدُّ من كلام الأقران بعضهم في بعض يطوىٰ ولا يروىٰ؛ إذ ما قال بهذا إلا أعوان أهل البدع والمروِّجين لأهل الضلال.

ومن شاء أمثلة لكلام الأقران بعضهم في بعض؛ فليرجع لكتب الجَرْح والتعديل، ومنها كتاب مختصر اسمه: «قاعدة في الجرح والتعديل» فيه أمثلة لذلك (ص١٤ - وما بعدها)، وفَّق الله الجميع لما فيه رضاه.

* * *

س٢٠: بارك الله فيكم شيخنا: ما حكم تلقِّي العلم عن بعض أهل البدع؟ وما الضوابط في ذلك؟ وهل ينطبق ذلك علىٰ أهل الحزبيات المعاصرة؟

الجواب:

اعلم أوَّلًا: أنه لا سعادة لعالم الإنس والجن إلا بالعلم الشرعي من مصادره الأصيلة الكتاب العزيز والسنة الكريمة والإجماع والقياس الجلي فرع الثلاثة.

ثُمَّ اعلم ثانيًا أن العلم لا ينزل علىٰ قلوب الخلق من الإنس والجن إلا علىٰ قلوب من اصطفاهم الله لرسالاته وهم الرسل الكرام والأنبياء العظام -عليهم من ربهم أفضل الصلاة والسلام-؛ وهذا نوع من أنواع الوحي، وهناك أنواع لا تخفىٰ علىٰ أولي البصيرة بشريعة الإسلام، بخلاف الغلاة من أصحاب الفكر الصوفي المنحرف -عليهم من الله ما يستحقون-؛ فإنهم يدَّعون أنهم يتلقَّون العلم من الله فيضًا علىٰ قلوبهم، فلا حاجة لهم في

الشريعة التي أوحاها الله ﷻ إلىٰ نبينا محمدﷺ ليبلغها عالم الإنس والجن ليعلموها ويعملوا بها ويحيوا في ظلها، فمن قام بها علىٰ مراد الله ومراد رسولهﷺ نجا وسَعِد، ومن أعرض عنها ورضي لنفسه غيرها شقي وهلك.

ثُمَّ اعلم ثالثًا: أنّه لابدَّ من طلب العلم، وأخذه ممن هم أهله بقوة ونية صالحة وعزيمة صادقة؛ حتىٰ تحرز منه ما فرض الله عليك منه لتعبد الله علىٰ بصيرة مخلصًا له سبحانه؛ إذ الصواب والإخلاص هما شرطان لقبول العمل الذي يقوم به المكلَّف.

ثمَّ اعلم رابعًا: أنَّ العلم لا يؤخذ إلا من أصحاب العقيدة الصحيحة والمنهج السليم؛ لأنهم هم الأمناء علىٰ نشر العلم والنصح للأمة، فلا يعلِّمونهم إلا ما كان عليه النبيُّ المختارﷺ وما كان عليه الخلفاء الراشدون الأبرار النجباء الأخيار.

وأمَّا أهل البدع والضلال؛ فلا يجوز أن يؤخذ عنهم علمُ الكتاب والسنة؛ لأنهم ليسوا أمناء علىٰ نشر علم الكتاب والسنة، وليسوا من أهل النصح للأمة، والحذر والتحذير من ضلالهم واجب؛ وذلك بترك أخذ العلم عنهم، وترك مجالستهم.

ورحم الله ابن تيمية إذ قال -وهو يحذِّر من موالاة الفرقة الهالكة الاتحادية؛ وهي قاعدة مطردة في كافة أهل البدع-:

«ويجب عقوبة كل من انتسب إليهم، أو ذَبَّ عنهم، أو أثنىٰ عليهم، أو عظَّم كتبهم، أو عُرف بمساندتهم ومعاونتهم، أو كره الكلام فيهم، أو أخذ يعتذر لهم بأن هذا الكلام لا يدرىٰ ما هو! أو من قال: إنه صنف هذا الكتاب؟

وأمثال هذه المعاذير؛ التي لا يقولها إلا جاهل أو منافق، بل تجب عقوبةُ كل من عرف حالهم ولم يعاون علىٰ القيام عليهم؛ فإن القيام علىٰ هؤلاء من أعظم الواجبات؛ لأنهم أفسدوا العقول والأديان علىٰ خلق من المشايخ والعلماء، والملوك والأمراء، وهم يسعون في الأرض فسادًا، ويصدُّون عن سبيل الله».

وقال أبو عمرو الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «اتَّقوا الله معشر المسلمين، واقبلوا نصح الناصحين، وعِظة الواعظين، واعلموا أن هذا العلم دين؛ فانظروا ما تصنعون، وعمن تأخذون، وبمن تقتدون، ومن علىٰ دينكم تأمنون؛ فإن أهل البدع كلهم مبطلون أفَّاكون آثمون، لا يرعوون، ولا ينظرون ولا يتقون، ولا مع ذلك يؤمنون علىٰ تحريف ما تسمعون، ويقولون ما لا يعلمون في سرد ما يذكرون، وتسديد ما يفترون، والله محيط بما يعملون، فكونوا لهم حذرين متهمين رافضين مجانبين، فإن علماءكم الأوَّلين ومن صلح من المتأخرين كذلك كانوا يفعلون ويأمرون، واحذروا أن تكونوا علىٰ الله مظاهرين، ولدينه هادمين، ولعراه ناقضين موهنين بتوقير المبتدعين والمحدثين؛ فإنه قد جاء في توقيرهم ما تعلمون، وأي توقير لهم أو تعظيم أشدَّ من أن تأخذوا عنهم الدين، وتكونوا بهم مقتدين، ولهم مصدِّقين موادعين مؤالفين، معينين لهم بما يصنعون علىٰ استهواء من يستهوون، وتأليف من يتألفون من ضعفاء المسلمين لرأيهم الذي يرون، ودينهم الذي يدينون! وكفىٰ بذلك مشاركة لهم فيما يعملون»(١).

---

(١) تاريخ دمشق (٦/ ٣٦٢)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥ هـ.

وغير هذه الآثار في هذا المعنىٰ كثير، وكلها تدل علىٰ التحذير من طلب العلم علىٰ أيدي أهل البدع أيًّا كان نوعها.

وقد استثنىٰ بعض أهل العلم في باب الرواية جواز الرواية عن المبتدع الذي لم يكن داعيًا إلىٰ بدعته، ولا راويًا ما يقوِّي بدعته، ويلحق بذلك أخذ العلم من المبتدع الذي لم يكن داعيًا إلىٰ بدعته ولا راويًا ما يقوِّي بدعته وحاجة طالب العلم ملحَّة حيث لم يجد طالب العلم أحدًا من العلماء الصالحين يأخذ العلم علىٰ يديه.

وأمَّا سؤالك: عن أهل البدع المعاصرين ومنهم أصحاب التحزب المذموم كالخوارج مثلًا هل يجب أن يعاملوا معاملة أهل البدع القدامىٰ أم لا؟

والجواب هو: أنَّ حكم أهل الأهواء واحد في كلِّ زمان ومكان، وموقف أهل السنة منهم كذلك واحد حتىٰ ولو كان بعض البدع أقلَّ فسادًا من بعض، فلا يهوَّن من شأن شيء منها؛ إذ كلها تحارب السنن، ويلزم عليها لوازم خطيرة جدًّا قد سبق ذكرُ شيء منها.

❊ ❊ ❊

س٢١: أحسن الله لكم شيخنا: ما هو الحكم الشرعيُّ في المظاهرات إذا كانت سلميَّة، وكذا المقاطعة لبضائع الكفار بغير إذن وليِّ الأمر؟ وهل تعتبر المسألتان من المسائل الفقهية الخلافية التي لا يشدد فيها علىٰ من قال بالجواز، أرجو الإيضاح؟

الجواب:

الحكم الشرعيُّ في المظاهرات حسب علمي ليست مشروعة، ولا مصلحة

من وراء عملياتها ترجىٰ، بل ينجم عنها شيء منكر ككشف العورات، وتضييع الصلوات، وقتل الأوقات فيما يضر ولا ينفع، كما ينتج عنها الإيذاء من بعض الناس كما هو معروف لدىٰ من رأوها وجرَّبوها، وأخيرًا فإن المظاهرات بوضعها المعروف كثيرة المفاسد، عديمة المنافع.

وأمَّا المقاطعة للتعامل مع الكفار؛ فإنها قد تكون فيها مصلحة إذا تحققت فيها الشروط التالية:

الشرط الأول: أن يأمر بها ولي الأمر المسلم؛ فإنه أعلم بهذه الأمور التي تنفع رعيته بدون لحوق ضرر عليهم، لأن نظر ولي الأمر المسلم لرعيته أحكم من نظر الرعية لمصالحهم وأصلح.

الشرط الثاني: أن يلحق الأعداء ضرر في أمنهم واقتصادهم جائز شرعًا.

الشرط الثالث: ألَّا تكون فيها مخالفة لشيء من الشرع الشريف.

الشرط الرابع: أن يعود نفعُها علىٰ الإسلام والمسلمين، وأما إذا كانت المقاطعة لم يأذن فيها وليُّ الأمر المسلم؛ فلا يجوز الافتيات عليه للنهي الوارد عن مخالفته فيما هو من أعماله الخاصة به، وأما إذا لم يأمر بالمقاطعة ولم ينه عنها؛ فالواجب علىٰ الرعية أن يقتدوا بكبار علماء بلدهم من حيث الإقدامُ عليها أو إصدار الفتوىٰ بفعلها أو جوازها أو الإحجام عن فعلها والتحذير منها، فإن العقلاء هم الذين ينتظرون فتوىٰ علمائهم في الأحكام لاسيما في النوازل التي لا يتكلم فيها بتحليل أو تحريم إلا كبار العلماء الذين منحهم الله علمًا غزيرًا وتمسكًا بالعمل به علىٰ مراد الله ﷻ وهدي رسول الله ﷺ، ولا يدخل معهم في النظر في النوازل ولا الإفتاء أهل الأهواء

والبدع ولو كانوا ممن لديهم شيء من العلم.

وقولك أيها السائل: «وهل تعتبر المسألتان من المسائل الفقهية.. إلخ»؟

أقول لك: نعم، هي من المسائل الفقهية التي يقال فيها بالتحليل والتحريم كغيرها من الأحكام، وقد قدَّمتُ لك ما عندي من العلم حيالها، فارجع إليه وراجعه بتأمل سواءً عليك أكنت مستفيدًا أو ناقدًا موافقًا أو مخالفًا.

والله عز شأنه هو المسئول أن يرينا الحق حقًّا ويرزقنا اتباعه، وأن يرينا الباطل باطلًا ويرزقنا اجتنابه، وبالله التوفيق.

❊ ❊ ❊

س٢٢: هل معرفة الفرق الهالكة القديمة والحديثة مهمٌّ؟ أم يكفي المسلم أن يطلب العلم دون معرفة هذه الفرق؟

الجواب:

نعم، معرفة الفرق الهالكة بسبب محاربتها للسنة وأهلها مهمٌّ جدًّا، وذلك كالخوارج، والرافضة، والمرجئة، والجهمية، والمعتزلة، وغلاة الأشاعرة، والمفوضة؛ وهذه بعض الفرق القديمة، ومن الفرق المعاصرة الفرقة الإخوانية، والتكفير والهجرة، والتبليغية، والسرورية، والقطبية؛ وهذه بعض الفرق المعاصرة.

وكل الفرق لها مخالفات بارزة لأهل السنة والجماعة، فمن أحب أن يتمكن من إتقان عقيدته السلفية الصحيحة والمنهج السليم؛ فليضم إلىٰ دراسة نصوصهما دراسة عقائد ومناهج الفرق المبتدعة؛ ليردَّ علىٰ أصحابها

الأموات والأحياء، فإن الأموات ورَّثوا البدع لمن جاء بعدهم في مؤلفات ومقالات، فنَّد أصولها وفروعها أهلُ السنة الكرام بكتبهم المدعمة بنصوص الكتاب والسنة وأقوال الصحابة الكرام وأتباعهم من الأئمة الأعلام، وشرحوا تلك النصوص شروحًا أوضحوا فيها العقيدة الصحيحة والمنهج السليم، وفنَّدوا فيها بدع المبتدعين وضلال المضلِّين، وذلك ليتعلم الناس العقيدة الصحيحة والمنهج السليم، فيلزموا أنفسهم بالعمل بهما، وليعلموا العقائد الفاسدة والمناهج المنحرفة فيجتنبوها.

فقد ثبت عن الصحابيِّ الجليل حذيفة بن اليمان أنه قال: «كَانَ النَّاسُ يَسأَلُونَ رَسُولَ اللهِ عَنِ الخَيرِ وَكُنتُ أَسأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَن يُدرِكَنِي»[1].

عرفت الشرَّ لا للشرِّ لكن لتوقيه ... ومن لا يعرف الخير من الشرِّ يقع فيه

فابذلوا جهودكم معشر طلَّاب العلم في معرفة البدع والمبتدعين، ومنها البدع المعاصرة التي نوَّهت بذكرها قريبًا؛ فإنها خطيرة ولها دعاتها في السهل والجبل والبدو والحضر، ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ﴾ [الطلاق:٢-٣] الآية.

* * *

س٢٣: يقول البعض: لماذا نتلقب (بالسلفية)، ولماذا لا يقال: (المحمدية) نسبةً للرسول ﷺ؟ والله سمَّانا مسلمين فلِمَ نبتدع ألقابًا جديدة؟

وما الجواب عمن يقول: هذه تزكية لا تنبغي؟ وهل لو ألصق طالب

---

(١) سبق تخريجه (ص٥٢).

العلم أو الشيخ أو حتىٰ أيٌّ مسلم لقب (السلفية) باسمه حتىٰ عرف بذلك واشتهر يكون قد فعل خطأً؟ ولماذا كثير من العلماء السابقين والمعاصرين لم يتلقَّبوا بهذا اللقب، فلا نرىٰ كثيرًا منهم يضع علىٰ كتبه فلان السلفي بل اسمه مجرَّدًا؟

الجواب:

نقول له: إن اعتراضك علىٰ من أظهر مذهب السلف الصالح وانتمىٰ إليه باطل، والحامل لك علىٰ هذا الاعتراض هو إما جهلُك الفظيع بالسلفية الصحيحة والسلفيين حملة الكتاب والسنة من أصحاب النبيﷺ ومن كان علىٰ نهجهم من أئمة العلم والدعوة من القرون المفضَّلة المشهود لهم بالخيرية، وإما أنك تريد أن تلبِّس علىٰ طلَّاب العلم أن السلفية ما هي إلا حزب أو منظَّمة أسسها محمد بن عبد الوهاب، فيجب أن تُستبعد ولا يجوز الانتساب إليها.

والحق أنه لا يجوز لأحد أن ينكر علىٰ من انتسب إلىٰ السلف والسلفية، فمن قال: أنا سلفي وعقيدتي السلفية لا يصح أن يُعَاب، بل يجب قبولُ ذلك منه باتفاق العلماء الربانيِّين وتلامذتهم، وما ذلك إلا لأن مذهب السلف لا يكون إلا حقًّا، وإن السلفية وهي نسبة تسمية إلىٰ السلف تسمية لا تنفصل ولا لحظة واحدة عن الأمة الإسلامية، بل هي خيرها، وهي بخلاف الانتماءات إلىٰ الأحزاب والمنظمات البدعية كالحزب الإخواني والفرقة التبليغية وما والاهما مما سبق بيانها وبيان مناهجها.

وأما قولُ المعترض علىٰ العقيدة السلفية وأهلها السلفيين: لِمَ لا يقال: «المحمدية»؟

نقول: هذا تلبيس منه علىٰ الناس من جنس ما قبله، فالأمة كلها يقال لها: الأمة المحمدية، أي: إن محمدًا ﷺ نبيُّها، وقد انقسمت إلىٰ أمة دعوة، وأمة إجابة، وانقسمت أمة الإجابة إلىٰ ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، وهي التي تكون علىٰ مثل ما كان عليه النبيُّ الكريم ﷺ وأصحابه -رضوان الله عليهم أجمعين-.

فأصحاب النبيِّ ﷺ هم السلف، ومن جاء بعدهم ونهج نهجهم واتبع أثرهم يلحق بهم؛ فيقال عنه: سلفي، وعقيدته: السلفية.

ونحن نقول لهذا المعترض بهذه الاعتراضات علىٰ السلفية والسلفيين: إن الله سمانا المسلمين من قبل: ﴿وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ۚ﴾ [الحج:٧٨] الآية، ولا منافاة بين المسلمين وبين السلفيين؛ فهم سادات المسلمين، ولا يمكن أن يكون المكلَّف سلفيًّا إلا بعد أن يكون مسلمًا متمسِّكًا بالأحاديث والآثار.

ولا شك عند منصف من أهل العلم أن السلفية مصطلح شرعي، والنسبة إليها سلفيٌّ.

وقد نظرت في ورقتين من الجزء الرابع من الفتاوىٰ، فوجدت الشيخ ابن تيمية ذكر السلف والسلفية خمسًا وعشرين مرَّة؛ انظر: (ج٤/ ١٤٩) وما بعدها، وكم غيره من أئمة فضلاء قبله وبعده شعارهم «السلف والسلفيين» التي لم تنفصل عن الإسلام والمسلمين.

غير أن بين المسلم والسلفي عمومًا وخصوصًا؛ فالمسلم أعمُّ من السلفي، والسلفيُّ أخص؛ بمعنىٰ: أن كل سلفي فهو مسلم، وليس كل مسلم

سلفيًّا؛ فقد يكون مسلمًا سلفيًا، وقد يكون مسلمًا أشعريًّا أو مرجئًا.

وامتياز المسلم السلفي علىٰ المسلم الأشعري أو المرجئ ظاهر، ولو انتسب إلىٰ السلفية أحد طلَّاب العلم الآخذين بالآثار لصح ذلك، ولا يجوز أن يُعاب عليه، ولا يشترط فيه أن يكون عالمًا، بل يشترط فيه أن يكون مسلمًا، ومن لم يفعل ذلك فلا حرج عليه، وأستثني من ذلك من كان في إقليم يخشىٰ أن يلحقه ضرر من خصوم السلفية إذا انتسب إليها؛ ليدفع وسائل الضرر عن نفسه، وبالله التوفيق.

❊ ❊ ❊

س٢٤: ما قولكم - حفظكم الله شيخنا- في قول البعض: إنه يمكن الجمع بين السلفية والإخوان والتبليغ بأخذ حسنات كل جماعة؟ ولماذا لا نتعاون معهم فيما عندهم من صواب بدلًا من أن نحذِّر منهم؟

الجواب:

قول من يقول: إنه يمكن الجمع بين السلفية الصحيحة وبين الفرقة الإخوانية والتبليغية والقطبية ومن شابههم في مخالفة العقيدة السلفية والمنهج السلفي؛ نقول: هذا القول غلط وباطل؛ لأن الجمع بين المتضادَّات غير ممكن، والذي يعلمه طالب العلم الذكيُّ المنصف أن السلفية تعني الاعتصام بالكتاب والسنة وما عليه سلف الأمة وأتباعهم إلىٰ يوم الدين في باب العلم والعمل، عقيدة وشريعة.

وأما الفرق التي سبق التنويه عنها غير مرة؛ فإن لديها مناهجَ، لها بنودًا

ووسائل وغايات تخالف المنهج السلفي غاية ووسيلة في كثير من الأحكام والوسائل والغايات، ومن قرأ عنهم أو قرأ في كتبهم أو سبر حالهم عرف ذلك جيدًا.

وإذ كان الحال ما ذُكر؛ فكيف يمكن الجمع بين منهج الحق وأهله وبين مناهج فيها انحرافات عن سنن الهدىٰ، وميول إلىٰ طرق الضلال والردىٰ؟! فاعتبروا يا أولي الأبصار!

وأمَّا قول القائل: لماذا لا نتعاون معهم... إلىٰ آخر ما هو مدوَّنٌ في السؤال.

فأقول له: إن هدي السلف الصالح في القرون المفضلة وأتباعهم هو هجرُ أهل البدع بكل ما تحمله كلمة الهجر من معنىٰ، ولأن أصحاب البدع وإن كان معهم شيء من الحق إلا أنهم حريصون علىٰ دعوة الناس إلىٰ بدعهم، ويستعملون لترويجها الكذب والتلبيس علىٰ من قلَّ نصيبهم من العلم، ويدلون بالشبه ليغمسوا من خالطهم في بدعهم وضلالاتهم التي أحدثوها أو أحدثها لهم رؤساؤهم فتلقَّوها بكل جدٍّ ونشاط ومحبة.

ورحم الله الفضيل بن عياض إذ قال: «من جلس مع صاحب بدعة؛ فاحذره، ومن جلس مع صاحب البدعة لم يعط الحكمة، وأحب أن يكون بيني وبين صاحب البدعة حصن من حديد، آكل عند اليهودي والنصراني أحب إلىٰ من أن آكل عند صاحب بدعة».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **موصيًا وناصحًا لطالب العلم وغيره:** «لا تجلس مع صاحب

بدعة؛ فإني أخاف أن تنزل عليك اللعنة».

وقال **سفيان الثوري**: «من أصغىٰ بأذنه إلىٰ صاحب بدعة خرج من عصمة الله ووكل إليها» يعني: إلىٰ البدع.

وأما موضوع التحذير من أهل الأهواء والبدع؛ فدليله الكتاب العزيز والسنة الكريمة والإجماع وهدي السلف الصالح.

وإذ كان الأمر كذلك؛ فمن كان يهمُّه حراسة السنة بل حراسة الحق في كل باب من أبوابه، فعليه أن يقرأ القرآن مع الرجوع إلىٰ كتب التفسير السلفية، ويأخذ نصيبه من السنة الصحيحة، ويقرأ كتب أهل السنة في العقائد والمنهج العملي؛ ليعلم علم اليقين وجوب التحذير من أهل البدع والأهواء وأدلَّته.

❊ ❊ ❊

س٢٥: ما قولكم -يحفظكم الله- فيمن لا يقبل حكم العلماء في ردهم علىٰ بعض من خالف منهج السلف، وحكمهم عليه بما يخرجه من السلفية، مع أنهم يذكرون النقول من كلامه التي تدل علىٰ انحرافه، والأدلة الواضحة التي تدينه وترد عليه.

ويقول بعد المناقشة والتوضيح والبيان: لم أقتنع بالأدلة التي ذُكِرت، فكيف نتعامل معه؟ وبماذا نحكم عليه؟

الجواب:

قولي فيمن يردُّ حكم العلماء الذين يردُّون علىٰ من خالف منهج السلف

الصالح أنه متكبِّر؛ لقول النبيِّ ﷺ: «**الكِبرُ بَطرُ الحَقِّ وَغَمطُ النَّاسِ**»[(١)]؛ لأن حكم العلماء السائرين علىٰ نهج السلف الصالح في العقيدة والشريعة حق، ولا يرد الحق إلا ظالم ولا سيما إذا كان الراد لحكم العلماء يعلم أن المخالف لمنهج السلف منحرف عن الحق، وما من شك عندي أن فاعل ذلك ملحقٌ بأهل البدع لدفاعه عنهم، وعدم رضاه عمن يرد عليهم بدعهم وضلالاتهم؛ لأن بالرد علىٰ المخالف لمنهج الحق يظهر باطله، وأهل الأهواء وأعوانهم يشق عليهم أن يظهر باطلهم فينفر الناس عنهم، ويكرهون ما هم عليه من باطل قد زينوه لبعض الناس فتابعوهم عليه.

أضف إلىٰ خطئه الفاحش وتعصبه للمبطلين: أنه إذا نوقش من أهل العلم وأُدِين أجاب أنه غير مقتنع بالأدلة؛ وهذا ما يسمىٰ عند عوام الناس: «عذر أقبح من فعل ذنب».

وأما كيف التعامل معه؛ فإنه يلحق بأصحاب البدع في الهجر له والتحذير منه وترك مجادلته كما هو هدي السلف مع نظرائه في قديم الزمان وحديثه.

❊ ❊ ❊

س٢٦: يقول البعض: من ثبتت سلفيته بيقين لا يخرج منها إلا بيقين. فهل هذه القاعدة صحيحة؟ ومتىٰ يحكم علىٰ الشخص بأنه ليس سلفيًّا؟

الجواب:

القاعدة التي تقول: «من ثبتت سلفيته بيقين لا يخرج منها إلا بيقين».

---

(١) أخرجه مسلم (١/ ٩٣) (٩١)، من رواية عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

الذي يظهر لي أنَّ هذه القاعدة صحيحة، كما أن المسلم لا يخرج من الإسلام إلىٰ الكفر إلا بيقين يثبت به ارتداده عن الإسلام، وهكذا السلفيُّ الذي شهد الثقات بسلفيته وتيقَّنوها لا يجوز لأحد يجرده منها ويدخله في زمرة أهل الأهواء إلا بيقين، أو بقرائن تدينه؛ كما قال أبو عمرو الأوزاعي: «من أخفىٰ علينا بدعتَه لم تخفَ علينا أُلفتُه».

ويحكم علىٰ الشخص أنه ليس سلفيًّا إذا اختار لنفسه منهجًا غير منهج أهل السنة والجماعة، وطفق يسير ويجهر بعداوته لأهل السنة، ويضمُّ صوته إلىٰ أصوات أهل البدع، وينصر مناهجهم ويروِّج لها.

❊ ❊ ❊

س٢٧: لماذا يلقِّب السلفيون المخالفين بألقاب مختلفة: كالسرورية والقطبية وغيرها، أليس هذا من التنابز بالألقاب، ومن تفريق كلمة المسلمين؟

الجواب:

ثبت عند أهل السنة في هذا العصر الحديث أن السرورية هم أتباع محمد سرور الذي يعيش حاليًّا في بريطانيا، ومنهجه منهج تكفيري، فقيل لمن سار علىٰ منهجه: سروري، وللفرقة التابعة له: سرورية، كما قيل لأتباع الجهم: جهمية ونحوها، ولأتباع ابن كُلَّاب: الكُلَّابية، ولأتباع ابن كرَّام: الكرَّامية، وهكذا يقال في القطبية أتباع سيد قطب في منهجه؛ ومنهجه منهج تكفيري خطير علىٰ الأمة، وبالأخص الشباب، وليس هذا من باب التنابز

بالألقاب لا في هذا العصر ولا في العصور المتقدمة، وإنما هي صفات أطلقت علىٰ موصوفين بها حقيقة.

* * *

س٢٨: ما قولكم في ظهور المشايخ في التلفزيون؟

الجواب:

ظهور كثير من العلماء علىٰ شاشات التلفزيون وما شابهه لإلقاء المواعظ والتوجيهات النافعة لنشر العلم والفقه في الدين وإقبال الناس عليها كثير، لذا لا أرىٰ بالظهور فيه لهذا الغرض بأسًا للمصلحة الراجحة، وينبغي لمن يتحدثون إلىٰ الناس بواسطة هذه الوسيلة أن يعالجوا ما ينشر بواسطته؛ مما فيه ضرر في العقيدة أو الشعائر أو الأخلاق. وفَّق الله الجميع لما فيه رضاه.

* * *

س٢٩: أ- ما حكم الدخول في جماعة من الجماعات الدعوية المعاصرة لأجل إصلاحهم؟

ب- وما حكم الذهاب إلىٰ مراكز ومساجد المخالفين كالتبليغ والإخوان لإلقاء المحاضرات عندهم بحجة دعوتهم وإصلاحهم؟

ج- وما هي الضوابط في المحاضرة في مراكز وجمعيات المخالفين للسلفيين؟

الجواب:

أ- لقد اتفق أهل العلم أصحاب العقيدة السلفية السليمة والمنهج

السلفي الحق علىٰ وجوب مجانبة أهل الأهواء والبدع، وهجرهم، وهجر مجالسهم، وعدم خلطتهم، والتحذير من الخوض معهم علىٰ طريقة الجدل والمناظرة بحجة القصد لإصلاحهم.

ووصايا أئمة السلف للأمة بالاعتصام بالسنن ومخالطة أهلها ومحبتهم ومجالستهم، ورفض البدع وهجر أهلها وعدم مجالستهم مدوَّنة في كتب كثيرة شهيرة منها: «الاعتصام للشاطبي، والسنة للخلال، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للاكائي، والشريعة للآجري، والإبانة لابن بطة العكبري، والسنة للإمام أحمد بن حنبل، والسنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل، ومجموعة الإمام ابن تيمية في الردود علىٰ أهل الأهواء والبدع، ومجموعة ابن قيم الجوزية في الردود علىٰ أهل الأهواء والبدع، ومقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري، والفرق بين الفرق للجرجاني، ومعارج القبول وأعلام السنة المنشورة للشيخ حافظ بن أحمد الحكمي، ومجموعة الشيخ عبد العزيز ابن باز في الردود علىٰ أهل الأهواء والبدع والأغلاط، ومجموعة الشيخ أحمد بن يحيىٰ النجمي في الردود علىٰ أهل الأهواء والبدع -رحم الله الجميع رحمة أوليائه الأبرار-، ومجموعة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي في الردود علىٰ أهل الأهواء والبدع، ومجموعة الشيخ صالح الفوزان في الردود علىٰ أهل الأهواء والبدع، وردود الشيخ صالح اللحيدان، ومجموعة راقم هذا الجواب في الردود علىٰ أهل الأهواء والبدع» -حفظ الله الجميع بحفظه وعمَّهم بفضله- هذا علىٰ سبيل المثال لا علىٰ سبيل الحصر.

ومن غير شك ولا تردد أن الجماعات المعاصرة التي اشتهرت بأسمائها وأسماء مؤسسيها في العصر الحديث كجماعة الإخوان المسلمين وجماعة التبليغ والسرورية والقطبية وجماعات أخر كلها ذات بدع شتىٰ، وحقُّها أن تُسمَّىٰ فرقًا وأحزابًا، فلا يحلُّ لأهل السنة السائرين علىٰ النهج القويم صراط الله المستقيم أن يخالطوهم، أو يجالسوهم، أو يغدوا ويروحوا معهم بقصد الإنكار عليهم وإصلاحهم؛ لما في مخالطتهم من الضرر علىٰ النفس وعلىٰ الغير، فإن القلوب ضعيفة، وأغلب النفوس ميَّالة إلىٰ إجابة دعاة الشر من أصحاب الشبهات والشهوات، وطريق السلامة والنجاة في البعد عن كل فرقة من الفرق الهالكة المذكورة آنفًا وغيرها من كل فرقة هوىٰ وضلال خالفت الطائفة الناجية المنصورة أهل السنة والجماعة في علوم العقيدة أو الشريعة أو في شيء منها.

وقد أوردت نصوصًا صريحة ثابتة عن أئمة العلم مقتضاها التحذير من مجالسة أهل البدع وأخذ العلم عنهم وعقد المناظرات والجدل معهم، وما ذلك إلا لشدة خطرهم علىٰ جلسائهم لاسيما من قلَّ نصيبُهم من العلم، ومن جالسهم وأخذ في مجادلتهم فهو علىٰ خطر عظيم ولو كان ذا علم وسنة.

بقي ما إذا جاءوا إلىٰ أهل السنة مسترشدين سواء جماعات أو فرادىٰ فهل يلبي طلبَهم أصحابُ السنة العالِمون بالفقه الإسلامي في العقيدة والمنهج العملي أم لا؟

والجواب:

نعم، أرىٰ أن يلبُّوا طلبهم، ويركز الداعية إلىٰ الله وهو يوجههم علىٰ بيان تصحيح الاعتقاد علىٰ نهج السلف الكرام وأتباعهم من أئمة الإسلام علىٰ العقيدة والشريعة، موضِّحًا ذلك كله بالأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة وأحسن القول المأثور عن سلف الأمة الذين ترسموا خُطا نبيهم الكريم -عليه من ربه أفضل الصلاة وأزكىٰ التسليم-، وترسَّموا نهج خلفائه الراشدين السائرين علىٰ الصراط المستقيم، فإن قبل المدعوون واهتدوا فذاك هو المقصود والهدف المنشود والمفروح به؛ لما فيه من الخير العاجل والآجل لكل من الدعاة والمدعوين، وإن أعرضوا فقد أتمَّ الله أجر الدعاة إليه والمجاهدين بدعوتهم في سبيله، وقامت الحجة الشرعية ذات الأدلة النقلية والعقلية علىٰ كل من أعرض وتولَّىٰ، وتعصب لباطله ومن نصح الناصحين أبىٰ وعنه تخلَّىٰ، ولن يضرَّ اللهَ شيئًا، بل أضرَّ بنفسه في الآخرة والأولىٰ.

وهكذا الشأن فيما إذا تجمَّع حزب الإخوان أو فرقة التبليغ أو غيرهم من أهل الأهواء في مسجد ما أو مكان ما سواء كان تجمعهم استقلالًا أو كانوا مختلطين بغيرهم، وطُلب من العالم المتمكن من العلم الشرعي عقيدة وشريعة وحكمة في أسلوب دعوته؛ فإنني أرىٰ أن يلبِّيَ العالم الطلب بعد أن يتعرَّف علىٰ نوع بدعهم المُضِلَّة وشبهاتهم الفاسدة، لكي يتمكن من التركيز علىٰ دحض البدع وتفنيد الشبهات مبيِّنًا أضرارها الدينية والدنيوية، شارحًا لهم فضل السنة النبوية، وحسن عاقبة الالتزام بها في الآخرة والأولىٰ، وإذا قضىٰ محاضرته؛ فإنه يجب عليه أن يغادر مكان تجمعهم فورًا، ولا يكون

خرَّاجًا إليهم وولَّاجًا في صفوفهم، ولا يصحُّ له أن يرافقهم في رحلاتهم وإقامتهم، فيكون بذلك مكثِّرًا سوادهم علىٰ الباطل، ومضحيًّا بنفسه قاصدًا استقطابهم، ولا يخوض معهم في شئون الدعوة وغيرها، بل يكتفي بما قام به من بيان ضلالهم وتفنيد شبههم التي أوقعوا فيها كثيرًا ممن قلّ نصيبهم من العلوم الشرعية، والحكمة الدعوية.

والدليل علىٰ ما قررته في هذه الإجابة المختصرة هو ذهاب ابن عباس بإذن علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلىٰ الخوارج ليصحح لهم أخطاءهم في فهمهم للنصوص التي تشبثوا بها وأعلنوا كفر علي بن أبي طالب رضي الله عنه وخرجوا عليه، فذهب إليهم البحر ابن عباس رضي الله عنهما وهم مجتمعون في موضع يُقال له (حروراء) في العراق فسُموا (حرورية).

وحاصل القصة: ما أورده النسائي رحمه الله في «الخصائص» (ص١٩٥): أخبرنا عمرو بن علي قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال: حدثنا عكرمة بن عمار، قال: حدثني أبو زميل قال: حدثني عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: لما خرجت الحرورية اعتزلوا في دارهم وكانوا ستة آلاف، فقلت لعلي: يا أمير المؤمنين أبرد بالصلاة لعلِّي أكلِّم هؤلاء القوم، قال: إني أخافهم عليك، قلت: كلَّا، فلبست وترجَّلت ودخلت عليهم في دار نصف النهار وهم يأكلون، فقالوا: مرحبًا بك يا ابن عباس، فما جاء بك؟ قلت لهم: أتيتكم من عند أصحاب النبيِّ صلى الله عليه وسلم المهاجرين والأنصار، ومن عند ابن عم النبيِّ صلى الله عليه وسلم وصهره، وعليهم نزل القرآن فهم أعلم بتأويله منكم، وليس فيكم منهم أحدٌ، لأبلِّغكم ما يقولون، وأبلغهم ما تقولون، فانتحىٰ لي نفرٌ منهم، قلت: هاتوا

ما نقمتم علىٰ أصحاب رسول الله ﷺ وابن عمه؟

قالوا: ثلاث، قلت: ما هن؟ قالوا: أما إحداهن فإنه حكَّم الرجال في أمر الله، وقال الله: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام:٥٧] ما شأن الرجال والحكم؟ قلت: هذه واحدة.

قالوا: وأما الثانية فإنه قاتل ولم يسبِ ولم يغنم، إن كانوا كفَّارًا لقد حلَّ سبيُهم، ولئن كانوا مؤمنين ما حلَّ سبيُهم ولا قتالُهم، قلت: هذه ثِنتان، فما الثالثة؟ وذكر كلمة معناها قالوا: مَحَا نفسه من أمير المؤمنين، فإن لم يكن أمير المؤمنين فهو أمير الكافرين.

قلت: هل عندكم شيءٌ غير هذا؟ قالوا: حسبنا هذا.

قلت لهم: أرأيتكم إن قرأت عليكم من كتاب الله -جلَّ ثناؤه- وسنة نبيه ﷺ ما يردُّ قولكم أترجعون؟ قالوا: نعم.

قلت: أما قولكم: «حكَّم الرجال في أمر الله» فإني أقرأ عليكم في كتاب الله أن قد صيَّر الله حكمَه إلىٰ الرجال في ثمن ربع درهم، فأمر الله -تبارك وتعالىٰ- أن يحكموا فيه؛ أرأيت قول الله -تبارك وتعالىٰ-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]، وكان من حكم الله أنه صيَّره إلىٰ الرجال يحكمون فيه، ولو شاء أن يحكم فيه لحكم.

فجاز من حكم الرجال، أنشدكم بالله: أَحُكم الرجال في صلاح ذات البين وحقن دمائهم أفضل أو في أرانب؟ قالوا : بلىٰ؛ بل هذا أفضل.

وفي المرأة وزوجها: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ ﴾ [النساء: ٣٥].

فنشدتكم بالله: حُكم الرجال في صلاح ذات بينهم وحقن دمائهم أفضل من حكمهم في بُضع امرأة؟ خرجت من هذه؟ قالوا: نعم.

قلت: وأما قولكم: «قاتل ولم يسبِ ولم يغنم» أفتسبون أمكم عائشة، تستحلون منها ما تستحلون من غيرها وهي أمكم؟

فإن قلتم: إنا نستحلُّ منها ما نستحلُّ من غيرها؛ فقد كفرتم، وإن قلتم: ليست بأمِّنا؛ فقد كفرتم، ﴿ ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَـٰتُهُمْ ﴾ [الأحزاب:٣].

فأنتم بين ضلالتين، فأتوا منها بمخرج! أفخرجت من هذه؟ قالوا: نعم.

وأما «محا نفسه من أمير المؤمنين» فأنا آتيكم بما ترضون؛ أن نبيَّ الله ﷺ يوم الحديبية صالح المشركين، فقال لعليٍّ: «**اكتُب يَا عَلِيُّ: هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ** ﷺ»: قَالُوا: لَو نَعلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ مَا قَاتَلنَاكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**امحُ يَا عَلِيُّ – اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعلَمُ أَنِّي رَسُولُ اللهِ– امحُ يَا عَلِيُّ وَاكتُب: هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيهِ مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ**» واللهِ لَرَسُول الله ﷺ خير من علي، وقد محا نفسه، ولم يكن محوُه نفسه ذلك محاه من النبوة، أخرجت من هذه؟ قالوا: نعم، فرجع منهم ألفان، وخرج سائرهم فقُتلوا على ضلالتهم، قَتلهم المهاجرون والأنصار.

هذا الحديث حسن، وقيل: رجع منهم أربعة آلاف، وأمر علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالتماس المُخدَّج ذي الثُّديَّة، فلما وجده سجد لله شكرًا.

ج- وأما ضابط المحاضرة في مراكز أهل البدع وأماكن تجمعاتهم سواء كانوا إخوانيين أو تبليغيين أو سروريين أو غيرهم من أهل البدع الذين هم حرب للسنة وأهلها؛ فإنه إن ترجَّح غلبة الظن علىٰ تحقيق المصلحة، ودفع المفسدة، وإقامة الحجة عليهم، مع إمكان القدرة علىٰ التحرز علىٰ النفس من التأثر بشيء من انحرافاتهم العقدية والمنهجية، وعلىٰ الوصف الذي ذكرت سابقًا كما صنع ابن عباس رضي الله عنهما مع الخوارج، وبعض علماء السلف مع المبتدعة؛ وقد تقدَّم بيان شيء من ذلك.

ولتعلم يا محبُّ أن الضرورات تقدَّر بقدرها، ومن قدَّم دفع المفسدة علىٰ جلب المصلحة فما أخطأ بل أصاب، ومن ترجَّح لديه ارتكاب أدنىٰ المفسدتين لدرء أكبرهما فما فعل جنفًا ولا يعاب، إلا أن يكون كفرًا أكبر، أو شركًا أكبر، أو نفاقًا اعتقاديًّا، أو إلحادًا أو زندقة تخرجان من الملَّة، وما كان دون ذلك من بدع مفسِّقة ونحوها؛ فذلك نقص في الإيمان ونقص في السلفية، وقد تقدَّم البيان في جواب سابق علىٰ أن الردود علىٰ أهل البدع والأخطاء في دين الله واجبة علىٰ ذوي الكفاءات العلمية، وأن منازل القائمين بالردود علىٰ أهل البدع والأهواء والأخطاء رفيعة كالمجاهدين في سبيل الله، فهنيئًا لهم متىٰ ما أصابوا وأخلصوا عملهم لله.

وأخيرًا: فإنني أنصح زملاء القائل المذكور أن يبيِّنوا له خطأه في فهمه، فإن اقتنع فالحمد لله، وإلا فيحول إلىٰ أهل العلم ليسألهم عن مدىٰ صحة فهمه، وليعلم أن فوق كل ذي علم عليم، وأن الرجوع إلىٰ الحق بعد ما تبين من المناقب لا من المثالب والمعايب.

رزقنا الله وإياكم العلم النافع والعمل الصالح، وصلىٰ الله وسلم وبارك وأنعم علىٰ نبينا محمد النبي الأعظم والرسول الأكرم.

❋ ❋ ❋

س ٣٠: ما تعليقكم -حفظكم الله- علىٰ من يقول: لا تحذِّر من بعض من ظهرت منه مخالفات لمنهج السلف وتأصيله لقواعد باطلة، مع ضعف في التأصيل العلمي ما دام أنه لم يخرجه أحد من السلفية؟ مع العلم أنه قد ردَّ عليه بعضُ أهل العلم وبيَّن خطأه، وهو يصرُّ ويعاند ولا يرجع، فيقولون: ما دام أنه لم يخرجه أحد من السلفية فلا نحذِّر منه ولو كان داعية لمخالفاته وقواعده الباطلة.

الجواب:

أقول -وأعوذ بالله من اللغو في القول والزيغ في العمل-:

إن قول القائل: «لا تحذِّر من بعض من ظهرت منه مخالفات لمنهج السلف...» إلخ السؤال.

أقول: إنه قول باطل؛ لمخالفته لحديث أبي رقية تميم بن أوس الداري ﷺ عند مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ -ثَلَاثًا-**. قُلْنَا: لِمَن يَا رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِم**»[1].

لذا لا يجوز أن يُسمع لتحذير هذا المُحذِّر، بل إن من أخطأ في العقيدة

---

(١) أخرجه البخاري: معلَّقًا (١/ ٣٠)، ومسلم (١/ ٧٤) (٥٥)، واللفظ له، من حديث تميم ابن أوس الداري ﷺ.

أو في المنهج ونشر خطأه ونُصح ليرجع من الخطأ إلىٰ الصواب فأبىٰ أن يرجع وأصرَّ وعاند علىٰ باطله؛ فإنه يُحذَّر منه وجوبًا علىٰ من لديه قدرة علمية، وحكمة دعوية، ليعلُوَ الحق ويُعلم ويُعمل به، ويُعرف الباطل فيدحض بالحق ويحذر الناس منه، وهذه وظيفة الرسل الكرام والأنبياء العظام وورثتهم من العلماء الأعلام.

وأما ما يتعلَّق بإخراجه من السلفية وعدم إخراجه منها؛ فإن العلماء الربانيِّين أهل ورع وعدل وإنصاف، فلا يخرجون أحدًا من الإيمان بالكليَّة بسبب ذنب ارتكبه، إلا أن يكون كفرًا أكبر أو شركًا أكبر أو نفاقًا اعتقاديًّا أو ردة وزندقة تخرجان مرتكبها من الملَّة.

* * *

س٣١: هل الاحتياط في عدم الترويج لبعض من ظهرت منه مواقف وكلمات فيها نظر حتىٰ يتضح أمره، هل يعتبر هذا الفعل صوابًا أم لا؟

الجواب:

أولًا: أقول: لا يجوز سوء الظن بأهل السنة والجماعة الذين هم متمسكون بها والموالون لأهلها والمجالسون لهم والمبتعدون عن أهل الأهواء والبدع.

ويجوز سوء الظن بمن أتىٰ بأسبابه؛ كمن تراه يغضب إذا ذُكر أهل البدع وتكلَّم فيهم وحذر منهم تحذيرًا عامًّا، أو تسمعه يدافع عنهم جماعات أو أفرادًا، أو دلَّت قرائن يتبيَّن منها أن الشخص مُميِّع لمنهج أهل السنة، فلا تروج له ولا ترشد إلىٰ الأخذ عنه حتىٰ تتبين لك سلامته فترشد طلاب العلم إلىٰ أخذ العلم عنه، أو يتبين لك موالاته لأهل البدع ولو بالترويج لهم

وعدم الإنكار عليهم فاحذره وحذِّر منه، وحقًّا ما قاله الشاعر:

ومهما تكن عند امرئ من خليقة   وإن خالها تخفىٰ علىٰ الناس تُعلَمِ

فمثل هذا ومن ماثله تُبيِّن له أيها الداعية خطأه بيانًا واضحًا جليًّا، وتورد له الأدلة التي يتميَّز بها الخطأ من الصواب، ثم انظر إلىٰ أي فرقة يزحف، وأي جماعة يألف، ومع من يغدو ويروح، واعلم أن من أخفىٰ علىٰ أهل السنة بدعته؛ فلن تخفىٰ عليهم ألفته.

* * *

س٣٢: ما الواجب إذا اختلف أهل العلم في جرح أو تعديل شخص أو جماعة أو جمعية، ومتىٰ يجوز الأخذ بأي القولين؟ وهل لصاحب أحد القولين ومن أخذ به إلزام أصحاب القول الثاني؟

الجواب:

قول السائل: «إذا اختلف أهل العلم في جرح أو تعديل شخص...» إلخ.

أقول: الخلاف بين العلماء في تقديم الجرح علىٰ التعديل أو التعديل علىٰ الجرح عند تعارض الأقوال شهير، والذي يظهر لي رجحانه أن الجرح المفسَّر يُقدَّم علىٰ التعديل، وما ذلك إلا لأن الجارح معه زيادة علم إذا كان الجارح بريئًا من التساهل في التعديل ومن المبالغة في الجرح.

ويُقبل الجرح ولو من شخص واحد بشرطه سواء كان لشخص أو لجماعة أو جمعية، والقول الذي يتعيَّن أن يؤخذ به هو ما دلَّ الدليل علىٰ صوابه وبردِّ القول الآخر، وحيث إن الحق في الأحكام لا يتجزَّأ بل هو

واحد فالوقوف مع الحق متعين علىٰ كل مكلَّف، غير أن المختلفين في مسألة ما كالمسألة المذكورة إذا كانوا من أهل الاجتهاد شرعًا فلا يلزم أحدهم برأي الآخر؛ لأن كل مخالف قد اقتنع برأيه، وأورد الأدلة والتعليلات علىٰ ما ادَّعاه، وإذ كان الأمر كذلك؛ فإن من أصاب من القوم الذين جرىٰ بينهم الخلاف له أجران أجر علىٰ اجتهاده وأجر علىٰ إصابته، ومن أخطأ فله أجر علىٰ اجتهاده وعفو من الله في خطئه، بشرط أن يكون قد ملك مقوِّمات الاجتهاد؛ لقول النبيِّ ﷺ: « **إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجتَهَدَ ثُمَّ أَخطَأَ فَلَهُ أَجرٌ** »[١].

وليس للمخالف المجتهد إلزامُ من خالفه من المجتهدين في المسائل التي يسوغ فيها الاجتهاد، وهذا البحث المتعلق بتقديم الجرح أو التعديل أو العكس وتفصيل أقوال أهل العلم فيه وفي التزكية وفيما يتعلق بقبول رواية المبتدع وعدم قبولها، وما في ذلك من التفصيل؛ كل ذلك تراجع له كتبُ أصول الفقه وكتبُ علوم الحديث وهي كثيرة، منها المختصر ومنها المتوسط ومنها المطوَّل.

فقَّهنا الله وإيَّاك أيُّها السائل في علوم الدين التي بعث الله بها خير الأنبياء وأشرف المرسلين محمد بن عبد الله الصادق المصدوق الأمين، ورزقنا وإيَّاك فهم العلماء الربانيين من الأولين والآخرين، آمين.

---

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٢٦٧٦) (٦٩١٩)، ومسلم (٣/ ١٣٤٢) (١٧١٦)، من رواية عمرو ابن العاص وأبي هريرة رضي الله عنهما.

س٣٣: إذا جرَّح أحد العلماء السلفيين شخصًا فهل يجب قبول قوله أم لا؟ وهل يشترط أن يذكر الدليل علىٰ الجرح؟ وهل له أن يلزم الناس بقوله؟

الجواب:

نعم، إذا جرح واحد من العلماء السلفيين العالمين بالجرح والتعديل شخصًا بجرح مفسَّر؛ فإنه يُقبل جرحه، ولا يُشترط تعدد الجارحين كما سبق في الجواب الذي قبل هذا، وكون الجرح مفسَّرًا أحوط، وذلك كأن يقول الجارح: «إنه فاسق يتعاطىٰ المسكرات والمخدِّرات، أو لأنه يتعامل بالربا، ونحو ذلك»، والتزام هذا الشرط؛ أي: كون الجرح مُفسَّرًا هو إحدىٰ الروايتين عن الإمام أحمد وجماعة كُثر من أهل الحديث، ومنهم الإمام البخاري والإمام مسلم -رحمهم الله-، وعلَّلوا ذلك بأمرين:

الأول: قالوا: لأن الجرح يحصل بأمر واحد، وذلك لا يشقُّ ذكره.

الثاني: اختلاف الناس في أسباب الجرح؛ فقد يطلق بعضهم الجرح بناءً علىٰ ما اعتقده جرحًا، وليس بجرح في نفس الأمر، فلابدَّ من بيان سببه لينظر هل هو قادح أم لا؟

فقد يرىٰ الجارح شخصًا يرتكب محظورًا مضطرًّا فيعمد إلىٰ جرحه لعدم علمه بعذره، والذي أبيح له ارتكاب المحظور من أجله، كجائع يأكل لحم الميتة، أو مفطر في رمضان لشدة مرضه، ونحو ذلك.

وأما قول السائل: وهل له أن يلزم الناس بقوله؟

فيقال له: إن المجتهد في المسائل التي يسوغ فيها الاختلاف، وحصل

فيها الاختلاف؛ فإن العالم لا يُلزم المخالفين له بقوله، بل يُلزم نفسه بما اقتنع به، وقد مضىٰ ذلك مقرونًا بدليله فارجع إليه، والله يتولَّاك في آخرتك ودنياك.

❊ ❊ ❊

س٣٤: ما الجواب عمن يقول: إن كثيرًا من المشايخ السلفيين المعاصرين ينهجون في ردودهم علىٰ بعض المعاصرين المخالفين منهج التسرع والإسقاط لا منهج النصح والإرشاد، فلا يراعون حال المردود ولا يتلطفون معه لكسبه وكسب أتباعه؟

الجواب:

أقول لهذا الصنف من الناس: إن انتقادهم لمن يردُّ من العلماء السلفيين الذين يردُّون علىٰ أهل البدع المحدثة، والأفكار المنحرفة مجرد دعوىٰ، والباعث عليها سوء الظن بعلماء السنة، فيقال لهم: أين الحجة علىٰ ما تدَّعون؟ وأين الدليل علىٰ ما تقولون؟

حقًّا! إن انتقادكم للعلماء بالتسرع في الردود علىٰ بعض أهل الأخطاء من المعاصرين جهل منكم، وفيه ظلم لهم؛ ذلك لأن الرادَّ علىٰ أهل الأهواء مجاهد بردِّه في سبيل الله، وناصر للسنة علىٰ بصيرة، وليس من سلوكهم التسرع في الرد علىٰ أصحاب البدع والأفكار المنحرفة، ولا حبُّ الانتقام منهم لإسقاطهم، كلَّا ولكن لبيان الحق للعلم به والعمل بمقتضاه، وردّ الباطل الذي يجب أن يُرد؛ لما فيه من موجبات سخط الله علىٰ الناطق به، والساكت عن ردِّه مع القدرة علىٰ الرد بالإيضاح والبيان، وأخشىٰ أن يكون

من وراء هذا الانتقاد وذاك الاتهام ما وراءهما من الشر فتحلّ قاصمة الظهر.

وأما ما ذكروا من كسب العصاة بالتلطف معهم فيقال لهم: إن أسلوب اللين في الردود علىٰ أهل الأهواء والبدع هو المقدَّم، لكن قد لا ينفع اللين في المردود عليهم، فيحتاجون إلىٰ الشدة في العبارة لتؤثر في نفوسهم، فيقلعون عما هم عليه من الباطل، فتكون الشدة في حقهم رحمة.

ولا شكَّ أن كلًّا من اللين والشدة في محلِّه رحمة، ومن قرأ الوحيين وجد أدلَّة ذلك جلية تنير الطريق لمحبي الحق والعمل به ونشره.

وأما ما يتعلق بالردود من بعض العلماء علىٰ بعض في المسائل الفقهية العملية؛ فإنها ينبغي أن تكون بحسن الخطاب، والإيضاح والبيان، ولا ينتج عنها هجر ولا تدابر، كما قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما منا إلا رادٌّ ومردود عليه، إلا صاحب هذا القبر» يعني: رسولَ الله ﷺ.

❊ ❊ ❊

س٣٥: ما تعليقكم علىٰ من يقول: لا يمكن جمع الناس علىٰ دعوة سلفية صافية مائة بالمائة، بل لابدّ من غض الطرف عن بعض من عنده بعض الأخطاء - مع بيان الأخطاء وردّها - حتىٰ تنتشر الدعوة السلفية، كما وجدت أخطاء عند كثير من العلماء عبر التاريخ، فبيّن أهل العلم أخطاءهم ولم يشنعوا عليهم؟

الجواب:

أقول لهذا القائل: الأصل هو دعوة الناس ليجتمعوا علىٰ العقيدة السلفية

التي جاء بها الكتاب العزيز والسنة المطهرة؛ لقول الله تعالىٰ: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الأعراف:٣] فإن تخلَّف عن هذا الأصل متخلِّفون ولابدَّ أن يكون؛ فأتباع الأنبياء يستمرون في دعوة الخلق إلىٰ عقيدة سلفية صحيحة مصدرها الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة، فمن اهتدىٰ فإنما يهتدي لنفسه، ومن ضلَّ فإنما يضلُّ عليها.

وأما غضُّ الطرف عن تطبيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحيث يترك صاحب الخطأ من مبتدع ونحوه فلا يُناقش ولا يُردُّ عليه؛ فهذا لا يليق بأمة قال الله ﷻ لها: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران:١١٠].

وقال لها نبيُّها ﷺ: «لَتَأْمُرُنَّ بِالمَعرُوفِ، وَلَتَنهَوُنَّ عَنِ المُنكَرِ، وَلَتَأْخُذُنَّ عَلَىٰ يَدِ الظَّالِمِ، وَلَتَأطُرُنَّهُ عَلَىٰ الحَقِّ أَطرًا وَلَتَقصُرُنَّهُ عَلَىٰ الحَقِّ قَصرًا أَو لَيَضرِبَنَّ اللهُ بِقُلُوبِ بَعضِكُم عَلَىٰ بَعضٍ، ثُمَّ لَيَلعَنَنكُم كَمَا لَعَنَهُم»[1].

وإذ كان الأمر كذلك؛ فلا يجوز غض الطرف كما قال السائل عن المنكر ولا عن الأخطاء عند القدرة علىٰ تغيير المنكر وبيان الخطأ، وما كان

---

(١) أخرجه أبو داود برقم (٤٣٣٦)، والترمذي برقم (٣٠٤٧- ٣٠٤٨)، وابن ماجه برقم (٤٠٠٦)، والطبراني في الكبير (١٠/ ١٤٥، برقم ١٠٢٦٤)، وفي الأوسط (١/ ١٦، برقم ٥١٩)، والبيهقي في الكبرىٰ من طريق أبي داود (١٠/ ٩٣، برقم ١٩٩٨٣)، من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ. والحديث قال عنه الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، وقد روي هذا الحديث عن محمد بن مسلم بن أبي الوضاح عن علي بن بذيمة عن أبي عبيدة عن عبد الله عن النبيِّ ﷺ نحوه، وبعضهم يقول: عن أبي عبيدة عن النبيِّ ﷺ، مرسل». اهـ

منها يوجب الهجر لصاحبه هُجِر بحسب المصلحة له ولغيره، وتعبُّدًا لله لأنه من القرب، وما كان منها لا يوجب هجرًا وجب بيانه ليحذره الناس سواء كان صاحبه من الأحياء أو من الأموات، والحق أحق أن يتَّبع، والباطل أحق أن يجتنب.

وقد سبق أن بيَّنت لك أن الغلظة والشدة في الردود علىٰ أهل الأهواء والتلبيس والعناد أن ذلك من الحكمة، كما أن اللين وعدم التشنيع في الردود علىٰ قوم آخرين غلطوا من الحكمة، والله يهدي من يشاء إلىٰ صراط مستقيم.

* * *

س٣٦: هل أحكام التبديع مثل أحكام التكفير في اشتراط الشروط؟

الجواب:

أوَّلًا: يجب أن نعرف أن **البدعة** هي: الأمر المحدث الذي لم يكن علىٰ عهد النبيِّ ﷺ ولا علىٰ عهد خلفائه الراشدين المهديين.

ثانيًا: وأن المبتدعة نوعان:

أحدهما: الداعي إلىٰ بدعته المعلن لها.

ثانيهما: المخفي لبدعته العامل بها في نفسه.

فأما الأول فخطره علىٰ نفسه وعلىٰ غيره، وأما الثاني فخطره علىٰ نفسه، ومتىٰ عُرف المبتدع ببدعته بأي وسيلة من وسائل النشر ذكر ببدعته وحذّر الناس منه، ومن مجالسته، وأخذ العلم عنه، وحُرم من المناصب الدينية كالإمامة والقضاء والفتوىٰ؛ لأنه فاسق ببدعته وليس عدلًا.

هذا ولا يحكم علىٰ أحد ببدعة إلا بيقين علمه العالم، أو قرائن صريحة من الأقوال أو الأفعال، أو باستفاضة في المجتمع أن فلانًا مبتدع وصاحب هوىٰ، فيُحكم عليه حينئذٍ بما استفاض عنه بالبدعة أو أنه صاحب هوىٰ، فيقال عنه: إنه مبتدع بالأدلة التي سبق ذكرها؛ ليحذره الناس ويعاملوه بما يستحق أن يعامل به.

❊ ❊ ❊

س٣٧: ما ضوابط نصيحة المخالف لمنهج السلف؟ وهل للنصيحة مدة محددة؟

الجواب:

شروط قبول توبة المبتدع هي الشروط الثلاثة المعروفة بالتتبع والاستقراء لقبول توبة كل مذنب:

أوَّلًا: الإقلاع عن الذنب.

ثانيًا: الندم علىٰ فعله.

الثالث: العزم علىٰ عدم العود فيه.

ويزيد المبتدع علىٰ هذه الثلاثة الشروط ما يلي:

١- البراءة المعلنة ظاهرًا وباطنًا لاسيما في الأماكن التي كان ينفث فيها سموم بدعته، وعلىٰ سمع الأفراد الذين دعاهم ليعتنقوها ويتعصبوا لها، ويقوموا بنشرها، حتىٰ تصبح البدعة وتمسي كأنها سنة نبوية كريمة يحرص علىٰ الدعوة إليها والعمل بها ممن امتلأت بها قلوبهم، وتفاعلت معها جوارحهم، ومن يضلل الله فلن تجد له وليًّا مرشدًا.

٢- أن يردَّ علىٰ نفسه إن كان قد ألَّف في الترغيب فيها، وفي ذمّ من ينتقدها أو ينتقد دعاتها والمروِّجين لها، ويكون الردّ صريحًا وجليًّا يفهمه كل من قرأه أو سمعه براءة للذمة، ونصرًا للسنة، ومحبَّة لأهلها، وأن يستمر علىٰ ذلك حتىٰ يأتيه من ربه اليقين.

٣- أن يحرق ويتلف ما بين يديه من الوسائل التي دوّنت فيها البدع حتىٰ لا تبقىٰ لها باقية يفتتن بها من يفتتن سواء في حياة محدثها أو بعد مماته.

وأخيرًا فاعلم أيها السائل أن المبتدع شر مستطير علىٰ نفسه وعلىٰ مجتمعه وأمته، يجب نصحه، فإن أعرض عن نصيحة الناصحين وجب هجره، والفرار من مجالسته وصحبته، واسمع إلىٰ قول من سبر حال أهل البدع وعرف قبح البدعة وضررها وضرر صاحبها علىٰ الأفراد والمجتمعات أينما حلَّ وارتحل، قال -ونِعم ما قال-:

وكل برٍّ في اتباع من سلف ... وكل شرٍّ في ابتداع من خلف
فكن من الأتباع في درب الهدىٰ ... تظفر بخير ثم تنجو من ردىٰ
والسنة الغرا طريق المهتدي ... فلا تزغ عنها فتهلك في غدِ
ودر مع الحق بعلم وتقىٰ ... لتحرز الأجر وحسن المرتقىٰ
واحذر من الأحزاب أحزابًا أتت ... في عصرنا هذا وفيه فرَّخت
ودع جماعاتٍ خطيرٌ أمرها ... أخطاؤها شاعت وقلَّ خيرها
لو يعلم الناس فساد المبتدع ... لهربوا منه وويح المنخدع
بماله يُملي ويدعو دائما ... في كل حالٍ قاعدًا وقائما

مـن غيـر مـا شـك ولا تـردد ... بأنـه مـشرّعٌ لا مقـتدي
وتابـع طـوعًا لكـل مـن غـوىٰ ... ومؤثـرٌ غـيًّا وسـوءًا وهـوىٰ
وأنـه معانـدٌ للـشارع ... مـشاقق لله غيـرُ طائـع
مـتهمٌ للـدين بالقـصور ... فـزاد فـيه بدعـة المغـرور
واتهـم الرسـول بالكـتمان ... لـبعض مـا جـاء عـن الـرحمن
مـستدركًا شـيئًا مهمًّـا أمـره ... يكمّـل الـدين فـيعلو قـدره
وذا بـزعمه فـساء مـا زعـم ... وعـزّ ربـي ذو الجـلال والحكـم
مَـن أكمـل الـدين كمـالًا بيِّـنا ... فهـل تـرىٰ مـن خلـل فـي ذا البِـنا

وقلتَ أيها السائل: وهل تُطبق علىٰ الحزبيين في هذا العصر؟

والجواب: يجب أن تطبّق الشروط علىٰ كل صاحب بدعة، ولا شك أن الحزبيين أصحاب بدع متعددة ومتنوعة؛ إذ منهم الخوارج، ومنهم الصوفية، ومنهم الجهّال المقلّدون لهؤلاء وأولئك، والواجب علىٰ الجميع التوبة إلىٰ الله المستوفية لشروطها كل بحسب حاله.

ومـن يـشأ خيـر الحـياة والرضـا ... فليتـبع حقًّـا سـبيل مـن مـضىٰ
فـي سـنة قائمـة نقـيه ... وشـرعة واضـحة جلـيه
سـار علـيها المـصطفىٰ ومـن علـىٰ ... مـنهجه عـضّ فـنعم النـبلا
صـلىٰ علـيه ربـنا وسـلّما ... والآل والـصحب وتابِـع سـما

* * *

س٣٨: هل من منهج السلف السكوت علىٰ دعاة أهل البدع مراعاةً لبعض المصالح، وكذلك السكوت عن تبديع المبتدع والتحذير منه مراعاةً للمصلحة؟

الجواب:

ليس من منهج السلف السكوت عن أهل البدع الداعين إليها مراعاة لبعض المصالح؛ وذلك لأن انتشار البدع في المجتمعات يفسد أهلها، ولا شكّ أن درء المفاسد مقدَّم علىٰ جلب المصالح، كما لا يجوز السكوت عن ذكر المبتدع بما فيه؛ لأن السكوت عنه يسبب ضررًا علىٰ المجتمع، فلابدّ من ذكره ببدعته، ولابدّ من التحذير منه؛ نصيحة للمسلمين، وكل ذلك عند القدرة علىٰ البيان حسًّا ومعنىٰ.

وفي الحديث الصحيح: « مَن رَأَىٰ مِنكُم مُنكَرًا فَليُغَيِّرهُ بِيَدِهِ، فَإِن لَم يَستَطِع فَبِلِسَانِهِ، فَإِن لَم يَستَطِع فَبِقَلبِهِ؛ وَذَلِكَ أَضعَفُ الإِيمَانِ» الحديث[1].

وانتشار البدع والسكوت عن الدعاة إليها تركٌ للمنكر بدون تغيير، وذلك غير جائز في شريعة الإسلام التي جاء بها البشير النذير والسراج المنير تنزيل من حكيم خبير.

❊ ❊ ❊

س٣٩: هل من منهج السلف الثناء علىٰ بعض المخالفين لمنهج السلف لكسب قلبه؛ لاستمالته لمنهج السلف والتأثير في أتباعه؟

(١) سبق تخريجه (ص٢٥).

الجواب:

ليس من منهج السلف تمييع الدعوة إلىٰ الله بالثناء العاطر علىٰ المخالفين من أهل البدع لأهل السنة في المجالس والمجامع وتزكيتهم من أجل كسبهم، وكسب أتباعهم، بل من أراد أن يكسب العصاة لاسيما أهل الانحراف في العقيدة والمنهج الجهادي والدعوي؛ فليعمد إلىٰ الاستدلال بنصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة بفهم سلف الأمة، متوكِّلًا علىٰ الله، باذلًا النصيحة، مخلصًا فيها، فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره لقبول الحق، والعمل به، ومن يرد أن يضلَّه يجعل صدره ضيِّقًا حرجًا مبغضًا للحق وأهله.

وحقًّا إن من لم تكن له عظات وانتفاع بشرع الله المطهَّر فلا يُرجىٰ منه خير، ولا منه صلاح.

* * *

س٤٠: ما نصيحتكم لمن يرمي طلبة العلم السلفيين بالتعصب لمشايخهم بسبب قبولهم لجرحهم لبعض المعاصرين من المخالفين لمنهج السلف؟

الجواب:

نصيحتي لمن قلَّ نصيبهم من العلم أن يحفظوا ألسنتهم من الوقوع في أعراض طلَّاب العلم السلفيين، وأكل لحومهم بالانتقادات الجارحة، كرميهم لهم بالتعصب الذميم القائم علىٰ التقليد الأعمىٰ، وعلىٰ الانتماء.

وليعلم هؤلاء أن لطلَّاب العلم مشايخ يأخذون عنهم العلم، ويحفظون وصاياهم، ويروون عنهم ما حفظوه عنهم من أحكام الشرع، ومسائل العلم

الشرعي لثقتهم فيهم، وذلك دأب العالم والمتعلم من يوم البعثة المحمدية إلىٰ يوم القيامة.

ومن جملة مسائل العلم التي يتلقَّاها طلاب العلم عن مشايخهم: علم الجرح والتعديل، ومعرفة السنة والبدعة، وينشرون ما علموه وأتقنوه في الناس بصدق وأمانة، ورواية ودراية، فلا يجوز لأحد أن يقول لهم: أنتم متعصبون لمشايخكم، عندما ينقلون عن مشايخهم جرح المجروحين وتعديل الأمناء العدول الصالحين، وهكذا إذا نقلوا عنهم فذكر قوم من أهل السنة قومًا من أهل البدع فلا تثريب عليهم في ذلك كله، وليس من التعصب المذموم في شيء، فالحذر الحذر من انتقاد المحقِّ بدون برهان من عقل أو نقل!

❊ ❊ ❊

س٤١: يقول البعض: «اختلافنا في غيرنا لا يوجب اختلافنا فيما بيننا»، ويعني به اختلاف بعض المشايخ في الحكم علىٰ رجل بأنه من أهل البدع أو ليس من أهل البدع. فهل هذه القاعدة صحيحة؟

الجواب:

إذا اختلف أهل العلم في شخص ما من حيث التعديل والتجريح، فقال قوم هو: عدل فيما يرويه، وصاحب سنة في عقيدته ومنهجه، وقال آخرون من أهل العلم: هو مجروح رأيناه يتعاطىٰ المخدِّرات مثلًا، ويتعامل بالربا، ويؤوي المحدثين، وأضافوا قائلين: هو صاحب بدعة لمساندته للفرق الهالكة وانتمائه إليهم، ودفاعه عنهم، فحينئذٍ يُقدَّم جرح الجارحين له بالفسق والبدعة، فيعتبر مجروحًا شرعًا عند جمهور العلماء؛ لأن الجارحين

أو الجارح معه زيادة علم قد خفي علىٰ من اعتبروه عدلًا وصاحب سنة، فينتهي الخلاف، ويحلّ محلَّه الاتفاق علىٰ ما عليه الجمهور في هذه القضية ونظائرها، ومن نصّب نفسه خصمًا ومجادلًا لأهل الحق فيُنصح فإن قبل فذاك، وإن أعرض ولجّ في الخصومة فيُهجر حتىٰ يفيء إلىٰ الحق أو يدوم علىٰ باطله فهو ظالم لنفسه بقدر ما جنىٰ عليها.

❊ ❊ ❊

س٤٢: هل هناك فرق بين العقيدة والمنهج؟ وهل يمكن أن يكون الرجل سلفي العقيدة لكنه غير سلفي المنهج؟

الجواب:

كل من الأعمال الباطنة كأركان الإيمان وما يلحق بها، والأعمال الظاهرة كأركان الإسلام وما يلحق بها من مسمىٰ الإيمان، لذا عرف أهل السنة الإيمان بأنه نطق باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعات، وينقص بالمعاصي، كما هو موضح في كتب العقائد.

وإذ كان الأمر كذلك فإن الإسلام بمعناه العام، والإيمان بمعناه العام متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، فلا يوجد الإيمان إلا ومعه الإسلام، ولا يوجد إسلام حقيقي إلا ومعه إيمان سواء كان كاملًا أو ناقصًا.

ولقد ذكر أهل السنة قاعدة تتبين بها العلاقة المتينة بين الإسلام والإيمان من حيث التلازم، فقالوا: «إذا ذُكر الإسلام وحده في النص شمل الإيمان؛ كقول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران:١٩]، وإذا ذُكر الإيمان وحده في النص شمل الإسلام؛ كقول الله تعالىٰ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون:١]،

وإذا ذُكر الإيمان وقُرن به العمل الصالح فُسر الإيمان بالأعمال القلبية، والعمل الصالح بالإسلام الذي هو الأعمال الظاهرة، ولذا قالوا في الإسلام والإيمان: إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا.

وأما قول بعض الملبِّسين علىٰ الناس:

إنه يمكن أن يكون الشخص سلفي العقيدة إخواني المنهج أو تبليغي المنهج؛ فهو قول باطل لأنه يفضي بقائله إلىٰ مخالفة أهل السنة والجماعة في تعريف الإيمان الذي مرَّ بك قريبًا، فالبدار البدار إلىٰ اتباع السلف في العقيدة والمنهج العملي بدون تفريق بينهما، والحذر الحذر من التلاعب بقواعد التوحيد واختزال العمل من مسمىٰ الإيمان!

❊ ❊ ❊

س٤٣: أنا سائل أبحث عن الحق لأعرفه فأتبعه، وأبحث عن أهله لأعرفهم به فأواليهم في الله، كما أني أبحث عن الباطل لأعرفه فأجتنبه، وأبحث عن أهله لأعرفهم بصفاتهم فأعتزلهم وأعاديهم في الله بقدر مشاقتهم لله ورسولهﷺ واتباعهم غير سبيل المؤمنين.

وسؤالي الذي بدا لي أن أطرحه علىٰ شيخي زيد بن محمد المدخلي هو:

لقد اختلفت آراء الناس في أسامة بن لادن زعيم القاعدة؛ إذ منهم من يعتبره من أنصار دين الله ومن قادة الجهاد لرفع رايته؛ لأنه هاجم بفكره وتوجيهاته أكبر دولة نصرانية في عقر دارها، فألحق بها خسائر فادحة إلىٰ غير ذلك من الأنشطة الجهادية التي قلّ أن تسلم دولة من جحيمها.

ومن الناس من يقول: إن أسامة بن لادن الذي أنعم الله عليه بنعمة المال من الديار السعودية قبل أن يفعل ما فعل من الفساد في الأرض قد تحول بماله وفكره المنحرف إلىٰ السعي بالفساد في الأرض بطولها والعرض مستأجرًا المسترزقة بالمال ومتلاعبًا بعقول ضعفاء العقول والإيمان بما يطلع عليهم به من خطاباته المضللة عبر القنوات الفضائية بين آونة وأخرىٰ وهو من وراء الجبال الأفغانية وما جاورها.

والخلاصة: فأي الفريقين أحق بالقول الصواب في هذا الرجل الذي جرَّ بتصرفاته علىٰ الإسلام وأهله شرًّا مستطيرًا وتدميرًا كثيرًا؟

وأرجو أن تكون الإجابة محرَّرة، كتب الله لك الأجر وحباك الفقه في الدين.

الجواب:

أحمد الله، وأصلي وأسلِّم علىٰ خير خلق الله رسول رب العالمين محمد بن عبد الله الصادق المصدوق الأمين وإمام المتقين وأسوة الصالحين المصلحين والناصح الأمين وعلىٰ آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

أما بعد:

فيا أيُّها السائل الباحث عن الحق وأهله لتكون منهم، والباحث عن الباطل وأهله لتعتزلهم وفَّقنا الله وإياك وجميع المسلمين لمعرفة الحق والعمل به والدعوة إليه حتىٰ يأتينا اليقين، وألهمنا رشدنا لنعرف الباطل وأهله فنعتزلهم لئلَّا يصيبنا ما أصابهم من الداء العضال وقبيح الأعمال

ومنكر الخصال، فصاروا بذلك من الضالين الزائغين عن سبيل المؤمنين.

اعلم أن الذين قالوا ويقولون: إن أسامة بن لادن من أنصار الدين ودعاة الحق المصيبين... إلىٰ آخر ما أضفوا عليه من ألوان المديح إما: جاهلون معرضون عن الحق، فلا عذر لهم لإعراضهم عن الحق، وإما أهل إجرام علىٰ علم بالمحقِّ والمبطل، ولكنهم من هواة الفساد في الأرض والحقد الدفين علىٰ الحكام المسلمين والعلماء الربانيين الذين نوَّر الله بصائرهم بالفقه في الدين، فجرم هواة الفساد أقبح، وعقوبتهم عند الله عظيمة لعنادهم للحق وفسادهم في الأرض وإزهاقهم الأنفس المعصومة بغير حق.

وعليه فإن هذا الفريق الذين هم أنصار المنشق أسامة بن لادن لا يملكون علىٰ دعواهم أن أسامة بن لادن مجاهد وناصر للدين دليلًا من شرع أو عقل أو عرف معقول أو نظام مقبول، إنما معهم الجدال بالباطل، ومجرد التلبيس علىٰ من قلَّ نصيبهم من العلم والإيمان وتقوىٰ الله الكريم الرحمن، وبذلك فقد ضلوا وأضلوا كثيرًا وضلوا عن سواء السبيل.

وإن تعجب أيُّها السائل فعجب قولهم عن ابن لادن المذكور أنه يسعىٰ بنفسه وماله لرفع راية الإسلام وإقامة علم الجهاد؛ بل إنه وأتباعه وأنصاره يسعون في الأرض فسادًا بمخالفة أمر الله وأمر رسوله ﷺ ومخالفة سبيل المؤمنين، حيث شوَّهوا سمعة الإسلام الزكية، وسَعَوا في تنفير الناس عنه، والإسلام بريء من صنيعهم؛ لأنه دين العدل والرحمة والوفاء، لا دين الغدر والمكر والجفاء.

ويسعون في الأرض فسادًا بسفك الدماء المعصومة في دين الإسلام وشريعته، وتدمير الأموال والممتلكات، وترويع الآمنين من المسلمين وغيرهم ممن لهم الأمان في شريعة الإسلام بدون إذن من الشرع ولا برهان من عقل سليم، فأشمتوا بالمسلمين الأعداء، وأضحكوا المتربصين بالإسلام والمسلمين، وفتحوا لهم الطريق للنيل من عظمة الإسلام وكرامة أهله أجمعين، فتبًّا لهم ما أجرأهم على الإجرام، وما أحرصهم على اقتراف المنكرات واكتساب الآثام.

لقد زيَّن ابن لادن للبلهاء والأغمار الانتحار ظلمًا وعدوانًا، فقتلوا أنفسهم، وقتلوا من ليس مأذونًا لهم في قتله شرعًا ولا عقلًا من المسلمين والمستأمنين والذميين والمعاهدين الذين من قتلهم فقد ارتكب الموبقات، واستحق أشد العقوبات التي نصت عليها الآيات المحكمات والأحاديث الصحيحات الواضحات؛ والتي في مقدمتها قولُ الحق -تبارك وتعالى-: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [سورة النساء: ٩٣].

وقولُه سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟ ۚ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [سورة النساء: ٩٢].

وقولُ النبيِّ الكريمﷺ: «سِبَابُ المُسلِمُ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفرٌ»[١].

وقوله -عليه الصلاة والسلام- في حق المعاهد ونحوه: «مَن قَتَلَ مُعَاهَدًا لَم يَرَح رَائِحَةَ الجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِن مَسِيرَةِ أَربَعِينَ عَامًا»[٢].

وفي رواية: «مَن مَسِيرَةِ سَبعِينَ خَرِيفًا»[٣].

وفي رواية من حديث أبي بكرة ﷺ أن النبيَّ ﷺ قال: «إِنَّ رِيحَ الجَنَّةِ لَتُوجَدُ مِن مَسِيرَةِ مِائَةِ عَامٍ، وَمَا مِن عَبدٍ يَقتُلُ نَفسًا مُعَاهَدَةٍ إِلَّا حَرَّمَ اللهُ عَلَيهِ الجَنَّةَ وَرَائِحَتَهَا أَن يَجِدَهَا»[٤] قال أبو بكرة: أَصَمَّ اللهُ أُذُنَيَّ إِن لَم أَكُن

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ٢٧) (٤٨)، ومسلم (١/ ٨١) (٦٤) من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري (٣/ ١١٥٥) (٢٩٩٥) من حديث عبد الله بن عمرو ﷺ.

(٣) عند البيهقي (٩/ ٢٠٥) عن ثلاثين من أبناء أصحاب رسول اللهﷺ عن آبائهم دنية عن رسول اللهﷺ. وأصله في سنن أبي داود برقم (٣٠٥٢)، وصححه الألباني في الصحيحة برقم (٤٤٥).

وجاءت بلفظ: «**سبعين عامًا**»: عند الترمذي برقم (١٤٠٣) وابن ماجه برقم (٢٦٨٧) من حديث أبي هريرة ﷺ. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وقال الألباني في صحيح الترغيب والترهيب برقم (٣٠٠٩): صحيح لغيره.

وعند أحمد (٥/ ٣٦٩) والنسائي برقم (٤٧٤٩) عن رجل من أصحاب النبي ﷺ. وصححه الألباني في غاية المرام (٤٥٠).

(٤) أخرجه معمر في جامعه (١٠/ ٤٦٢- مصنف عبد الرزاق)، ومن طريق عبد الرزاق: أحمد (٥/ ٤٦)، والحاكم في المستدرك -من طريق أحمد- (٢/ ١٣٧، برقم ٢٥٧٩)، والبيهقي في الكبرى (٨/ ١٣٣، برقم ١٦٢٦١)، والبغوي في شرح السنة (٥/ ٢٠٥). قال شعيب الأرناؤوط: «حديث صحيح، وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين غير أن الحسن البصري مدلس».

=

سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ هَذَا.

ومعنىٰ «لم يَرَح رائحة الجنة»؛ أي: لم يجد ريحها، بل هو محروم منه إلىٰ ما شاء الله؛ إذ ذلك تحت مشيئته لأنه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد.

هذا حكم الله وحكم رسوله ﷺ وعقيدة المؤمنين في هذه القضية.

وأمَّا إمام القاعدة وزعيمها ابن لادن وزمرته كالظواهري وأبي مصعب الزرقاوي الهالك في فتنة العراق وأقرانه كمحمد المسعري وسعد الفقيه المستوطنين بلاد الكفر والفجور؛ فقد سموا هذه الفعلة الشنيعة -الانتحار- استشهادًا، وحكموا لمرتكبيها بما أعدَّه الله للشهيد في سبيل الله، فبئس ما قالوا، وساء ما حكموا به؛ لما فيه من مخالفة الشريعة الغرَّاء التي يفتي بها العلماء الأجلاء الذين يخافون الله فلا ينسبون إليه ولا إلىٰ رسوله ﷺ إلا ما ثبت في القرآن الكريم والسنة المطهَّرة بالفهم الصحيح، لا بالتأويلات الفاسدة كما يفعل ابن لادن ومحمد المسعري وسعد الفقيه ومن علىٰ شاكلتهم من كل معتد أثيم؛ الذين قالوا وفعلوا الكثير من المخالفات، وارتكبوا عظيمًا من الجنايات، إما لجهلهم الشنيع وعنادهم الظاهر، وإما لخبثهم الواضح وحقدهم المهلك لهم ولغيرهم ممن أطاعوهم ونصروهم بكل قدراتهم الشيطانية، التي سوف يسألون عنها يوم القدوم علىٰ الله،

=

وروواه عبد الرزاق (١٠/ ١٠٢)، وأحمد (٥/ ٥١)، وابن حبان (١٦/ ٣٩١، برقم ٧٣٨٢) نحوه.

وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب برقم (٣٠٠٨).

فيجازي كل عامل بما عمل إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشر.

وما إخال تلك الرزايا إلا قد اجتمعت فيهم وفي أتباعهم الحمقىٰ الذين زين لهم الشيطان فعل الفساد والإفساد، وكرَّه إليهم عمل الصلاح والإصلاح، فاستفحل شرُّهم وقلَّ خيرُهم.

نعم؛ قالوا في جريمة الانتحار استشهادًا، وأعرضوا عن قول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [سورة النساء: ٢٩].

وما في الصحيح من حديث الحسن عن جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**كَانَ رَجُلٌ مِمَّنَ كَانَ قَبلَكُم وَكَانَ بِهِ جُرحٌ فَجَزِعَ فَأَخَذَ سِكِّينًا فَحَزَّ بِهَا يَدَهُ، فَمَا رَقَأَ الدَّمُ حَتَّىٰ مَاتَ، قَالَ اللهُ ﷻ: عَبدِي بَادَرَنِي بِنَفسِهِ حَرَّمتُ عَلَيهِ الجَنَّةَ**»(١).

كما أعرضوا عما جاء في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن قَتَلَ نَفسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَجَأُ بِهَا فِي بَطنِهِ يَومَ القِيَامَةِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَن قَتَلَ نَفسَهُ بِسمٍّ فَسمُّهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَن تَرَدَّىٰ مِن جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفسَهُ فَهُوَ يَتَرَدَّىٰ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا**»(٢).

ففي هذه النصوص وعيد شديد لمن اعتدىٰ علىٰ نفسه بالقتل، أو اعتدىٰ علىٰ الأنفس المحرَّم قتلُها بنصوص الشرع الشريف المطهَّر كما رأيت، نعم؛

---

(١) أخرجه البخاري (٣/ ١٢٧٥) (٣٢٧٦).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٢٥٤) (٧٤٤١)، والبخاري (٥/ ٢١٧٩) (٥٤٤٢)، ومسلم (١/ ١٠٣) (١٠٩)، والنسائي برقم (١٩٦٥)، والترمذي برقم (٢٠٤٤)، وابن ماجه برقم (٣٤٦٠).

نُهي المكلف من ذكر وأنثىٰ عن قتل نفسه؛ لأنه لا يملكها، بل الله هو الذي يملكها، وهو الذي أمر بتزكيتها وإكرامها بصالح العمل لينال صاحبها حسن الجزاء يوم تجزىٰ كل نفس بما كسبت وهم لا يظلمون، كما نُهي عن قتل الأنفس المعصومة كما مرَّ بك قريبًا.

فأين أنتم يا دعاة الانتحار باسم الاستشهاد في سبيل الله من طريق تلك الفعلات الشنيعة التي أفتيتم الحمقىٰ بها، ولم ترضوا أن تكونوا أنتم القدوة وأهل المبادرة إلىٰ ما أفتيتم الناس به، جازمين أنه استشهاد ينال فاعله منازل الشهداء؟!

ألا ساء ما تحكمون، وخاب سعيكم، فأنىٰ تؤفكون عن الحق المنير إلىٰ أشنع الفساد في الأرض وتزعمون أنكم مصلحون؟!

وأما القائلون: إن أسامة بن لادن من أهل الفساد في الأرض وزعيم فتنة عمَّ ضررها جميع المسلمين في الأرض؛ فإنهم يملكون من الأدلة الشرعية والعقلية والعرفية الكثير الكثير؛ ذلك أن الإسلام حرَّم الفرقة وقد أحدثها أسامة بن لادن وأنصاره، فباءوا بالإثم، وناداهم العلماء الأجلَّاء من الديار السعودية وغيرها ليثوبوا إلىٰ رشدهم، فأبوا إلا أن يبقوا سادرين في غيهم، متنقلين في الفساد بأفكارهم وقواهم وأنفسهم وأموالهم، مخالفين سبيل المؤمنين الذي أمر الله باتباعه ونهىٰ عن مخالفته بإجماع علماء أمة الإسلام؛ إذ قال الله ﷻ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [سورة النساء: ١١٥].

ألا وإن للجهاد شروطًا، وضوابط، وموانع في الشرع الحكيم، فلم يلتفت ابن لادن وشيعته إلىٰ شيء من ذلك، وإنما طفق زعيم القاعدة يغري أحداث الأسنان وسفهاء الأحلام ليقوموا بالتفجيرات العشوائية بالأسلحة الفتاكة مبتدئًا بالديار السعودية بلاد الحرمين الشريفين، بل لم يسلم الحرمان الشريفان من جرائم التفجير الذي يُعتَبر ابن لادن من ورائه في كل مكان وإلىٰ يومنا هذا، وإن أدلة الشرع لتحرِّم هذا الصنيع الذي لا يخطط له ويحرص علىٰ تنفيذه إلا أهل الفساد في الأرض؛ الذين لا يقبلون نصيحة الناصحين، ولا يرحمون صغيرًا ولا كبيرًا، ولا قويًّا ولا ضعيفًا، ولا ذكرًا ولا أنثىٰ، ولا يحترمون حاكمًا مسلمًا، ولا عالمًا مصلحًا نبيلًا، وإنما احترامهم محصور لمن هو علىٰ شاكلتهم وينفذ ما يريد زعيم القاعدة من الفساد في الأرض والعبث فيها، وهو من وراء الجبال الأفغانية وشرُّه طرق معظم المعمورة بواسطة الحمقىٰ الذين نُزعت الرحمة من قلوبهم، وحلَّ محلَّها العداوة والبغضاء لمن سواهم من الناس أجمعين.

ولتعلم أيها السائل: أن ما قام به أهل الفكر المنحرف من تفجير وتدمير بالعبوات الناسفة وتفخيخ للسيارات، بل وتفخيخ المصاحف في بيوت الله الطاهرة إنما استمدوه من فكر وتوجيهات أسامة بن لادن ومحمد المسعري وسعد الفقيه وأبي مصعب الزرقاوي الهالك في فتنة العراق، بعد سفك دماءٍ معصومة خطَّط لتنفيذها هو وأيمن الظواهري ومن كان علىٰ شاكلتهم من نوابهم والعيون التي تحرسهم والأذناب الذين يطلقون عليهم ألقاب البطولة والجهاد.

فهل علمت أيها السائل أحدًا سبق هؤلاء إلىٰ تلك الأفعال الشنيعة ذات

الفساد العريض؛ من قتل للأبرياء، وترويع للآمنين، وتحريض علىٰ علماء المسلمين الناصحين، وعلىٰ حكام بلدانهم؛ ليتزعزع الأمن في كل بلد، وتضطرب أحوال الرعية، ويترتب علىٰ ذلك الضرر في الدين والدنيا نتيجة لما جرىٰ مما سبق ذكره وعلمه القاصي والداني والبر والفاجر؟!!

ولقد نادىٰ كبار العلماء في الديار السعودية وعلىٰ رأسهم سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد بن صالح بن عثيمين -رحمهما الله- والشيخ صالح اللحيدان والشيخ صالح الفوزان ومفتي المملكة العربية السعودية الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ وغيرهم كثير؛ نادوا أسامة ابن لادن وشيعته وخوَّفوهم عقوبة الله، وأوصوهم بالرجوع إلىٰ الحق وترك ما هم فيه من باطل قد عمَّ ضرره وتطاير شرره، فلم يستجب الحاقدون لندائهم، ولم يقبلوا نصائحهم إلىٰ يومنا هذا.

كما حذَّر أولئك العلماء الأجلَّاء من فاكسات المسعري وسعد الفقيه ومواقعهم عبر الشبكات والإذاعات، وأشرطة ابن لادن ومنشوراته؛ لما في ذلك كله من الدعوة إلىٰ الفُرقة، والخروج علىٰ ولاة الأمر وسبِّهم، ولمز العلماء الناصحين، وغير ذلك مما تحمله تلك الوسائل الفاسدة المفسدة الخبيثة القادمة من بريطانيا التي استوطنها المسعري وسعد الفقيه، ومن كهوف جبال أفغانستان التي استوطنها ابن لادن، ومنها يدير المعركة العالمية ذات الفساد الظاهر والتخريب الشهير، مبتدئًا ببلاد الحرمين الشريفين، فحسبنا الله ونعم الوكيل!

ألا وإن صنيع العلماء هذا من باب النهي عن المنكر والرحمة بالخلق براءةً للذمة ونصحًا للأمة .

وإذ كان الأمر كما علمت أيها السائل بل وأوسع مما علمتُ وعلمتَ؛ فاحذر وحذِّر من فساد أسامة بن لادن وأعوانه الذين سبق التنويه عنهم!

واحذر وحذِّر من حسَّن الظن بهم أو الترويج لنشاطهم؛ فإنه نشاط في سبيل الشيطان وإن زعموه في سبيل الرحيم الرحمن!

وثِق أنهم قادة باطل وفساد لا رُوَّاد إصلاح وجهاد، وللباطل صولة ثم يتهاوىٰ ويضمحل ويذهب أهله في سخط من الله إن لم يتوبوا إلىٰ الله ويراجعوا أنفسهم فيما بقي من أعمارهم؛ قال الله ﷻ : ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧].

واسمع يا أخي المسلم ماذا قال أسامة بن لادن للإمام الشيخ عبد العزيز ابن عبد الله بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي يحترمه العالم الإسلامي ويشهد له بغزارة العلم وأهلية الفتوىٰ وبالغ النصح للناس أجمعين ولباس التقوىٰ الذي هو خير؛ اسمع ما قال له وهو يعظه ويستجهله في البيان رقم (١٢): «لقد سبق لنا هيئة النصيحة والإصلاح أن وجَّهنا رسالة مفتوحة في بياننا رقم (١١) وذكَّرناكم بالله، وبواجبكم الشرعي تجاه الملَّة والأمة، ونبَّهناكم فيها علىٰ مجموعة من الفتاوىٰ والمواقف الصادرة منكم؛ والتي ألحقت بالأمة والعاملين للإسلام من العلماء والدعاة أضرارًا جسيمة عظيمة...

ولذا؛ فإننا ننبِّه الأمة إلىٰ خطورة مثل هذه الفتاوىٰ الباطلة وغير مستوفية الشروط، وندعوها إلىٰ الرجوع في الفتوىٰ إلىٰ الذين جمعوا بين العلم

الشرعي والاطلاع على الواقع، كما نكرِّر دعوتنا لكم أيُّها الشيخ للخروج من خندق هؤلاء الحكَّام الذين سخَّروكم لخدمة أهوائهم، وتترَّسوا بكم ضد كل داعية، ورموا بكم في وجه كل مصلح، كما نعظكم بحال أولئك الذين قال الله فيهم: ﴿ لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۙ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴾ [النحل:٢٥].

أيُّها الشيخ! في ختام هذه الرسالة نقول لكم: إذا أنتم لم تستطيعوا أن تتحمَّلوا تبعات الجهر بالحق والصدع به، ومناصرة أهله ضد الحكام، فلا أقلَّ من أن تتنحَّوا عن المناصب الرسمية التي لوَّثكم بها النظام، وتهجروا أبواب هؤلاء السلاطين الذين بارزوا الله بالحرب، حتىٰ لا يصيبكم ما يصيبهم، والتزموا طريق النجاة الذي حدَّده ﷺ للسائل عنه بقوله: «امْلِكْ عَلَيكَ لِسَانَكَ، وَلِيَسَعكَ بَيْتُكَ، وَابكِ عَلَىٰ خَطِيئَتِكَ» رواه الترمذي، صحيح الجامع الصغير[1].

التاريخ: ٢٨/ ٥/ ١٤١٥ هـ، الموافق: ٢٩/ ١/ ١٩٩٥ م

عنهم

أسامة بن محمد بن لادن

قلت: وإننا لنعوذ بالله من داء الكبر الذي يتجلَّىٰ في بطر الحق وغمط الناس، ومن ثَمَّ بسبب الحقد والخذلان وبغض أهل الفضل والإحسان وأولياء الكريم الرحمن.

---

(١) (١/ ٢٩٥) (١٣٩٢).

تنبيه:

والمطلوب منك أيُّها السائل أن تكون من أهل التأمُّل واليقظة في شأن أسامة بن لادن ومن علىٰ شاكلته ممن سبق ذكرهم قريبًا، بل وفي شأن كل مروِّج لنشاطه التدميري وتصرفاته الهوجاء من تفجير وتدمير في بلاد الحرمين الشريفين المملكة العربية السعودية؛ كالذي حصل في الرياض في عدة مواقع وأزهقت فيه أنفس بريئة وضعيفة وأهدرت فيه أموال كثيفة، وكذا في مكة المكرمة والمدينة النبوية وفي كثير من المدن الرئيسية في المملكة العربية السعودية، بل وفي كل مناطق المملكة لابن لادن وجنوده [خوارج العصر] فساد عريض وأذىٰ أليم لم يسبق لهما نظير في التاريخ، ولم يقتصر فساده هو ومن معه علىٰ بلاد الحرمين؛ بل له في جلِّ العالم أيادي سوء مُدَّت إلىٰ المحارم والمآثم، ووضع الأسلحة الفتاكة في غير محلِّها، وسيعلم المجرمون من أولىٰ الأمم وأخراها أي منقلب ينقلبون.

تنبيه:

وتنبيه آخر **للسائل بل لكل مسلم وعاقل**: ليبتعدوا عن حسن الظن بابن لادن وأعوانه؛ فإنهم سفَّاكون للدماء، مكثرون من الإفساد في الأرض، فاحذر من مكرهم وكيدهم! ولا تلتمس لأحد منهم عذرًا في تصرُّفه الممقوت واعتدائه الأثيم علىٰ من عصم الشرع دماءهم وأعراضهم في أي بلد كانوا.

ويا لله كم من دماء قد سفكوها، وأموال أهدروها، ومجتمعات روَّعوها، وفتن أشعلوها، وآثار سيئة خلَّفوها، بدون دليل من شرع أو برهان من عُرف أو عقل، بل ظلمًا وعدوانًا باسم الغيرة علىٰ الإسلام، والإسلام بريء من

مكرهم وكيدهم وغدراتهم كبراءة الذئب من دم ابن يعقوب عليهما السلام.

وأخيرًا -أيُّها السائل-: هل سمعت عالمًا من العلماء المعتبرين عند عقلاء الناس يقرُّ ابن لادن والظواهري ومحمد المسعري وسعد الفقيه ومن وافقهم في فكرهم المنحرف الذي نتج عنه فساد كبير وإفساد علمه القاصي والداني والصديق والعدوُّ؟!

وأبادر بالجواب فأقول: لا، وألف لا، وقد قال المصطفىٰ ﷺ: «**أَنتُم شُهَدَاءُ اللهِ فِي الأَرضِ**»(١).

وإنني في خاتمة هذا الجواب لأذكِّر ابن لادن والمذكورين معه بأن بعد حياة العمل حياة الجزاء علىٰ العمل، فليبادروا إلىٰ التخلُّص من الإصرار علىٰ محاربة تعاليم الإسلام باسم الإسلام، وطريقُ ذلك إن رغبوا أن يطلبوا من الحكومة السعودية قبولَ عودتهم إلىٰ البلاد السعودية لينزلوا علىٰ حكم الله وحكم رسوله -عليه الصلاة والسلام- وما قرَّرته المحاكم الشرعية لهم أو عليهم، فليأخذوه عن قناعة ورضا وتسليم، ولو فيه قصُّ رقابهم مع التوبة الصادقة؛ فإن عقوبة الدنيا أهون من عقوبة الآخرة؛ لقول النبيِّ ﷺ: «**مَن أَصَابَ ذَنبًا أُقِيمَ عَلَيهِ حَدُّ ذَلِكَ الذَّنبِ فَهُوَ كَفَّارَتُهُ**»(٢).

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ٤٦٠) (١٣٠١)، ومسلم (٢/ ٦٥٥) (٩٤٩)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٢١٤، رقم ٢١٩١٥)، (٦/ ٢٦٣)، والدارقطني ٣/ ٢١٤ (٣٩٨ و٣٩٩)، والطبراني في الكبير (٤/ ٨٧، برقم ٣٧٢٨)، والبيهقي (٨/ ٣٢٨، برقم ١٧٣٧٢)، والبغوي في شرح السنة (٥/ ٢٧٠). من حديث خزيمة بن ثابت رضي الله عنه.

=

وإن لم يفعلوا فليعلموا أن الله يملي للظالم حتىٰ إذا أخذه لم يفلته؛ كما قال ﷺ: «إِنَّ اللهَ لَيُمْلِي لِلظَّالِمِ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَهُ لَم يُفلِتهُ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخۡذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلۡقُرَىٰ وَهِيَ ظَٰلِمَةٌۚ إِنَّ أَخۡذَهُۥٓ أَلِيمٞ شَدِيدٌ﴾ [هود:١٠٢]»[١].

والتنبيه الأخير:

لتعلم أيُّها السائل وتعتقد: أن أي إقليم من أقاليم الأرض أو أي جهة من جهاتها تولَّىٰ عليه حاكم مسلم سواء كان برًّا أو فاجرًا، عادلًا أو ظالمًا، وسواء تمَّت ولايته باختيار أهل الحلِّ والعقد له، أو بالغلبة والقوة منه، وتمكَّن من تصريف الأمور التي هي من خصائصه؛ فإنه لا يجوز لأحد منازعته أو الافتيات عليه وشقّ عصا الطاعة؛ التي تفضي إلىٰ قتل الأنفس، وهتك الأعراض، ونهب الأموال، ونقص في الدين والدنيا، بل تجب طاعته في المعروف، والصبر عليه إذا ظلم أو جار، أو قصّر في حق الرعية أو بعض أفرادها.

وكما تجب طاعته شرعًا وعقلًا، فإنه لا يجوز الخروج عليه أبدًا، إلا إذا ارتدَّ عن الإسلام فكفر كفرًا يبيح الخروج عليه وخلعه عند القدرة علىٰ ذلك

=

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٤٠٧): «رواه الطبراني وأحمد بنحوه وفيه راو لم يسم وهو ابن خزيمة، وبقية رجاله ثقات».

وحسن إسناده البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة في تعليقه علىٰ الحديث رقم (٤٨٤٣)، وكذا الألباني وقال: «والحديث صحيح؛ فإن له شاهدًا من حديث عبادة ابن الصامت مرفوعًا نحوه، أخرجه أحمد (٥/ ٣١٦، ٣٢٠) والشيخان، وغيرهما». الصحيحة (٥/ ٤٠٨، برقم ٢٣١٧).

(١) أخرجه البخاري (٤/ ١٧٢٦) (٤٤٠٩)، ومسلم (٤/ ١٩٩٧) (٢٥٨٣)، من حديث أبي موسىٰ الأشعري ﷺ.

بدون ضرر يلحق بشأن الدين والأنفس أو الأعراض أو الأموال، وذلك إذا لم يرجع إلىٰ دين الإسلام، أما إذا دعي فنصح وبيَّن له الخطر الذي وقع فيه ألا وهو خطر الرّدة فتاب وأناب؛ فإنه يبقىٰ علىٰ ولايته، ولربما يكون حاله بعد المراجعة لدينه أصلح من حاله قبل ارتداده.

إذا علمت هذا فاستمع لنصوص كريمة وآثار عظيمة وأقوال حكيمة تدل عليه:

١ - قال الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، والمراد بأولي الأمر هم: الحكام المسلمون، وعلماء المسلمين في كل زمان ومكان، ووجوب طاعتهم في المعروف، والتعاون معهم علىٰ البر والتقوىٰ، وتحقيق المصالح التي تعود علىٰ الأمة المسلمة بالنفع الأخروي والدنيوي، مستصحبين الصدق والصواب والإخلاص.

٢- ما جاء في الصحيحين من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**عَلَىٰ المَرءِ المُسلِمِ السَّمعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ إِلَّا أَن يُؤمَرَ بِمَعصِيَةٍ فَلَا سَمعَ وَلَا طَاعَةَ**»[(١)].

وفي رواية من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبيَّ ﷺ قال: «... **لَا طَاعَةَ فِي مَعصِيَةِ اللهِ إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي المَعرُوفِ**»[(٢)].

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٢٦١٢) (٦٧٢٥- البغا)، ومسلم (٣/ ١٤٦٩) (١٨٣٩).
(٢) أخرجه البخاري (٦/ ٢٦١٢) (٦٧٢٦- البغا)، ومسلم (٣/ ١٤٦٩) (١٨٤٠).

٣- وما روىٰ مسلم في صحيحه من حديث جنادة بن أبي أمية قال: دخلنا علىٰ عبادة بن الصامت وهو مريض فقلنا: حدِّثنا -أصلحك الله- بحديث ينفع الله به سمعته من رسول الله ﷺ، فقال: «دَعَانَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَبَايَعنَاهُ، فَكَانَ فِيمَا أَخَذَ عَلَينَا أَن بَايَعَنَا عَلَىٰ السَّمعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنشَطِنَا وَمَكرَهِنَا، وَعُسرِنَا وَيُسرِنَا، وَأَثرَةٍ عَلَينَا، وَأَن لَا نُنَازِعَ الأَمرَ أَهلَهُ، قَالَ: إِلَّا أَن تَرَوا كُفرًا بَوَاحًا عِندَكُم فِيهِ مِنَ اللهِ بُرهَانٌ»[(١)].

٤- وفي صحيح مسلم أيضًا من حديث عبد الله بن عمر ﭫ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَن خَلَعَ يَدًا مِن طَاعَةٍ لَقِيَ اللهَ يَومَ القِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَن مَاتَ وَلَيسَ فِي عُنُقِهِ بَيعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»[(٢)].

٥ - وجاء في الصحيح من حديث عرفجة ﭬ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ، فَمَن أَرَادَ أَن يُفَرِّقَ أَمرَ هَذِهِ الأُمَّةِ وَهُم جَمِيعٌ فَاضرِبُوهُ بِالسَّيفِ كَائِنًا مَن كَانَ»[(٣)].

وفي رواية أخرىٰ: «مَن أَتَاكُم وَأَمرُكُم جَمِيعٌ عَلَىٰ رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَن يَشُقَّ عَصَاكُم أَو يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُم فَاقتُلُوهُ»[(٤)].

٦- وفيه عن حذيفة ﭬ أن رسول الله ﷺ قال: «تَسمَعُ وَتُطِيعُ لِلأَمِيرِ وَإِن

---

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٢٥٨٨) (٦٦٤٧- البغا)، ومسلم (٣/ ١٤٧٠) (١٧٠٩).

(٢) أخرجه مسلم (٣/ ١٤٧٨) (١٨٥١).

(٣) أخرجه مسلم (٣/ ١٤٧٩) (١٨٥٢).

(٤) أخرجه مسلم (٣/ ١٤٨٠) (١٨٥٢).

ضَرَبَ ظَهرَكَ وَأَخَذَ مَالَكَ»[(١)].

وغير ذلك من النصوص في هذا المعنىٰ كثير أوردتها في كتابي «الأجوبة السديدة علىٰ الأسئلة الرشيدة» الجزء الثالث عند الحديث عن منهج السلف الصالح فيما يتعلق بحقوق ولاة الأمر علىٰ رعاياهم، وبيان خطر الخروج عليهم بأي نوع من أنواع الخروج، وبيان مدىٰ حاجة الأمة إلىٰ وجودهم، سواء عدلوا أم جاروا ما لم يرتكبوا كفرًا بواحًا.

وأما الآثار المأثورة عن السلف فكثيرة أيضًا مع تلك النصوص من الكتاب والسنة: ﴿وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٣٥].

من تلكم الآثار:

أ- ما قاله **الحسن البصري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في الأمراء**: «يلون من أمرنا خمسًا: الجمعة، والجماعة، والعيد، والثغور، والحدود، والله ما يستقيم الدين إلا بهم وإن جاروا أو ظلموا، والله لما يصلح بهم أكثر مما يفسدون»[(٢)].

ب -**وقال ابن رجب** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في شرح الأربعين له**: (وأما السمع والطاعة لولاة أمور المسلمين؛ ففيها سعادة الدنيا، وبها تنتظم مصالح العباد في معاشهم، وبها يستعينون علىٰ إظهار دينهم وطاعة ربهم، كما قال علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «إن الناس لا يصلحهم إلا إمام برٌّ أو فاجر، إن كان فاجرًا عبد المؤمن ربه، وحمل الفاجر فيها إلىٰ أجله»)[(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم (٣/ ١٤٧٦) (١٨٤٧).

(٢) جامع العلوم والحكم (١/ ٢٦٢).

(٣) جامع العلوم والحكم (١/ ٢٦٢)

ت - **وقال الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في السياسة الشرعية:** «يجب أن يعرف أن ولاية أمور الناس من أعظم واجبات الدين؛ بل لا قيام للدين والدنيا إلا بها، وقد ورد أن السلطان ظل الله في أرضه، ويقال: ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة واحدة بلا سلطان»(١).

وأقوال السلف كثيرة في هذا الموضوع المهم.

ث- ومسك الختام سأورد لك أيها السائل شيئًا من فتاوى الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن باز -رحمه الله تعالى- تتعلق بوجوب طاعة ولاة أمور المسلمين في المعروف، وعدم الخروج عليهم، ولزوم الجماعة ظاهرًا وباطنًا، خلافًا لصنيع من شقُّوا عصا الطاعة، وفارقوا جماعة المسلمين في الديار السعودية أرض العلم والعلماء -حفظها الله من كيد الحاسدين ومكر الماكرين-، كما تتعلق بنقد زعيم القاعدة أسامة ابن لادن ومعه محمد المسعري وسعد الفقيه؛ الذين سعوا في الأرض فسادًا بالغًا في الشر والضرر، وكل من سلك سبيلهم من داخل البلاد وخارجها:

فقد قال رَحِمَهُ اللَّهُ في وجوب طاعة وليِّ الأمر المسلم وعدم الخروج عليه: «فالواجب على جميع المسلمين في هذه المملكة التعاونُ مع هذه الدولة في كل خير، وكذا كل من يقوم بالدعوة إلى الله ونشر الإسلام والدعوة إلى الحق يجب التعاون معه في المشارق وفي المغارب، فكل دولة تدعو إلى الحق وتدعو إلى تحكيم شريعة الله وتنصر دين الله يجب التعاون معها أينما كانت.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٣٩٠).

وهذه الدولة السعودية دولة مباركة؛ نصر الله بها الحق، ونصر بها الدين، وجمع بها الكلمة، وقضىٰ بها علىٰ أسباب الفساد، وأمّن الله بها البلاد، وحصل بها من النعم العظيمة ما لا يحصيه إلا الله...

إلىٰ أن قال رَحِمَهُ اللَّهُ: والمقصود أن الواجب علىٰ جميع المسلمين التعاونُ مع ولاة الأمور في الخير والصلاح؛ حتىٰ يحصل الخير، ويستتبَّ الأمن، ويقضىٰ علىٰ الظلم، وحتىٰ ينتصر المظلوم، وتؤدَّىٰ الحقوق؛ هذا هو الواجب علىٰ المسلمين التعاونُ مع الولاة والقضاة، ومع الدعاة إلىٰ الله، ومع كل مصلح في إيجاد الحق والدعوة إليه، وفي نصر المظلوم، وردع الظالم، وإقامة أمر الله، وفي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعوة إلىٰ الخير، والتخلص من الباطل...إلخ.

إلىٰ أن أورد في مقال طويل نصوصًا فيها النهي عن الخروج علىٰ ولاة أمر المسلمين، منها قولُ النبيِّ ﷺ لأصحابه رضي الله عنهم: «**إِنَّهُ سَيَلِي عَلَيكُم أُمَرَاءُ تَعرِفُونَ مِنهُم وَتُنكِرُونَ، قَالُوا: فَمَا تَأمُرُنَا يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُم بِالسَّيفِ؟ قَالَ: لَا، أَدُّوا إِلَيهِم حَقَّهُم وَاسأَلُوا اللهَ الَّذِي لَكُم**»[1].

وفي اللفظ الآخر: «**فُوا لَهُم بِمَا عَلَيكُم، وَاسأَلُوا اللهِ الَّذِي لَكُم**»[2].

---

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٢٥٨٨) (٦٦٤٤)، ومسلم (٣/ ١٤٧٢) (١٨٤٣)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٣/ ١٢٧٣) (٣٢٦٨)، ومسلم (٣/ ١٤٧١) (١٨٤٢)، من رواية أبي هريرة رضي الله عنه.

وفي لفظ آخر: «قَالَ: لَا، إِلَّا أَن تَرَوا كُفرًا بَوَاحًا عِندَكُم مِنَ اللهِ فِيهِ بُرهَانٌ»[١].

وفي اللفظ الآخر: «قَالَ: لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ»[٢]»[٣].

وأما ما يتعلق بنقده ونصيحته لمحمد المسعري وسعد الفقيه وابن لادن ومن سلك سبيلهم فقد قال رَحِمَهُ اللهُ:

«أما ما يقوم به الآن محمد المسعري وسعد الفقيه وأشباههما من ناشري الدعوات الفاسدة الضالة؛ فهذا بلا شك شرٌّ، وهم دعاة شرٍّ عظيم، وفساد كبير، والواجب الحذر من نشراتهم، والقضاء عليها، وإتلافها، وعدم التعاون معهم في أي شيء يدعو إلىٰ الشرِّ والفساد والباطل والفتن؛ لأن الله أمر بالتعاون علىٰ البرِّ والتقوىٰ لا بالتعاون علىٰ الفساد والشرِّ، ونشر الكذب، ونشر الدعوات الباطلة التي تسبِّب الفرقة واختلال الأمن إلىٰ غير ذلك.

هذه النشرات التي تصدر من الفقيه، أو من المسعري أو من غيرهما من دعاة الباطل ودعاة الشرِّ والفرقة يجب القضاء عليها، وإتلافها، وعدم الالتفات إليها، ويجب نصيحتهم وإرشادهم للحق، وتحذيرهم من هذا الباطل، ولا يجوز لأحد أن يتعاون معهم في هذا الشرِّ، ويجب أن ينصحوا وأن يعودوا إلىٰ رشدهم، وأن يدَعُوا هذا الباطل ويتركوه».

---

(١) سبق تخريجه (ص١٢٧) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٣/ ١٤٨١-١٤٨٢)(١٨٥٥)، من حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه.

(٣) انظر: مجموع فتاوىٰ ابن باز (٩/ ٩٨ وما بعدها إلىٰ ص ١٠٤).

إلىٰ أن قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ونصيحتي للمسعري والفقيه وابن لادن وجميع من يسلك سبيلهم أن يدَعوا هذا الطريق الوخيم، وأن يتَّقوا الله ويحذروا نقمته وغضبه، وأن يعودوا إلىٰ رشدهم، وأن يتوبوا إلىٰ الله مما سلف منهم، والله سبحانه وعد عباده التائبين بقبول توبتهم، والإحسان إليهم، كما قال ﷻ: ﴿قُلْ يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾ وَأَنِيبُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا۟ لَهُۥ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [الزمر: ٥٣-٥٤].

وقال سبحانه: ﴿وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١] والآيات في هذا المعنىٰ كثيرة» اهـ[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ **في جريدة المسلمون والشرق الأوسط (٩ جمادىٰ الأولىٰ ١٤١٧هـ)**: «إن أسامة بن لادن من المفسدين في الأرض ويتحرَّىٰ طرق الشرّ الفاسدة، وخرج عن طاعة وليِّ الأمر».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن ابن لادن والمسعري والفقيه ومن علىٰ شاكلتهم دعاة شرٍّ عظيم وفساد كبير، لابدَّ من التعاون مع كل مصلح لدحض الباطل ونصر الحق»[(٢)] اهـ

قلت: وهذا قليل من كثير من فتاوىٰ صاحب السماحة الشيخ عبد العزيز ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ وأجوبته المتعلقة ببيان حقوق ولاة الأمور من المسلمين علىٰ

(١) انظر: مجموع فتاوىٰ ابن باز (٩/ ١٠٠).

(٢) من جريدة الرياض: ١٥ شعبان ١٤٢٢ هـ، العدد رقم (١٢١٨٢).

رعاياهم ومدىٰ حاجتهم إلىٰ وجودهم، والمتعلقة أيضًا بالتحذير من محاولة الخروج عليهم بأي نوع من أنواع الخروج الذي لا ينتج عنه إلا الشرّ المستطير والأمر الخطير، وكم من توجيهات سديدة وإنذارات مفيدة قد وُجِّهت من حكام الديار السعودية وعلمائها إلىٰ أولئك الزائغين ومن سلك سبيلهم ليتوبوا إلىٰ رشدهم ويقلعوا عن إجرامهم واعتداءاتهم علىٰ الأنفس المعصومة والأموال المحرمة، فأبوا إلا الإصرار علىٰ الموبقات مع كثرة المواعظ والنداءات، وإنه لينطبق عليهم قول القائل:

لقد أسمعت لو ناديت حيًّا ولكن لا حياة لمن تنادي

ولو نارًا نفخت بها أضاءت ولكن أنت تنفخ في رماد

وبمثل الابتداء يكون الانتهاء؛ فالحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد خاتم الأنبياء وأشرف المرسلين وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

* * *

س٤٤: فضيلة شيخنا أرىٰ أنَّ لي الحق في أن أتمثل بقول الشاعر:

ولابدَّ من شكوىٰ إلىٰ ذي مروءة يواسيك أو يسليك أو يتوجَّع

وأنطلق فأشكو من صنيع جماعة معاصرة اتخذت لها منهجًا جديدًا ألا وهو جمع أخطاء صدرت من إخوانهم الدعاة من جماعة الإخوان المسلمين وآل قطب وجماعة التبليغ المجاهدين ومن نهج نهجهم، ونشروها في كتب مطبوعة؛ لينفروا النَّاس من هذه الجماعات لاسيما

الشباب منهم، ويجرحوهم، ولم يحسنوا بهم الظن ويحملوا كلامهم على خير المحامل، وقد سمَّت تلك الجماعة منهجها: «منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والرد على أهل الأخطاء»، فما جوابكم حيال هذا التصرف الصادر من الجماعة المذكورة أعزَّكم الله بطاعته، ووفَّقكم لقول الحق نصحًا للخلق؟ السائل / ع د خ ق.

الجواب:

الحمد لله القائل: ﴿إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦۚ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ٩١]، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له له النعمة وله الفضل وله الثناء الجميل الحسن: ﴿يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥].

وأشهد أنَّ سيدنا ونبيَّنا محمدًا عبد الله ورسوله، خيرُ من نصر الحق وحارب الباطل في شتَّى صوره، ودعا إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وتحلَّى بفضل ربِّه عليه بالخلق العظيم، صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه أولي الفضائل والمكارم والهدي القويم وسلَّم تسليمًا.

أمَّا بعد أيُّها السائل المستفيد: فإنَّه منذ سنوات مضت ظهرت أفكار كتبها مفكِّرون باسم الدعوة إلى الإسلام وإلى إقامة خلافة إسلامية، وباسم الغيرة على شريعة الإسلام -زعموا- حملت تلك الأفكار في ثناياها بدعًا مضلَّة، وأخطاء فاحشة، كان لها الأثر السيئ على منهج السلف الصالح وعقيدتهم، وقد حمل تلك الأفكار فرقٌ من بني جلدتنا نحن المسلمين من

داخل هذه البلاد وخارجها، فطفقوا يدرسونها ويحلِّلونها وينشرونها سرًّا وعلانية بدون تصفية ولا فرز لغثِّها من سمينها، ولا تمييز بين الحق والباطل، ولا بين السنة والبدعة، فحصلت فتنة لكثير من الناس في هذه البلاد وغيرها لاسيما الشباب منهم؛ ممَّا دعا بعض طلَّاب العلم السلفيين إلىٰ التنبُّه لهذه الأفكار المنشورة في كثير من وسائل النشر المقروءة والمسموعة، وذلك بعد تغافل مديد من أنصار منهج السلف وعقيدتهم، وحسن ظنّ منهم بالآخرين، واحتمالات لحاملي تلك الأفكار ومنظِّريها، فطاف طائفها، وتطاير شرر ضررها، حتىٰ بلغ السيل الزبىٰ كما يقال!

فقامت طائفة من أتباع المنهج السلفي من داخل بلادنا وخارجها يردُّون بالحجة والبرهان علىٰ أولئك الكتّاب الذين كتبوا ونشروا في نصرة مناهج أسسها قادة أحزاب ومنظمات وجماعات، كحزب الإخوان المسلمين، وجماعة القطبيين والسروريين، وجماعة التبليغ، وغيرها من الفرق التي سُميت بتلك الأسماء.

والمجيب علىٰ هذا السؤال ممن كتب في نصرة المنهج السلفي وإيضاحه عقيدة، وشريعة، ومنهج جهاد، ودعوة، وأدب، وسلوك، مستندًا في كلّ ما كتبت إلىٰ نصوص الكتاب والسنة بفهم العلماء الربانيين أهل العلم النافع والعمل الصالح والفقه في الدين.

وبجانب إيضاح المنهج السلفي السنيِّ المستمد من الوحي الكريم عرَّجت بالرد علىٰ الكثير من تلك الأفكار الخاطئة التي بثَّها قادة تلك

الأحزاب والفرق بالرد والتفنيد بالكلام المنثور والمنظوم؛ كما هو مدوَّن في مؤلفاتي التي تضمنت شيئين اثنين:

الأول: تبيان منهج السلف الصالح أهل الحديث والأثر وأتباعهم في العلم والعمل.

والثاني: تفنيد كل فكر يناوئ هذا المنهج المهضوم حقه من قبل السالف ذكرهم وغيرهم من أهل الضلال والفتن علىٰ اختلاف نحلهم وتباين أفكارهم، وكلما أنجزت مؤلَّفًا عرضته علىٰ نخبة من أهل العلم والفضل ليروا فيه رأيهم، فتأتيني ردودهم مؤيدة مباركة إما مهاتفة وإما مكاتبة، ثُمَّ متىٰ تمَّ لي طبع مؤلف وزَّعت منه علىٰ طلَّاب العلم من أهل القدرات العلمية والتجربة الدعوية من أجل ملاحظة ما تجب ملاحظته، أو إضافة ما تحسن إضافته، فلا أسمع منهم إلا خيرًا، ولا يبلغني إلا كذلك.

أيها السائل الناقد بدون علم! أتدري من الجماعة المعاصرة التي شكوت من صنيعها ووصفتها بأنها اتخذت لها منهجًا جديدًا، ووصفت منهجها الجديد بأنه تتبع أخطاء قوم، وتدوينها في كتب مطبوعة، ونشرها لينفروا الناس بزعمك من الجماعات التي ذكرتهم في السؤال؟

فأقول لك: علىٰ الخبير سقطت! فاسمع لصفات هذه الجماعة:

إنَّ هذه الجماعة هم أتباع السلف الصالح، والوارثون علمهم، وعملهم، ودعوتهم، وجهادهم، وهم الذين وقفوا في وجوه أهل البدع والضلال فردوا عليهم بالحجج والبراهين نصرةً للحق، ودحضًا للباطل، ورحمةً بالناس الذين لا قدرة لهم علىٰ التمييز بين السنن المضيئة، والبدع المضلَّة، ولا غرابة

أن يكون الصراع محتدمًا بين هاتين الطائفتين؛ أهل السنة والجماعة حقًّا، وبين أهل البدع والضلال صدقًا.

وحيث إن أهل الأهواء والبدع علىٰ اختلاف نحلهم واتجاهاتهم في كل زمان ومكان يحرصون علىٰ نشر بدعهم وأهوائهم، ويبذلون في سبيل ذلك كل غال ورخيص، ونفس ونفيس، بدون ملل ولا فتور؛ ليكونوا للباطل أنصارًا، ويثيروا علىٰ السنة الغراء دائمًا غبارًا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا، وينشرون جميلًا، وعندئذ قام أهل السنة العلماء الأخيار -وإن قلَّ عددهم في كلِّ زمان ومكان- في جميع الأقطار، فيلبسون لأمة الحرب -ولهم الحق في ذلك-، ويشهرون أسلحة الحجة والبرهان في وجوه أهل البدع والخذلان؛ لينصروا دين الله ويذبُّوا عن سنة رسول الله ﷺ، ويرحموا عباد الله علىٰ نور من الله يرجون ثواب الله؛ وهذه المعركة مسلَّم بها ومعلومة من النصوص الشرعية بالضرورة، من آخر القرن الأول إلىٰ يومنا هذا والحرب سجال بين الطائفتين.

فأمَّا أهل السنة فلهم -بفضل الله ورحمته وإحسانه- أجرُ المجاهدين في سبيل الله، وأمَّا أهل البدعة والهوىٰ فعليهم ما يستحقونه من إثم الصادِّين عن سبيل الله، وكتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ وكتب السلف ووثائق التأريخ وكتب التراجم والسير وكتب الملل والنحل خير شاهد علىٰ ما ذكرت ودوَّنت.

وبمناسبة الصراع المحتدم بين أهل السنة السلف الصالح وأتباعهم وبين أهل الأهواء والبدع علىٰ اختلاف فرقهم أريد أن أوضِّح لك أيُّها

السائل الناقد لأهل السنة بمثال:

ذلك أن العقيدة في هذه البلاد ومنهج الدعوة إلىٰ الله والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وبذل التناصح، وتحديد موقف الرعية من الراعي، وحكم البيعة للوالي المسلم والصبر عليه وإن جار، وسائر الأحكام الشرعية، والآداب المرعية، في كافة أبواب العلم والعمل؛ كلّ ذلك مصدرُه كتاب الله العزيز وصحيح السنة الكريمة المطهرة بفهم السلف الصالح أهل العلم النافع والعمل الصالح، بدءًا بالصحابة الكرام والتابعين لهم من القرون المفضلة من الأئمة الأعلام، وانتهاءً بالتابعين لأولئك الأمجاد بإحسان؛ أعني: الوارثين لعلمهم والعاملين كعملهم إلىٰ أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين.

وعلىٰ هذا الخط بفضل الله ورحمته قامت دولة آل سعود -رحم الله ميِّتهم ورزق حيَّهم حياة طيبة مباركة- من دورها الأول الذي قام به في البداية علمان فاضلان مجدِّدان أحدهما الشيخ محمد بن عبد الوهاب صاحب الحجة والبرهان والثاني محمد بن سعود صاحب السيف والسنان -رحمة الله عليهما- إلىٰ دورها الثالث الذي عاشت فيه أمة الجزيرة العربية ولا زالت تعيش فيه هي ومن كتب الله لهم من العباد في مشارق الأرض ومغاربها إلىٰ يومنا هذا؛ والذي ابتدأه الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ومعه نخبة من أهل العلم والفضل جنبًا إلىٰ جنب في التعاون علىٰ البر والتقوىٰ، وكان بدء دعوتهم علىٰ منهاج النبوة ولم يبدِّلوا تبديلًا، وكلُّ نفس ذائقة الموت، سُنة الله ولن تجد لسنة الله تبديلًا.

ولمَّا مات الإمام عبد العزيز نصير التوحيد وناشر الخير أتىٰ أبناؤه من بعده سعود وفيصل وخالد وفهد وعبد الله -أكرمهم الله بجنَّات النعيم إزاء ما قدموا لأمة محمد من الخير العظيم-، وكلما جاء واحد منهم ضرب النَّاس في ولايته بعطن، والخير الأخروي والدنيوي ينمو نموًا مطردًا، وكلّ واحد منهم يعتبر الملك تكليفًا ثقيلًا لعظم المسئولية لا تشريفًا جليلًا تتمتع به النفوس برهة من الزمن ثمّ تفارقه.

كان الجميع علىٰ منهج السلف عقيدة، وعبادة، ومعاملة، وأدبًا، وأخلاقًا، وحكمًا، وتحاكمًا، ومنهج دعوة إلىٰ الله، ولم يبدِّلوا تبديلًا -والكمال لله، وهو عند البشر عزيز-.

ثمَّ إنَّه وفدت إلينا مناهج من خارج البلاد وشرقت فرق لها أفكار -وهم قلّة بالنسبة لسكان هذه البلاد-، فطفقت تلك الفرق تنشر تلك المناهج التي تخالف في جُلِّ بنودها المنهج السلفي الأصيل الذي قامت عليه دولتنا وبلادنا بنية صادقة وتعاون بناء، وينعم به الجميع؛ بل وينعم به كلّ من وفد إلىٰ هذه البلاد.

ثمَّ إنَّ تلك الفرق كما أسلفت تبنَّت أفكارًا بشرية يحارب معظمها العلوم الشرعية، ولتتضح الرؤية تمامًا نذكر بعض أسماء تلك الفرق كجماعة التبليغ مثلًا، وجماعة الإخوان المسلمين علىٰ حسب تسمية قادتهما لهما!! ثمَّ المنظمة القطبية، والمنظمة السرورية، كلّ هذه المذكورات وافدة من الخارج؛ إذ إنَّ بلادنا ما كانت تعرف تعدد فرق وأحزاب، ولا تعرف تلك الألقاب التي سمعت ورأيت؛ بل هي جماعة واحدة تسير علىٰ منهاج النبوة

وهدي السلف -رحمهم الله- ولا نَدَّعي لها الكمال، فكان في المناهج المذكورة شيء خطير من البدع والضلالات والسلبيات، وأهلها ينشرونها علىٰ قدم وساق؛ ليزحزحوا المنهج السلفي، ويضعوا مكانه تلك المناهج ذات الأخطاء الشهيرة، والبدع الكثيرة، والضلالات الخطيرة، فكان الأمر كما أسلفت قام أتباع السلف بالرد علىٰ تلك المناهج المذكورة آنفًا، والدحض لتلك الأفكار بنصوص الوحي المنيف والشرع الإلهي الشريف؛ ولابدَّ من هذا وإلا خربت الدنيا والدين.

وبحث هذا مُفصَّل في كتب التفسير والسنن والعقائد لا ينكره أو يستغربه إلا غافل أو جاهل بنصوص الكتاب والسنة ومواقف سلف هذه الأمة.

ولضحالة علمك أيُّها السائل بمباحث هذا الفن اعتبرت الردود الصادرة من أهل الحق والسنة علىٰ أهل الهوىٰ والبدعة صراعًا مقيتًا، واعتبرت إظهار عيوب أهل البدع وهتك أستارهم ليعرفهم الناس تجريحًا، وإساءةً للظنون بهم، بدون وزن للقضية بميزان الشرع الشريف، ولا طلبت من أولي العلم بنصوص الكتاب والسنة وهدي سلف هذه الأمة إذ كنت جاهلًا أن يبينوا لك من هم أهل الحق الشرفاء: أهم الجماعة التي اتهمتها بالاعتداء علىٰ جماعة الإخوان وجماعة التبليغ -كما قلت- ومن لفَّ لَفَّهم أم هم من بذلت جهدك في الدفاع عنهم من الفرق المتفرقة والأحزاب المتعددة؟!

فلو أنك سألت أهل العلم والسنة عن موضوع مشروعية خوض معركة الردود الصادرة من أتباع السلف في عصرنا الحاضر علىٰ أهل البدع في زماننا، وبيان أخطائهم الخطيرة؛ لوجدت من يجيبك بما يكفي ويشفي،

ولكنك لم تفعل، ولو أنك فعلت لقالوا لك: إنَّ الردود علىٰ المخالفين لشرع الله القويم من مبتدعين وجاهلين ومبطلين من أصول الإسلام؛ لما فيها من الدفاع المجيد عن بيضته المحترمة من الأخطار الخارجية والداخلية، ولما فيها من التصفية والتنقية للحق الذي أنزله الحق -جلَّ وعلا- من قتام الباطل الطارئ عليه من فعل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وكيد الخائنين.

وإذ كان الأمر كذلك؛ فأرىٰ لزامًا عليَّ أن أسوق أمثلة نيِّرة تدل علىٰ أنّ الردود علىٰ من سبقت صفاتهم آنفًا أمرٌ واردٌ، إمَّا علىٰ سبيل الوجوب، وإمَّا علىٰ سبيل الاستحباب، وقد جاءت بذلك نصوص وآثار كثيرة جدًّا ترغِّب في ذلك وتحثُّ عليه؛ بل وتلزم القادرين المؤهلين به، ولكنَّ أكثر الناس لا يعلمون!

فإلىٰ نموذج من الأمثلة:

١- ما جاء في القرآن الكريم في بيان مواقف الأنبياء والمرسلين مع أممهم، التي تتجلَّىٰ في دعوتهم إلىٰ الخير، وزجرهم عن الشر، والتشريد بهم من خلفهم لعلهم يذَّكرون، وتفنيد شبههم، وبيان ضلالاتهم؛ كما هو موضَّح في آيات القصص القرآني -وما أكثرها- الذي تؤخذ منه العظات والعبر، كما يؤخذ منه جليًّا أنَّ الرسل الكرام والأنبياء العظام ردُّوا علىٰ المشركين بحجج الوحي المبين حتىٰ حطَّموا أباطيلهم وفنَّدوا شبههم، وتبعهم علىٰ ذلك العلماء الأعلام الوارثون لعلمهم، والآخذون بسُنتهم في حياتهم وبعد مماتهم.

٢- ما جاء في السنة المطهرة القولية، والعملية، والسيرة النبوية العطرة،

وسيرة الخلفاء الراشدين الصائبة النيرة، وسائر الأصحاب الذين أثنىٰ الله عليهم ورسوله في صحيح السنة ومحكمات الكتاب، وذلك باب واسع، والأدلة منه علىٰ المطلوب أكثر من أن تعدَّ وتحصر، وأشهر من أن تسجل وتذكر، وهذه نماذج منها:

أ- ما جاء في الصحيحين أنَّ النبيَّ ﷺ قال للذي قال له يوم حنين: «اعدل»، فقال له ﷺ رادًّا عليه مخالفته المنكرة: «**فَمَن يَعدِل إِذَا لَم يَعدِلِ اللهُ وَرَسُولُهُ؟! رَحِمَ اللهُ مُوسَىٰ فَقَد أُوذِي بِأَكثَرَ مِن هَذَا فَصَبَرَ**» هذه رواية البخاري[١].

وفي رواية لمسلم: «أنّ رسول الله ﷺ كان يقسم بعض العطايا علىٰ بعض أصحابه دون البعض تأليفًا لهم، فجاء رجل كثّ اللحية، غائر العينين، ناتئ الجبين، فقال: اتَّقِ اللهَ يَا مُحَمَّدُ وَاعدِل! فَقَالَ ﷺ: **فَمَن يُطِعِ اللهَ إِن عَصَيتُهُ، أَيَأمَنُنِي عَلَىٰ أَهلِ الأَرضِ وَلَا تَأمَنُونِي؟!**

ثُمَّ أَدبَرَ الرَّجُلُ، فَقَالَ خَالِدُ بنُ الوَلِيدِ: دَعنِي أَضرِب عُنُقَهُ، فَقَالَ ﷺ: **إِنَّ مِن ضِئضِئِ هَذَا قَومًا يَقرَءُونَ القُرآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُم، يَقتُلُونَ أَهلَ الإِسلَامِ وَيَدَعُونَ أَهلَ الأَوثَانِ، لَئِن أَدرَكتُهُم لَأَقتُلَنَّهُم قَتلَ عَادٍ**»[٢].

٣- كما ردَّ النبيُّ ﷺ علىٰ جماعة سألوا عن أعماله فتقالُّوها، فحرَّموا علىٰ أنفسهم المطاعم والمناكح، وهضموا حقوق النفس وحقوق الغير؛

(١) (٣/ ١١٤٨) (٢٩٨١)، ورواه مسلم (٢/ ٧٣٩) (١٠٦٢) نحوه، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.
(٢) (٢/ ٧٤١) (١٠٦٤)، ورواه البخاري (٣/ ١٢١٩) (٣١٦٦) نحوه، من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

حرصًا منهم علىٰ الإكثار من أعمال الخير، فردَّ عليهم مبيِّنًا لهم خطأهم بأسلوب يحمل الترهيب الصريح، وأرشدهم إلىٰ رحابة السنة ممثَّلة في هديه العظيم وسلوكه القويم وخلقه الكريم.

والأمثلة من السنة الكريمة في هذا الباب كثيرة، والمواقف النبوية ثابتة في محاصرة أهل الأهواء، وواضحة في البراءة من أهل البدع وحملة الأوزار، وزاخرة بشأن الرد علىٰ أهل الأخطاء والابتداع، حتىٰ ولو اقتضت المصلحة هجرهم وزجرهم؛ فليهجروا ويزجروا حتىٰ يستريح برٌّ ويستراح من فاجر.

وفي هذا السياق قال الشيخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد ردَّ النبيُّ ﷺ مجموعة كبيرة من الأقوال والأفعال الشركية، والبدعية، والمنكرة سواء كانت بحضرته، أو أنَّها بلغته، وقد انتظمت أبواب التوحيد مجموعة منها»[١].

٤- كما ثبت عنه ﷺ أنَّه قرن قتال المؤوِّلين للقرآن بالتأويل المذموم بقتال الكفار؛ وذلك فيما روىٰ الإمام أحمد وأبو يعلىٰ والنسائي والحاكم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال ﷺ: «**إِنَّ مِنكُم مَن يُقَاتِلُ عَلَىٰ تَأوِيلِ هَذَا القُرآنِ كَمَا قَاتَلتُ عَلَىٰ تَنزِيلِهِ. فَاستَشرَفنَا وَفِينَا أَبُو بَكرٍ وَعُمَرُ** رضي الله عنهما **فَقَالَ: لَا، وَلَكِنَّهُ خَاصِفُ النَّعلِ -يَعنِي عَلِيًّا** رضي الله عنه**-**»[٢].

(١) انظر كتابه: الرد علىٰ المخالف من أصول الإسلام (ص٢٧).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣/ ٣٣) (١١٣٠٧)، و(٨٢) (١١٧٩٠)، والنسائي في الكبرىٰ (٥/ ١٥٤) (٨٥٤١)، وفي «خصائص علي» (١٥٦)، وأبو يعلىٰ في مسنده (٢/ ٣٤١) (١٠٨٦)، والحاكم في المستدرك (٢/ ١٤٩) (٢٦١٤). وصححه ووافقه الذهبي.
=

٥- ومنه في الزجر والتهديد بأبلغ من الردود: ما رواه ابن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «يَخرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَومٌ أَحدَاثُ الأَسنَانِ، سُفَهَاءُ الأَحلَامِ، يَقُولُونَ مِن خَيرِ قَولِ النَّاسِ يَمرُقُونَ مِنَ الإِسلَامِ كَمَا يَمرُقُ السَّهمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، مَن لَقِيَهُم فَلْيَقتُلهُم؛ فَإِنَّ فِي قَتلِهِم أَجرًا عِندَ اللهِ ﷻ»[1].

وأمَّا الأمثلة الواردة عن السلف في عصورهم المتباينة سابقًا ولاحقًا لهذا الموضوع فكثيرة جدًّا، وما ذلك إلا لأهميته وأنَّه من أصول الإسلام؛ من ذلك:

=

وصححه ابن حبان كما في الإحسان (١٥/ ٣٨٥، برقم ٦٩٣٧).

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ١٨٢): «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، غير فطر بن خليفة، وهو ثقة». وصححه الشيخ الألباني؛ انظر: السلسلة الصحيحة، الحديث رقم (٢٤٨٧).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١٠/ ٥٣٦)، وأحمد (١/ ٤٠٤) (٣٨٣١)، والترمذي برقم (٢١٨٨)، وابن ماجه برقم (١٦٨)، وأبو يعلىٰ في مسنده (٩/ ٢٧٧) (٥٤٠٢)، والآجري في «الشريعة» (ص٣٢).

قال الترمذي: «وفي الباب عن علي وأبي سعيد وأبي ذر، وهذا حديث حسن صحيح، وقد روي في غير هذا الحديث عن النبي ﷺ حيث وصف هؤلاء القوم الذين يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، إنما هم الخوارج الحرورية وغيرهم من الخوارج».

وصححه الشيخ الألباني في صحيح ابن ماجه برقم (١٣٨).

قلت: الأحاديث عن علي وأبي سعيد وأبي ذر رضي الله عنهم التي أشار إليها الترمذي رحمه الله؛

حديث علي: رواه البخاري (٦/ ٢٥٣٩) (٦٥٣١- البغا)، ومسلم (٢/ ٧٤٦) (١٠٦٦).

وحديث أبي سعيد: رواه البخاري (٤/ ١٥٨١) (٤٠٩٤- البغا)، ومسلم (٢/ ٧٤٢) (١٠٦٤).

وحديث أبي ذر: رواه مسلم (٢/ ٧٥٠) (١٠٦٧).

ما رواه الآجري عن سليمان بن يسار -رحمهما الله- قال: «إنَّ رجلًا من بني تميم يقال له: صَبِيغُ بن عِسل قدم المدينة وكان عنده كتب، فجعل يسأل عن متشابه القرآن، فبلغ ذلك عمر ﷺ فبعث إليه وقد أعدَّ له عراجين النخل، فلمّا دخل عليه جلس، فقال له عمر ﷺ: من أنت؟ قال: أنا عبد الله صَبِيغ، فقال عمر: وأنا عبد الله عمر! ثمَّ أهوىٰ إليه فجعل يضربه بتلك العراجين، فما زال يضربه حتىٰ شجَّهُ، فجعل الدم يسيل علىٰ وجهه، فقال: حسبك يا أمير المؤمنين! فقد ذهب واللهِ الذي كنت أجده في رأسي»[1].

قلت: رضي الله عن الفاروق، لقد جمع لهذا المبتدع بين الرد عليه، والتعزير البليغ له، ونفيه من المدينة، وتحذير الناس من مجالسته، وما أشبه الليلة بالبارحة! فكم من فرق في عصرنا هذا يحتاجون إلىٰ عراجين كمثل عراجين عمر ﷺ التي أعدَّها لصبيغ صاحب الزيغ، وأدَّبه بها حتىٰ أظهر التوبة من بدعته، وأمسك عن نشرها، ووعد بعدم ترويجها.

ومنه: **ما جاء في مسند الدرامي عن عمر بن يحيىٰ** قال: سمعت أبي يحدث عن أبيه قال: «كنَّا نجلس علىٰ باب عبد الله بن مسعود قبل صلاة الغداة (الفجر)، فإذا خرج مشينا معه إلىٰ المسجد، فجاءنا أبو موسىٰ الأشعري فقال: أَخَرج عليكم أبو عبد الرحمن بعد؟ قلنا: لا، فجلس معنا حتىٰ خرج، فلمَّا خرج قمنا إليه جميعًا، فقال: يا أبا عبد الرحمن، إنِّي رأيت في المسجد

(١) أخرجه الآجري في الشريعة (ص ٣٧)، وأخرجه الدارمي في سننه (١/ ٦٦) (١٤٤)، واللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٦٣٥) برقم (١١٣٧ و١١٣٨).

آنفًا أمرًا أنكرته، ولم أر والحمد لله إلا خيرًا! قال: فما هو؟ قال: إن عشت فستراه؛ رأيت في المسجد قومًا حِلَقًا جلوسًا ينتظرون الصلاة، في كلِّ حلقة رجل، وفي أيديهم حصىٰ، فيقول: كبِّروا مائة مرَّة فيكبِّرون مائة، فيقول: هلِّلوا مائة مرَّة فيهلِّلوا مائة، فيقول: سبِّحُوا مائة مرَّة فيسبِّحون مائة، قال: فماذا قلت لهم؟ قال: ما قلت لهم شيئًا انتظار رأيك أو انتظار أمرك، قال: أفلا أمرتهم أن يعدُّوا سيئاتهم، وضمنت لهم ألَّا يضيع من حسناتهم شيء.

ثمَّ مضىٰ ومضينا معه حتىٰ أتىٰ حلقة من تلك الحلق فوقف عليهم فقال: ما هذا الذي أراكم تصنعون؟ فقالوا: يا أبا عبد الرحمن حصىٰ نعدّ به التكبير والتهليل والتسبيح والتحميد، قال: فعدُّوا سيئاتكم فأنا ضامن ألَّا يضيع من حسناتكم شيء، ويحكم يا أمة محمد! ما أسرع هلكتكم! هؤلاء أصحابه متوافرون، وهذه ثيابه لم تبل، وآنيته لم تكسر، والذي نفسي بيده إنكم لعلىٰ ملَّةٍ هي أهدىٰ من ملَّة محمد، أو مفتتحو ضلالة، قالوا: واللهِ يا أبا عبد الرحمن ما أردنا إلا الخير! قال: وكم من مريد للخير لن يصيبه، إنّ رسول الله ﷺ حدَّثنا أن قومًا يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، وايم الله لا أدري لعلّ أكثرهم منكم»[1].

ومن ذلك: ما رواه مسلم في صحيحه: عن يحيىٰ بن يعمر وحميد بن عبد الرحمن، قال يحيىٰ لعبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «إنَّه قد ظهر قِبَلنا ناس يقرءون القرآن، ويتقفَّرون العلم، وذكر من شأنهم أنهم يزعمون: لا قدر،

---

(١) أخرجه الدارمي في سننه (١/ ٧٩) (٢٠٤).

وأنّ الأمر أُنُف، قال ابن عمر: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برآء مني، والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أنّ لأحدهم مثل أحد ذهبًا فأنفقه ما قبل الله منه حتىٰ يؤمن بالقدر»[١].

وغير عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم كثير ممن تصدّىٰ للرد علىٰ كلّ صاحب بدعة نجمت في عصرهم المجيد؛ سواء بدعة القدر، أو بدعة الخوارج، أو بدعة الرفض، أو بدعة النصب، أو بدعة الاعتزال، أو بدعة الإرجاء، أو غير ذلك من البدع المحدثة، لم يتساهلوا في الرد عليهم بل كشفوا منهم الأسرار، وهتكوا عنهم الأستار، وأخزوهم علىٰ منابر دعوة الإسلام بالحجج الواضحة كالصواعق المنزلة، فاندحرت البدع، وقمع أهلها وذلُّوا ولم تقم لهم قائمة؛ بل منهم من قُتل، ومنهم من أعلنوا عنه شرَّه وضلاله.

ومشىٰ علىٰ هذا الخط التابعون رحمهم الله حيث قاموا في وجوه أهل الابتداع والتضليل بكلّ ما يتطلبه المقام من القتل لقادتهم، والقذف بالحجج النيرة علىٰ باطلهم بدون ملل ولا فتور؛ لأنّهم يعتبرون ذلك جهادًا عظيمًا في سبيل الله لما فيه من نصر السنة وإظهار صفائها ونقائها، وقمع البدعة وكسر شأفة أهلها.

وإن كان لابدَّ لكل علم من وارث؛ فالأخيار يرثون العلم النافع الذي يثمر العمل الصالح، والأشرار يرثون شر أهل البدع الممثَّل في بث

---

(١) (١/٣٦) (٨).

شهواتهم، ونشر شبهاتهم إذ هذه بضاعتهم، كما قال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الفِصل» محذِّرًا من شرِّهم: «فاعلموا -رحمكم الله- أنّ جميع فرق الضلالة لم يُجرِ الله قطُّ علىٰ أيديهم خيرًا، ولا فتح علىٰ أيديهم من بلاد الكفر قرية، ولا رفعت علىٰ أيديهم للإسلام راية، بل ما زالوا يسعون في قلب نظام المسلمين، ويفرِّقون كلمة المؤمنين، ويسلُّون سيوفهم علىٰ أهل الدين، ويسعون في الأرض مفسدين»[1].

ولقد استمر النزال بين أهل الحق والسنة وبين أهل الهوىٰ والبدعة إلىٰ يومنا هذا، كلما خرج منهم عُنُق قُطع: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧]. ولولا من يقيمه الله في كلّ زمان ومكان من العلماء الربانيين لرد باطل المبتدعين وزيغ الزائغين؛ لفسدت الأرض، ولكن الله ذو فضل علىٰ العالمين.

والأمثلة في هذا الموضوع مدوَّنة في كتب هذا الفن الجليل الذي لا يقوم به إلا أنصار الحق وصفوة البشر من الخلق، جعلنا الله منهم بمنِّه وكرمه.

وقلت أيُّها السائل في سؤالك متوجِّعًا ومتألِّمًا وشاكيًا من صنيع الجماعة التي قامت بالردود علىٰ أهل الأخطاء والبدع، إذ قلت: إنهم يريدون تجريحهم، وتنفير الناس عنهم، ولم يحسنوا بهم الظن.. إلىٰ آخر ما أمليت في السؤال.

---

(١) (٥/٩٨).

والحقيقة أنك تكلمت بقدر ما عندك من العلم الذي لا يغني من الحق شيئًا!

وأنا أقول لك:

وما المانع أيها السائل من جرح المجروحين من مفسدين في الأرض، وزائغين عن الحق، ومبتدعين في الشرع؟

والجواب: عند كلّ منصف أنّه لا مانع من ذلك كلّه بشروطه وضوابطه التي لا تخفىٰ علىٰ أولي النهىٰ، وأساس تلك الشروط والضوابط أن يكون الباعث علىٰ جرح المجروحين، وكشف الستر عن أصحاب الأهواء والمبتدعين هو النصح للمسلمين، وحراسة الدين القويم، وأمامك يا أخانا العزيز وبين يديك كتب الجرح والتعديل، وكتب الضعفاء والمتروكين، وكتب العقائد، وكتب الردود، انظرها فإنك ستجدها حافلة بإطلاق جهابذة السنة وأنصار الحق الجرح علىٰ اختلاف ألقابه علىٰ المجروحين، وإطلاق الظلم علىٰ الظالمين، وإطلاق البدعة والهوىٰ علىٰ المبتدعين، وهم عندهم من المسلمين، ولكنهم يرون أنّ وصفهم بما ذُكر من الدين إن كان الغرض منه النصح للمسلمين وحراسة الحق المبين من بدع المبتدعين وزيغ الزائغين كما أسلفت ذلك قريبًا، ولم يُنقل عن أحد منهم أنّه يعتبر ذلك من الغيبة المحرَّمة كما لا يعتبره أكلًا للحوم المسلمين، بل كان يقول قائلهم[1]: «تعالوا حتىٰ نغتاب في الله».

---

(١) هو شعبة، من سادة النقاد؛ انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (١ / ٨١-٨٤).

ورحم الله القائل:

الــذم لــيس بغيــبة فــي ســتة مــتظلّم ومعــرِّف ومحــذِّر
ومجاهــرٍ فــسقًا ومــستفت ومــن طلــب الإعانــة فــي إزالــة منكــر

ورحم الله إمامَي أهل السنة والجماعة في عصريهما أحمد بن حنبل وابن تيمية، اللذَيْن كانا يريان أنّ ضرر أهل الأهواء والبدع أعظم من ضرر العدو المحارب للمسلمين، واستمع إلىٰ بعض ما يقررانه:

قال الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ما نصه: «ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة؛ فإنَّ بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتىٰ قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: إذا قام وصلىٰ واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنَّما هو للمسلمين؛ هذا أفضل.

فبيَّن أنَّ هذا نفع عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته، ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم علىٰ ذلك واجب علىٰ الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب، فإنَّ هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعًا، وأمّا أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداءً»[(١)].

ثُمَّ استمع أيضًا أيُّها السائل إلىٰ ما يقرِّره أسد بن موسىٰ -أسد السنة-

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢٨/ ٢٣١-٢٣٢).

في رسالته إلىٰ أسد بن الفرات في هذا الموضوع حيث قال ما نصُّه: «اعلم يا أخي أنَّ ما حملني من الكتاب إليك إلا ذِكرُ أهل بلدك من صالح ما أعطاك الله من إنصافك الناس، وحسن حالك مما أظهرت من السنة، وعيبك لأهل البدع، وكثرة ذكرك لهم، وطعنك عليهم، فقمعهم الله بك، وشدَّ بك ظهر أهل السنة، وقوَّاك عليهم بإظهار عيبهم، والطعن عليهم، فأذلَّهم الله بيدك وصاروا ببدعتهم مستترين، فأبشر يا أخي بثواب ذلك واعتدَّ به من أفضل حسناتك من الصلاة والقيام والجهاد، وأين تقع هذه الأعمال من إقامة كتاب الله تعالىٰ، وإحياء سنة رسول الله ﷺ ... إلىٰ أن قال: وإيَّاك أن يكون لك من أهل البدع أخٌ أو جليس أو صاحب؛ فإنّه جاء في الأثر: من جالس صاحب بدعة نزعت منه العصمة، ووكل إلىٰ نفسه، ومن مشىٰ إلىٰ صاحب بدعة فقد مشىٰ في هدم الإسلام»[١].

وكم لتلك النصوص وهذه الآثار من نظائر في هذا الموضوع قد دوِّنت في كتب خاصة بها وغير خاصة، وفي كتب الأجوبة السديدة لراقم هذا الجواب نصيب من ذلك.

إذا علم هذا فأصخ يا أيُّها السائل لنماذج يسيرة من جرح أئمة الحديث والنقد لمن يستحق الجرح والنقد وهي مأخوذة من كتب هذا الفن، وليكن في البال أنَّ كلًّا من الجارح والمجروح من المسلمين، ولكن الله فضَّل الجارحين علىٰ المجروحين، ورفع قدرهم؛ لأنهم حماة شرعه وأنصار دينه

(١) الاعتصام (١ / ١٠٧).

بحكمة وبصيرة.

* **فمن كتاب ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ:**

١- إبراهيم بن عبد الواحد البكري، قال الذهبي: لا أدري من هو ذا، أتىٰ بحكاية منكرة.

٢- إبراهيم بن عبد السلام: يروي عن ابن رواد المكي، ضعفه ابن عدي، وقال عنه أنه يسرق الحديث.

٣- إبراهيم بن عثمان الكاشغري: فيه تشيع، وفي دينه رقة.

٤- إبراهيم بن علي الرافعي أبو إسحاق: قال عنه الدارقطني: ضعيف.

٥- أبو العلاء المعري: له شعر يدل علىٰ الزندقة.

٦- أحمد بن عبد الرحمن الجحدري: ضعيف يسرق الحديث.

٧- أحمد بن عطاء الهجيمي: قال الدارقطني: متروك.

٨ - إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت الأنصاري: قال البخاري والدارقطني: منكر الحديث.

٩- إسماعيل بن محمد بن يوسف أبو هارون: قال ابن حبان: يسرق الحديث، لا يجوز الاحتجاج به، وقال ابن الجوزي: أبو هارون كذاب.

١٠- أصرم بن حوشب أبو هشام قاضي همدان: هالك، قال عنه يحيىٰ: كذاب، وقال الدارقطني: منكر الحديث، وقال ابن حبان: يضع الحديث.

١١- بشر بن غالب الكوفي: قال الأزدي: متروك.

١٢- بشر بن غياث المريسي: مبتدع ضال، لا ينبغي أن يروىٰ عنه ولا كرامة.

١٣- بشر بن ميمون الخراساني: كتب عنه أحمد بن حنبل وتركه، وقال البخاري: يتهم بالوضع، وقال الدارقطني وغيره: متروك الحديث، وقال ابن معين: اجتمعوا علىٰ طرح حديثه.

١٤- تمام بن بزيغ: يكنىٰ أبا سهل، قال الدارقطني: متروك.

١٥- حبيب بن أبي الأشرس:قال أحمد والنسائي: متروك.

١٦- حبيب بن أبي حبيب الخرائطي: قال ابن حبان وغيره: كان يضع الحديث.

١٧- محمد بن الفرخان بن روزبة: قال الخطيب: كان غير ثقة، وقال الذهبي: له خبر كذب في موضوعات ابن الجوزي في باب الدجاج والحمام.

١٨- محمد بن كَرَّام السجستاني، العابد المتكلم شيخ الكرامية: قال الذهبي: ساقط الحديث علىٰ بدعته، أكثر عن أحمد الجويباري، ومحمد ابن تميم السعدي؛ وكانا كذابين، وقال ابن حزم عنه: قال ابن كرَّام؛ الإيمان قول باللسان، وإن اعتقد الكفر بقلبه فهو مؤمن. قلت (الذهبي): هذا منافق محض في الدرك الأسفل من النار قطعًا.

١٩- محمد بن يونس الحارثي: عن قتادة، قال الأزدي: متروك.

٢٠- محمود بن عمر الزمخشري: المفسر النحوي، صالح، لكنه داعية إلىٰ الاعتزال، أجارنا الله منه، فكن حذرًا من كشَّافه.

هذه عشرون ترجمة أوردتها من ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي من التراجم التي تمَّ نقدها وتجريح المجروحين فيها البالغة أحد عشر ألفًا وثلاثًا وخمسين ترجمة.

*** ومن كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين للإمام الحافظ ابن حبان التميمي البستي:**

عبيد الله بن زحر الضمري الإفريقي: قال ابن حبان: منكر الحديث جدًّا، يروي الموضوعات عن الأثبات.

عبيد الله بن الوليد الوصافي: من أهل الكوفة، منكر الحديث جدًّا استحق الترك.

عبيد الله بن سفيان الغداني أبو سفيان الصواف: من أهل البصرة، كان يأتي عن الثقات بالمعضلات، قال فيه ابن معين: كذّاب.

عمرو بن عبيد بن كيسان بن باب أبو عثمان: جالس الحسن سنين كثيرة، ثمّ أحدث ما أحدث من البدع، واعتزل مجلس الحسن ومعه جماعة فسموا المعتزلة، كان عمرو داعية للاعتزال، ويشتم أصحاب رسول الله ﷺ، ويكذب مع ذلك في الحديث توهمًا لا تعمدًا.

عمرو بن شعيب الجعفي: كنيته أبو عبد الله، كان رافضيًّا يشتم أصحاب رسول الله ﷺ، وكان ممن يروي الموضوعات عن الثقات في فضل أهل البيت وغيرهم، لا يحل كتابة حديثه إلا علىٰ وجه التعجب.

عمرو بن هاشم أبو مالك الجنبي: كان ممن يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج بخبره.

عمرو بن بكر السكسكي: لا يحل الاحتجاج به.

عمرو بن الأزهر العتكي أبو سعيد الحداد: كان ممن يضع الحديث علىٰ الثقات، ويأتي بالموضوعات عن الأثبات.

عمرو بن خليف الحتاوي أبو صالح: كان ممن يضع الحديث.

عثمان بن رشيد: التنكب عن روايته أولىٰ من الاحتجاج به، وقال ابن معين: ضعيف.

عثمان بن سعد: لا يجوز الاحتجاج به.

علي بن هاشم بن البريد: كان غاليًا في التشيع، ممن يروي المناكير عن المشاهير.

عيسىٰ بن أبي عيسىٰ الخياط: كان سيئ الفهم والحفظ، كثير الوهم فاحش الخطأ، استحق الترك لكثرته.

عيسىٰ بن ميمون القرشي: يروي عن الثقات أشياء كأنها موضوعات، فاستحق مجانبة حديثه والاجتناب عن روايته وترك الاحتجاج لما يروي؛ لما غلب عليه من المناكير.

عيسىٰ بن قرطاس الأسدي: كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، لا يحل الاحتجاج به.

عيسىٰ بن ماهان التميمي الرازي: كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير.

عمران بن يزيد التغلبي: منكر الحديث.

عمران بن عبد العزيز الزهري: منكر الحديث جدًّا.

عاصم بن ضمرة السلولي: كان رديء الحفظ، فاحش الخطأ.

عبد القدوس بن حبيب الكلاعي: كان يضع الحديث عن الثقات، لا يحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه.

* ومن كتاب «الضعفاء والمتروكين» لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي الواعظ البغدادي:

١- آدم بن عيينة أخو سفيان: قال أبو حاتم الرازي: لا يحتج بحديثه يأتي بالمناكير.

٢- أبان بن إسحاق المدني: يروي عن الصباح بن محمد، قال أبو الفتح الأزدي: متروك.

٣- أبان بن تغلب الكوفي: قال السعدي الجوزجاني: زائغ مذموم المذهب مجاهر، وقال ابن عدي: كان غاليًا في التشيع، وهو في الرواية صالح لا بأس به.

٤- أبان بن جبلة: يروي عن أبي إسحاق، قال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: مجهول منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: ضعيف.

٥- أبان بن أبي عياش (فيروز)، وقيل (دينار)، ويكنىٰ أبا إسماعيل: قال فيه شعبة: لأن أزني أحب إلي من أن أحدث عن أبان بن أبي عياش، وقال أحمد بن حنبل: لا يكتب عنه، كان منكر الحديث. وقال يحيىٰ بن معين: هو متروك، ليس حديثه بشيء. وقال النسائي والرازي والدارقطني: هو متروك.

٦- إبراهيم بن إسماعيل: قال فيه أحمد بن حنبل: هو ضال مضل.

٧- إبراهيم بن حرب العسقلاني: قال العقيلي: حدَّث بمناكير.

٨- إبراهيم بن زيد الأسلمي: قال ابن حبان: يروي عن مالك ما لا أصل له من حديث الثقات، لا يحل الاحتجاج به بحال.

٩- حاتم بن أنيس بن أبي يحيىٰ: قال يحيىٰ: لا يكتب حديثه، ليس هو بشيء.

١٠- حجاج بن روح الواسطي: قال يحيىٰ: ليس بشيء. وقال الدارقطني: متروك.

١١- سكين بن أبي سراج: يروي عن عبد الله بن دينار ، قال أبو علي الحافظ: منكر الحديث. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات.

١٢- سلام أبو سلَّام: عن حماد بن أبي سليمان، قال الأزدي: متروك الحديث.

١٣- سلم بن إبراهيم الوراق: يحدِّث عن عكرمة بن عمار ومبارك ابن فضالة، قال يحيىٰ بن معين: كذَّاب.

١٤- سلمة بن صالح الأحمر أبو إسحاق الواسطي القاضي: قال أحمد ويحيىٰ: ليس بشيء. وقال أبو داود والنسائي والأزدي: متروك. وقال الرازي: ذاهب الحديث. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال ابن حبان: لا يحلُّ كتب حديثه إلا تعجبًا.

١٥- سليمان أبو إدام: قال النسائي: متروك الحديث.

١٦- سليمان بن محمد الدمشقي القرشي الواسطي: يروي عن الوليد ابن مسلم، ضعفه النسائي، وقال ابن أبي حاتم: كتب عنه أحمد ويحيىٰ، ثمَّ تغير وأخذ في الشرب والمعازف، فتُرك، وكذبه يحيىٰ.

١٧- سليمان بن جنادة بن أبي أمية الدوسي: يروي عن أبيه، روىٰ عن بشر بن رافع، قال البخاري والرازي: منكر الحديث. وقال ابن حبان:

لا أدري البليَّة من أيهما.

١٨- سليمان بن حكم بن عوانة الكلبي الواسطي: يروي عن الأعمش، قال يحيىٰ: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف.

١٩- عثمان بن أبي العاتكة أبو حفص القاص: قال يحيىٰ: ليس بشيء، وقال النسائي: ضعيف.

٢٠- عمرو بن واقد الدمشقي النصري مولىٰ قريش: قال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو مسهر ودحيم: ليس بشيء، وقال النسائي والدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: يقلب الأسانيد، ويروي المناكير عن المشاهير؛ فاستحق الترك.

وهذه عشرون ترجمة أوردتها من كتاب الضعفاء والمتروكين في نقد الرجال وتضعيفهم لأبي الفرج ابن الجوزي من التراجم التي تمّ نقدها وتجريح المجروحين فيها البالغة أربعة آلاف واثنتي عشرة ترجمة.

*** ومن كتاب «الضعفاء الكبير» لأبي جعفر محمد بن عمر بن موسىٰ ابن حماد العقيلي المكي:**

١- إسماعيل بن إبراهيم القرشي: يقال: حمصي، في حديثه وهم.

٢- إسماعيل بن أبي إسحاق أبو إسرائيل الملائي: في حديثه وهم واضطراب، وله مع ذاك مذهب سوء.

٣- إسماعيل بن إسحاق الأنصاري: كوفي، منكر الحديث.

٤- إسماعيل بن سميع الحنفي: كوفي، قال جرير: كتبت حديث إسماعيل، فقيل لي: إنه يرىٰ رأي الخوارج، فتركته.

٥- إسماعيل بن شبيب الطائفي: عن ابن جريج، أحاديثه مناكير، ليس منها شيء محفوظ.

٦- إسماعيل بن عبد الرحمن الأودي: لا يتابع علىٰ حديثه، ولا يعرف إلا به.

٧- إسحاق بن بشر الكاهلي: كان ببغداد، منكر الحديث.

٨- إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة: قال عتبة بن أبي حكيم: جلس إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة في مسجد المدينة يحدِّث والزهري إلىٰ جانبه، فجعل يقول: قال رسول الله ﷺ، فلما أكثر قال الزهري: قاتلك الله يا ابن أبي فروة! ما أجرأك علىٰ الله! ألا تسند حديثك؟ إنك لتحدث بأحاديث ليس لها خُطم ولا أزمَّة.

٩- أيوب بن خوط أبو أمية الحبطي: قال يحيىٰ: كان أيوب ضعيفًا لا يكتب حديثه.

١٠- أيوب بن سيار الزهري أبو سيار: قال يحيىٰ بن معين: كذاب ليس بشيء.

١١- كثير بن سليم الضبي: عن أنس، قال يحيىٰ فيه: ضعيف.

١٢- كثير بن شنظير: قال يحيىٰ: ليس بشيء.

١٣- لوط أبو مخنف: قال يحيىٰ: ليس بشيء، وفي موضع آخر: ليس بثقة.

١٤- محمد بن زاذان: قال البخاري: منكر الحديث، لا يكتب حديثه.

١٥- محمد بن سعيد المصلوب: شامي، قال البخاري: صلب في الزندقة، متروك الحديث.

١٦- محمد بن شجاع النبهاني: مروزي، قال فيه ابن المبارك: ليس بشيء، ولا يعرف الحديث.

١٧- محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف القاضي الزهري: مدني، قال البخاري: هو منكر الحديث، لا يتابع عليه.

١٨- محمد بن عبيد الله بن أبي رافع: قال يحيىٰ: ليس بشيء هو لا ابنه معمر.

١٩- محمد بن عبيدة بن حماد المروزي: صاحب مناكير.

٢٠- معبد الجهني: كان أول من تكلم بالقدر بالبصرة ، كان يقول عنه الحسن البصري: لا تجالسوا معبدًا؛ إنه ضال مضل.

وهذه عشرون ترجمة أوردتها من كتاب «الضعفاء الكبير» لأبي جعفر العقيلي المكي من التراجم التي أوردها في هذا الكتاب البالغ عددها ألفي ترجمة ومائة وواحدة.

*** ومن كتاب «بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم» تأليف: يوسف بن حسن بن عبد الهادي:**

١- سلم بن سالم البلخي الزاهد: ضعفه أحمد.

٢- سليمان بن أرقم أبو معاذ البصري: قال أحمد: ليس بشيء.

٣- سهيل بن أبي حزم مهران القطيعي: قال أحمد: له عن ثابت مناكير.

٤- شعيب بن سهل قاضي بغداد: قال أحمد: جهمي.

٥- طارق بن عبد الرحمن البجلي الأحمسي: قال أحمد: ليس حديثه بذاك.

٦- طلحة بن زيد الروحي: قال أحمد: كان يضع الحديث، وقال في رواية المروذي: ليس بشيء؛ كان يضع الحديث.

٧- عامر بن عبد الواحد الأحول البصري: قال أحمد: ليس بالقوي، وقال أيضًا: ضعيف.

٨- عباد بن جويرية: قال أحمد: كذاب.

٩- عبد الله بن حسين الأسدي أبو حريز: قال أحمد: منكر الحديث.

١٠- سويد بن عبد العزيز بن نمير السلمي: قال أحمد: متروك.

وهذه عشر تراجم أوردتها من كتاب «بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم».

*** ومن كتاب «التاريخ» للدوري عن يحيىٰ بن معين، ترتيب: أحمد نور سيف:**

١- حماد بن شعيب: ليس بشيء.

٢- حميد بن عطاء الأعوج: ليس حديثه بشيء.

٣- خالد بن طهمان الإسكاف: ضعيف.

٤- حمزة الجزلي النصيبي: ليس يساوي فلسًا.

٥- **خصيب بن جحدر**: سمعت يحيىٰ القطان يقول: كان **خصيب** بن

جحدر كذابًا.

٦- داود بن عبد الجبار: ليس بثقة، وقال: داود بن عبد الجبار كان ينزل باب الطاق، وقد رأيته وكان يكذب.

٧- داود بن فراهيج: ضعيف الحديث.

٨- داود بن علية: ليس بشيء.

٩- دلهم بن صالح: ضعيف.

١٠- خليد بن دعلج: ليس بشيء.

وهذه عشر تراجم أوردتها من كتاب «التاريخ في نقد الرجال وتضعيفهم» للدوري عن يحيىٰ بن معين، ترتيب: أحمد نور سيف.

*** ومن كتاب «المغني» للحافظ الذهبي:**

١- إسرائيل بن حاتم: عن مقاتل بن حيان، يأتي بالعجائب، اتهمه ابن حبان.

٢- أسد بن وداعة شامي: ناصبي سباب، عداده في التابعين.

٣- إسماعيل بن أبان الكوفي الغنوي الحناط: كذاب.

٤- إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة: قال الأسدي: متروك.

٥- إسماعيل بن إسحاق الأنصاري: منكر الحديث؛ قاله العقيلي.

٦- إسماعيل بن داود بن مخراق: قال ابن حبان: كان يسرق الحديث. وضعفه أبو حاتم.

٧- إسماعيل بن رجاء الجزري: ضعفه الدارقطني.

٨- إسماعيل بن إبراهيم بن مجمع: قال علي بن الجنيد: ضعيفٌ جدًّا.

٩- إسماعيل بن أبي زياد: شامي، قال الدارقطني: يضع الحديث.

١٠- إسماعيل بن سيف: بصري، قال ابن عدي: يسرق الحديث.

وهذه عشر تراجم أوردتها من كتاب «المغني» في نقد الرجال وتضعيفهم للإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

*** ومن كتاب: تعليقات الدارقطني علىٰ المجروحين لابن حبان البستي -ومعه مقولات من كتاب الضعفاء للساجي-، من رواية: ابن شاقلا عن الإيادي به:**

١- أيوب بن جابر بن سيار: يقول إبراهيم بن أحمد: قال يحيىٰ بن معين: أيوب بن جابر ليس حديثه بشيء.

٢- أشعث بن سعيد السمان: يقول إبراهيم بن أحمد: أشعث هذا يُرمىٰ بالقدر، متروك الحديث.

٣- حكيم بن خذام: يقول إبراهيم بن أحمد: حكيم بن خذام يحدث بأحاديث بواطيل.

٤- حبيب بن أبي حبيب كاتب أنس: يقول إبراهيم بن أحمد فيه: كان كذَّابًا يضع الحديث.

٥- حاجب: عن أبي الشعثاء: قال الساجي: قال سفيان بن عيينة: كان يرىٰ رأي الأباضية.

٦- خالد بن عمرو الأموي: يقول إبراهيم بن أحمد: قال الإمام أحمد ابن حنبل: ليس ثقة.

٧- روح بن مسافر بن بشر: يقول إبراهيم بن أحمد: قال يحيىٰ بن معين: هو ضعيف.

٨- زهير بن إسحاق السلولي: يقول إبراهيم بن أحمد: قال عبد الله: سألت أبي عنه، قال: ليس بشيء.

٩- صفدي بن سنان: يقول إبراهيم بن أحمد: صفدي هذا ضعيف الحديث، وكان قدريًّا.

١٠- محمد بن ثابت البناني: يقول إبراهيم بن أحمد: قال يحيىٰ بن معين: ليس بشيء.

هذه عشر تراجم أوردتها من كتاب «تعليقات الدارقطني» علىٰ المجروحين لابن حبان البستي في نقد الرجال وتضعيفهم من تراجم تزيد علىٰ أربعمائة ترجمة.

*** ومن كتاب «السلسبيل» فيمن ذكرهم الترمذي بجرح أو تعديل في كتبه الأربعة: الجامع. العلل الكبير. العلل الصغير. الشمائل المحمدية.**

جمع وترتيب وتعليق: محمد بن عبد الله ابن الشيخ الشنقيطي:

١- شبيب بن بشر البجلي الكوفي: قال محمد: منكر الحديث. الكبير (٢/ ٩٧٤).

٢- عبيد بن القاسم الأسدي: قال محمد: عبيد بن القاسم: منكر الحديث ذاهب. الكبير (٢/ ٩٧٧).

٣- عمران بن أنس أبو أنس المكي: قال محمد: منكر الحديث. السنن (٣/ ٣٣٩).

٤- عنبسة بن عبد الرحمن بن عنبسة: قال محمد: عنبسة ضعيف ذاهب الحديث. الكبير (٢/ ٩٧٤).

٥- فايد بن عبد الرحمن الكوفي أبو الورقاء العطار: قال: وفايد بن عبد الرحمن يضعَّف في الحديث. السنن (٢/ ٣٤٥).

٦- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، كوفي قاضيها: قال أحمد بن حنبل: لا يحتج بحديثه. السنن (٤/ ٢١٤).

٧- مطر بن ميمون المحاربي أبو خالد الكوفي: قال محمد فيه: منكر الحديث جدًّا. الكبير (٢/ ٩٧٧).

٨- موسىٰ بن مسعود النهدي أبو حذيفة: قال فيه محمد بن بشار: موسىٰ بن مسعود ضعيف في الحديث. السنن (٥/ ٧٩).

٩- ياسين بن معاذ الزيات: قال محمد: وياسين الزيات يكنىٰ أبا معاذ متروك الحديث. الكبير (٢/ ٩٦٩).

١٠- صالح بن بشير بن وداع المرِّي أبو بشير البصري: قالوا عنه: ضعيف ذاهب الحديث، له غرائب ينفرد بها، ولا يتابع عليها. الجامع (٤/ ٤٤٣). والعلل الصغير بشرح ابن رجب (١/ ٨٢).

وهذه عشر تراجم أوردتها من كتاب السلسبيل فيمن ذكرهم الترمذي بجرح أو تعديل في كتبه الأربعة المذكورة آنفًا في نقد الرجال وتضعيفهم من تراجم كثيرة.

* **وأختم هذه الأمثلة بقائمة من أسماء كتب الجرح والتعديل**؛ وهي قليل من كثير، وغيض من فيض، دونتها ليزوِّد طالب العلم مكتبته المنزلية

بها، وبكتب التراجم والسير؛ إذ ما أجلَّه من فن! وما أشرفه من علم! فلقد أُلِّفت فيه مئات المجلدات، بذل فيه مؤلفوه جهودهم؛ لما فيه من نصر السنة وحراستها والذبّ عنها، ومن ثمّ الرد علىٰ أهل الأخطاء والأهواء في كلِّ زمان ومكان، وجرح من يستحق الجرح، ونقد من يستحق النقد:

١ - **الضعفاء الكبير**، أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي المكي.

٢ - **الضعفاء والمتروكين**، أبو الفرج ابن الجوزي.

٣- **الجرح والتعديل**، ابن أبي حاتم.

٤ - **ميزان الاعتدال**، الحافظ الذهبي.

٥ - **لسان الميزان**،ابن حجر العسقلاني.

٦ - **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، الحافظ المزي.

٧- **تهذيب التهذيب**، الحافظ ابن حجر.

٨- **تقريب التهذيب**، الحافظ ابن حجر.

٩- **تعليقات الدارقطني علىٰ المجروحين لابن حبان البستي**، الدارقطني.

١٠ - **بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم**، يوسف بن حسين بن عبد الهادي.

١١ - **التاريخ للدوري عن يحيىٰ بن معين**، ترتيب أحمد نور سيف.

١٢ - **التاريخ الصغير**، للبخاري.

١٣ - **الضعفاء لأبي زرعة وأجوبته علىٰ أسئلة البرذعي**، لأبي زرعة.

١٤- **الضعفاء والمتروكين**، الإمام النسائي.

١٥- **الضعفاء والمتروكين**، الإمام الدارقطني، راوية البرقاني عنه.

١٦- **الكمال في ضعفاء الرجال**، ابن عدي.

١٧- **الضعفاء**، الإمام الرازي.

١٨- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، الحافظ محمد ابن حبان البستي.

أرأيت وسمعت أيها السائل -شرح الله صدرك للحق- أولئك الجهابذة الأخيار والعلماء الربانيين الأبرار كيف كانوا يجرحون، وينقدون، ويضعِّفون كل من كان يستحق التجريح والنقد والتضعيف من المسلمين، ولم يُعرف -يا محبُّ- عن أحد من أهل العلم الذين يقتدىٰ بهم أنه انتقدهم أو تبرَّم من صنيعهم، بل اعتبروهم ناصحين بكل ما تحمل كلمة النصيحة من معنىٰ شريف، ولولا الله -جلّ وعزَّ- ثم مؤلفاتهم التي رأيت أمثلة منها في هذا الشأن وجهودهم وجهادهم في هذا الميدان؛ لما تميز الصحيح من الضعيف مما روي عن النبيِّ ﷺ، ولما تميز أصحاب السنة من أصحاب البدع والهوىٰ، ولما أفرزت الأخطاء في مؤلفاتهم واتجاهاتهم عن أصحاب الأقوال الصائبة والمؤلفات النافعة والمنهج السلفي العظيم والاتجاه الحق السليم.

ألا وإنَّ لهم الحق عليَّ وعليك أيها السائل وعلىٰ كل مسلم أن نحبَّهم في الله، ونحب أتباعهم، ونصفهم بكل جميل، وننعتهم بكل نعت جليل، فهم أهل لذلك، كما جاء ذلك موضَّحًا في السنة الغراء ومحكم التنزيل؛ قال الله ﷻ : ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ٩].

وقال -عزَّ من قائل-: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩﴾ ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ ٱلْمِيثَٰقَ ﴿٢٠﴾ وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ ﴿٢١﴾ وَٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ١٩-٢٢].

وقال النبيُّ ﷺ وعلىٰ آله وصحبه النبلاء الشرفاء: «... **وَإِنَّهُ لَيَستَغفِرُ لِلعَالِمِ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرضِ حَتَّىٰ الحِيتَانُ فِي المَاءِ، وَفَضلُ العَالِمِ عَلَىٰ العَابِدِ كَفَضلِ القَمَرِ عَلَىٰ سَائِرِ الكَوَاكِبِ، وَإِنَّ العُلَمَاءَ وَرَثَةُ الأَنبِيَاءِ وَإِنَّ الأَنبِيَاءَ لَم يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرهَمًا وَإِنَّمَا وَرَّثُوا العِلمَ فَمَن أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ**»[1] هذا لفظ أحمد إمام أهل السنة رَحِمَهُ اللَّهُ.

ورحم الله القائل في حق أولئك العلماء الأتقياء الذين لهم أحسن الأثر علىٰ الناس بدعوتهم إلىٰ النور والهدىٰ، وزجرهم عن البدع والهوىٰ وموجبات الغضب والردىٰ؛ قال -ونعمَّا قال-:

(١) رواه أحمد (٥/ ١٩٦)، وأبو داود برقم (٣٦٤١) و(٣٦٤٢)، والترمذي برقم(٢٦٨٢)، وابن ماجه برقم (٢٢٣)، وابن حبان في صحيحه (١/ ٢٨٩، ٨٨)، قال السخاوي: «صححه ابن حبان والحاكم وغيرهما، وحسنه حمزة الكناني، وضعفه غيرهم بالاضطراب في سنده، لكن له شواهد يتقوىٰ بها، ولذا قال شيخنا -يعني: ابن حجر-: له طرق يعرف بها أن للحديث أصلًا» انتهىٰ. المقاصد الحسنة (ص٢٩٣، ح رقم ٧٠٣) وانظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٦٠)، وحسَّن الألباني إسناده في تعليقه علىٰ «مشكاة المصابيح» (١/ ٧٤)، وفي «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ١٧، برقم ٧٠).

هم ناصرو الدين والحامون حوزته ... من العدو بجيش غير منهزم

هم البدور ولكن لا أقول لهم ... بل الشموس وقد فاقوا بنورهم

لم يبق للشمس من نور إذا أفلت ... ونورهم مشرق من بعد رمسهم

لهم مقام رفيع ليس يدركه ... من العباد سوىٰ الساعي كسعيهم

كفاهمو شرفًا أن أصبحوا خلفًا ... لسيد الحنفا في دينه القيم

وحقًّا: إنّ الذين يتصدَّون للرد علىٰ أهل البدع والضلالات والأخطاء الفاحشة، ويستندون في ردودهم وتصويباتهم إلىٰ نصوص الكتاب والسنة بفهم سلف هذه الأمة أنهم داخلون في عداد من شملتهم تلك النعوت التي دلت عليها آيات محكمات وأحاديث صحيحة وأقوال الحكماء والعلماء الصائبة، كما ينطبق عليهم وصفُ الغرباء الموعودين بطوبىٰ في قول نبيِّهم ﷺ: «بَدَأَ الإِسلَامُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَىٰ لِلغُرَبَاءِ»[(١)].

وقبل الانتقال من الحديث في هذا الموضوع، فإنني أحب أن أورد أمثلة صالحة واضحة من كتب الردود علىٰ أهل الأخطاء التي لا يجوز إغفالها والسكوت عليها، ولا علىٰ أهل البدع والأهواء قديمًا وحديثًا؛ لنبين لطالب الحق أن السلف الصالح وأتباعهم من العلماء الربانيِّين متفقون، وآخذ بعضهم بيد بعض في التصدِّي بالردود علىٰ أهل الأهواء والبدع والأخطاء والزلل فيما يتعلق بشرع الله الشريف والدين الحنيف، ولا يتمُّ ذلك إلا إذا قام سُوقُ الردود من أهل السنة علىٰ أهل البدعة، ومن أهل الحق علىٰ أهل

---

(١) أخرجه مسلم (١/ ١٣٠) (١٤٥) عن أبي هريرة ﷺ.

الباطل، ومن أهل الهداية علىٰ أهل الغواية، سواء كانت الردود علىٰ أشخاص معيَّنين، أو علىٰ أحزاب أو جماعات تخالف بمناهجها منهج السلف الذي لا تتغير غاياته ووسائله في تقرير الحق ودحض الباطل، كما تغيرت وسائل وغايات الفرق والأحزاب الذين أطلقوا علىٰ أنفسهم أحزابًا وجماعات ومنظَّمات ونحوها.

هذا، ولا أعلم عن أحد من أهل العلم الشرعي والمنهج السلفي أنه قال: إن الناس في غنىٰ عن التأليف في الردود علىٰ أهل الأخطاء والبدع، كما لا أعلم أحدًا قال: إن كتب الردود علىٰ المبطلين أو في جرح المجروحين تقسِّي القلوب، أو تتنافىٰ مع الأخوة الإيمانية، وإنما يقول ذلك من تلوَّث عقلُه بشبهات فكرية، كان الواجب عليه أن يسعىٰ في دفعها بنصوص الكتاب والسنة، والتخلص منها بمذاكرة العلماء الذين حفظوا النصوص وفهموا مدلولاتها علىٰ الوجه الصحيح ولم يبدِّلوا تبديلًا.

وإلىٰ الأخ السائل والقارئ المستفيد ما وعدت به من تدوين بعض كتب الردود القديمة والمعاصرة، إكمالًا للموضوع، ورقمًا للفائدة، وإزالة للشبهات، وإيضاحًا للحق؛ فأقول:

١- **«الرد علىٰ الجهمية والزنادقة فيما شكُّوا فيه من متشابه القرآن وتأولوه علىٰ غير تأويله»** في عشرة أبواب لأحمد بن محمد بن حنبل إمام أهل السنة رَحِمَهُ ٱللَّهُ. ت ٢٤١هـ.

٢- **كتاب «السُّنَّة»** لعبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل، توفي ٢٩٠هـ -رحمه الله ورحم أباه الذي أدَّبه بشرع الله- ردَّ فيه علىٰ الجهمية والمعتزلة

والمرجئة والخوارج وغيرهم من أهل الأهواء والبدع في زمانه.

٣- كتاب «**السُّنَّة**» لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلَّال، توفي ٣١١ هـ رَحِمَهُ اللَّهُ، ردَّ فيه علىٰ الخوارج والرافضة والقدرية والمرجئة وغيرهم من أهل الأهواء والزيغ والبدع.

٤- **ردُّ الإمام الدارمي عثمان بن سعيد**، توفي ٢٨٠ هـ رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ بشر المَرِيسي، توفي ٢١٨ هـ -جازاه الله بما يستحق-.

٥- كتاب «**أصول الاعتقاد**» لأبي القاسم اللالكائي، توفي ٤١٨ هـ رَحِمَهُ اللَّهُ، ردَّ فيه علىٰ الجهمية وغيرهم من فرق التعطيل، موضِّحًا فيه المنهج الأثري في باب الاعتقاد ولزوم جماعة المسلمين السائرين علىٰ المنهج الحق المبين.

٦- كتاب «**الحجَّة في بيان المحجَّة، وشرح عقيدة أهل السنة**» للإمام الحافظ أبي القاسم الأصفهاني، توفي ٥٣٥ هـ رَحِمَهُ اللَّهُ، قرَّر فيه مذهب السلف في باب الأسماء والصفات لله عَزَّ وَجَلَّ، وردّ فيه علىٰ المخالفين لهم من طوائف الابتداع.

٧- كتاب «**الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة**» تأليف الإمام أبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطَّة العكبري توفي ٣٧٨ هـ رَحِمَهُ اللَّهُ، بيَّن فيه أمورًا كثيرة من أمور العقيدة؛ منها أمر الفتنة وغربة الدين في آخر الزمان، وأدلَّة الأمر بطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ وطاعة ولي أمر المسلمين، والحثّ علىٰ الاعتصام بشرع الله الوارد في الكتاب والسنة، كما حذّر في هذا الكتاب من الوقوع في المحدثات والبدع، وحذّر من مجالسة

المبتدعين في الدين، مع بيان ما في ذلك من شرّ مستطير وخطر كبير، وأورد أن أصل البدع أربعة أصناف: الروافض والخوارج، والقدرية، والمرجئة، ثم تشعّبت كل فرقة إلىٰ فرق بلغ مجموعها اثنتين وسبعين فرقة، والثالثة والسبعون هم الجماعة التي قال فيها رسول الله ﷺ: إنها الناجية، وحثَّ علىٰ الرد علىٰ كل صاحب بدعة وهوىٰ؛ ليحذره الناس ويسلموا من شرِّ بدعته وخطر هواه، وذكر أمورًا أخرىٰ ينبغي الاطلاع عليها والاستفادة منها إذا فُهمت حق فهمها.

٨- **مكتبة الإمام ابن تيمية، توفي ٧٢٨ هـ** رَحِمَهُ اللَّهُ، وجلّ هذه المكتبة ردود صريحة علىٰ أهل الإلحاد في دين الله والانحراف عن منهاج الكتاب والسنة لا سيما فيما يتعلق بعلم العقائد، وفي مقدمة هذه المكتبة العامة والموسوعات العلمية الكبرىٰ فتاواه التي تزيد عن أربعين مجلدًا، و«منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية».

وكتاب: «درء تعارض العقل والنقل» الذي ردّ فيه علىٰ طوائف وأشخاص بالأدلة النقلية والحجج العقلية.

وكتاب «الرد علىٰ المنطقيين» الذي ردَّ فيه علىٰ الفلاسفة، وبيَّن فيه أن شركهم بالله وكفرهم أشنع من شرك وكفر أهل الجاهلية، كما بيَّن فيه أن استمداد الدين كله بجميع مراتبه من وحي الله المنزل علىٰ كل نبي ومرسل، وليست الأمة بحاجة في أمر دينها إلىٰ قواعد المنطق وعلم الفلسفة، إلىٰ غير ذلك من إقامة الحجج الشرعية والعقلية الموافقة لها؛ لدفع الشبه الواردة من العلوم الفلسفية والقواعد المنطقية المتعارضة مع أصول الدين وقواعده الشرعية.

وكتاب «الاستقامة» وما كنت أعلم قبل الاطلاع عليه أنه من كتب الردود علىٰ أهل الأهواء والبدع؛ فإذا به يردُّ في أول فصل من فصوله علىٰ أهل الكلام الذين يزعمون أن الكتاب والسنة لا يدلان علىٰ أصول الدين بحال، وأن أصول الدين تستفاد بالقياس العقلي والأدلة العقلية، كما يردُّ علىٰ بعض الفقهاء الذين يقولون: إن القياس يحتاج إليه في معظم الشريعة لقلَّة النصوص الدَّالة علىٰ الأحكام الشرعية[1]، كما ردّ في فصل آخر من أهم فصول الكتاب علىٰ المتكلمين من المعتزلة والأشاعرة الذين يعظِّمون علم الكلام حتىٰ يجعلون مسائله قطعية، ويهوِّنون من شأن الفقه الذي هو معرفة أحكام الأفعال حتىٰ يجعلوه من باب الظنون لا العلوم.

وردَّ أيضًا في نفس بحوث هذا الكتاب علىٰ منكري رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة، وعلىٰ من أثبتها بتفسير غير تفسير أهل السنة والجماعة، وردّ علىٰ المتصوفة وناقش شطحاتهم بما لا مزيد عليه، وفي الكتاب علوم شتىٰ لا يستغني عن الاطلاع عليها طالب علم يحب أن يكون علىٰ هدىٰ وبصيرة من أمره.

وكتاب «الردُّ علىٰ الأخنائي واستحباب زيارة خير البرية الزيارة الشرعية» حيث ابتدأه بالجواب علىٰ السؤال التالي: «ما تقول السادة العلماء في رجل نوىٰ زيارة قبور الأنبياء والصالحين مثل قبر نبينا محمد ﷺ، فهل يجوز له في سفره أن يقصر الصلاة وهل هذه الزيارة شرعية أم لا؟

---

(١) انظر: الاستقامة (١/ ٦).

فاستغرقت الإجابة كتابًا مستقلًّا قال في آخره: «والوجه الثاني عشر: أن يقال: لا ريب أن الجهاد والقيام علىٰ من خالف الرسل والقصد بسيف الشرع إليهم، وإقامة ما يجب بسبب أقوالهم، ونصرة للأنبياء والمرسلين، وليكون عبرة للمعتبرين؛ ليرتدع بذلك أمثاله من المتمردين، ومن أفضل الأعمال التي أمرنا الله أن نتقرب بها إليه، وذلك قد يكون فرضًا علىٰ الكفاية، وقد يتعيَّن علىٰ من علم أن غيره لا يقوم به». اهـ

٩- مكتبة الإمام ابن قيم الجوزية، توفي ٧٥١ هـ رَحِمَهُ اللَّهُ، وفي مقدِّمتها كتابه القيّم: «الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطِّلة» الذي ناقش فيه عدة طوائف من أهل الأهواء والابتداع؛ الذين سلكوا مسلك التعطيل والتأويل لنصوص الكتاب والسنة، فضلّوا وأضلوا غيرهم عن منهج الحق منهج أهل السنة والجماعة السلف الصالح وأتباعهم إلىٰ يوم الدين.

ومثله كتابه «اجتماع الجيوش الإسلامية» وغيرهما كثير اعتبر الردود فيها علىٰ المخالفين لعقيدة السلف من أنواع الجهاد الأعظم في سبيل الله؛ لما في الردِّ علىٰ أهل الأهواء والبدع من نصرة الحق وذويه، وقمع الباطل وصانعيه ومروجيه.

١٠- مكتبة الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب، توفي ١٢٠٦ هـ رَحِمَهُ اللَّهُ، **وفي طليعتها «الدرر السنيَّة»، وكتب أحفاده وتلاميذه**، وكم فيها من ردود علىٰ طوائف من أهل البدع اشتهروا ببدع مكفّرة ومفسقة، حتىٰ تبين الحق وظهر، واختفىٰ باطل المبتدعين الذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم الحق المبين.

هذا قليل من كثير من العلماء القدامىٰ الربانيين الذين قرَّروا في مؤلفاتهم المفيدة منهج سلفنا الصالحين من الصحابة والتابعين السائرين علىٰ هدي رب العالمين وعلىٰ هدي رسوله النبي الأمين ﷺ، وردُّوا فيها علىٰ أهل الأهواء والمبتدعين في كل أمر خالفوا فيه شيئًا مما جاء به خاتم الأنبياء وإمام المتقين وسيد المرسلين، يرجون من وراء ذلك رحمة الله ونيل رضاه، ويخشون عقوبته التي أعدَّها سبحانه لمن خالف أمره وعصاه.

ولقد حذا حذوهم وترسم خطاهم في تقرير ونشر منهج السلف والردِّ علىٰ أهل الأهواء والمبتدعين كثيرٌ من علمائنا المعاصرين وزملائنا من أهل العلم والأثر؛ الذين يهمُّهم شأن الإسلام والمسلمين، وتصفية جميع مراتب الإسلام من كل شائبة تتعلق بالعقيدة أو الشعائر أو السلوك أو منهج دعوة الأنبياء والمرسلين، أذكر منهم علىٰ سبيل المثال:

١- الشيخ عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي اليماني، ت ١٣٨٦هـ رحمه الله، الذي ردّ في كتابيه «الطليعة» و«التنكيل بما في تأنيب الكوثري من أباطيل» علىٰ محمد زاهد الكوثري حامل لواء التجهم في زمانه؛ الذي طعن في أئمة الحديث ورواته، ورماهم بالتجسيم والتشبيه والعصبية المذهبية، حتىٰ لقد تجاوز طعنه إلىٰ بعض الصحابة ﷺ مصرِّحًا أن أبا حنيفة رغب عن أحاديثهم، وأن قياسه مقدَّم عليها، وله في حق كثير من أئمة العلم همز ولمز وغمز بدون خوف من الله ولا احترام لأعراض الصالحين من عباد الله،

جزاه الله بما يستحق[١].

٢- الشيخ حافظ بن أحمد بن علي الحكمي، توفي ١٣٧٧هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، الذي ردَّ في كتابه الكبير المسمىٰ «معارج القبول بشرح سلم الوصول إلىٰ علم الأصول في التوحيد» ردَّ فيه علىٰ جميع المبتدعة: كالحلولية، والاتحادية، والجهمية، والمشبهة، والمعتزلة، والأشاعرة، والماتريدية، والقبورية، والصوفية وغير هؤلاء كالمرجئة والجبرية والخوارج، مع التوضيح الجلي لمذهب أهل السنة والجماعة من السلف الصالح وأتباعهم -رحمهم الله-.

٣- الشيخ حمود بن عبد الله التويجري، توفي ١٤١٣هـ، الذي ردَّ في كتابه: «فتح المعبود في الرد علىٰ ابن محمود»، الذي أخطأ في باب القضاء والقدر حيث زعم ابن محمود أن الكتابة في قوله ﷺ: **«إِنَّ اللهَ كَتَبَ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبلَ أَن يَخلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرضَ»**[٢] هي عبارة عن العلم القائم بذات الله...، وهذا خطأ ظاهر؛ فإن كتابة الأشياء غير سابق علم الله.

كما ردَّ عليه في قوله بعدم التفريق بين النبي والرسول، وفي قدحه في الصحابي الجليل أبي ذر رضي الله عنه، ورميه بسوء الحفظ، وردَّ عليه في أمور كثيرة ذات أهمية كبيرة، والحقيقة أن من اطلع علىٰ الكتاب الذي تزيد صفحاته علىٰ تسعين ومائة صفحة وما فيه من القوة في الردِّ والحكمة في الاستدلال والإلزام؛ عرف مدىٰ غزارة علم الشيخ التويجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

---

(١) انظر: مقدمة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني لكتابي: الطليعة والتنكيل، بالإضافة إلىٰ مقدمة الكتابين للمؤلف المعلمي.

(٢) أخرجه مسلم (٤/ ٢٠٤٤) (٢٦٥٣) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

قلت: لا غرابة أن يكون كذلك؛ فإن حياته كلها حياة تحصيل للعلم، وممارسة للبحث والتأليف والنشر، كما ردَّ علىٰ ابن محمود نفسه بكتاب سمّاه: «الاحتجاج بالأثر علىٰ من أنكر المهدي المنتظر»، تزيد صفحاته عن عشرين وأربعمائة صفحة، قدَّم لها صاحب السماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ بكلمة تقريظ أعلن فيها جودة الردّ حكمة وأسلوبًا وإخلاصًا ونصحًا، وضمّ صوته إلىٰ صوت المؤلف موضِّحًا بادئ ذي بدء خطأ عبد الله ابن زيد بن محمود في زعمه ودعواه الباطلة أن أحاديث المهدي المنتظر كلها موضوعة، بل خرافة لا أصل لها.

وقد اعتبره الشيخ عبد العزيز قولًا باطلًا جائرًا؛ حيث قال في خلال كلمته التقريظية: «ولا شك أن القول بأن أحاديث المهدي أحاديث موضوعة قول باطل، وجرأة علىٰ القول علىٰ الله سبحانه وعلىٰ رسوله ﷺ بلا علم» اهـ[1].

كما بيَّن فساد منهج التبليغ في كتاب كامل خاص ببيان فساد معتقد ومنهج التبليغيين أينما كانوا، وسمّىٰ كتابه «القول البليغ في التحذير من جماعة التبليغ» وهو آخر مؤلفاته.

٤ - **الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز** رَحِمَهُ اللَّهُ؛ الذي ردَّ بكتبه ومقالاته المشرقة علىٰ جماعة كُثر تنكبوا جادة الحق والصواب في مؤلفاتهم ونشراتهم، وقالوا فيها شططًا، أذكر ممن ردَّ عليهم سماحته علىٰ سبيل المثال:

أ - مصطفىٰ أمين حيث كتب مقالًا بعنوان: «آثار المدينة المنورة»

---

(١) انظر (ص٣-٤) من الكتاب المذكور.

وأتىٰ فيه بأخطاء شنيعة تتعلق بالعقيدة، ذكر الشيخ منها خمسة، وخصَّها بالنقد والمناقشة بأسلوب علمي حكيم، وغيرة علىٰ دين الحق العظيم، وكانت الأدلة نقلية وعقلية، كما هو سبيل المحققين من أهل العلم والراسخين فيه عند كتابة النقد والتوجيه والردود.

قلت: وحريٌّ بكل نقد وردّ وتوجيه يعتمد صاحبها علىٰ أدلة الوحي الكريم بالفهم الصحيح أن تقابل بالقبول والعمل من أمة القبول للحق، والحب له، والعمل به، والدعوة إليه، والذب عنه، ورحم الله القائل:

ما العلم إلا كتاب الله أو أثر ... يُجلىٰ بنور هداه كُلُّ منبهمِ

ما ثم سوىٰ الوحي المبين وما ... منه استمدَّ ألا طوبىٰ لمغتنم

ب- صالح محمد جمال: الذي كتب مقالًا بعنوان «الآثار الإسلامية» دعا فيه الكاتب إلىٰ تعظيم الآثار الإسلامية والعناية بها، واقترح لصيانة هذه الآثار والاستفادة منها ست مسائل، نقلها الشيخ وردَّ عليها بنور الحق من الكتاب والسنة والسلف الصالح -رحمهم الله- إذ قال في بداية ردِّه ما نصه: «ولمَّا كان تعظيم الآثار الإسلامية بالوسائل التي ذكرها الكاتب يخالف بالأدلة الشرعية وما درج عليه سلف الأمة وأئمتها من عهد الصحابة ﭫ إلىٰ أن مضت القرون المفضلة، ويترتب عليه مشابهة الكفار في تعظيم آثار عظمائهم، وغلو الجهَّال في هذه الآثار، وإنفاق الأموال في غير وجهها، ظنًّا أن زيارة هذه الآثار من الأمور الشرعية، وهي في الحقيقة من البدع المحدثة، ومن وسائل الشرك، ومن مشابهة اليهود والنصارىٰ في تعظيم أنبيائهم وصالحيهم، واتخاذها معابد

ومزارات، رأيت أن أعلِّق علىٰ هذا المقال بما يوضِّح الحق ويكشف اللبس بالأدلة الشرعية والآثار السلفية، وأن أُفصِّل القول فيما يحتاج إلىٰ تفصيل؛ لأن التفصيل في مقام الاشتباه من أهم المهمات، ومن خير الوسائل لإيضاح الحق، عملًا بقول الرسول ﷺ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**، قِيلَ: لِمَن يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: **لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ المُسلِمِينَ وَعَامَّتِهِم**»[1]. فأقول: والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا به» اهـ[2].

ثم مضىٰ بالردِّ مستندًا علىٰ النصوص الواضحة الجليَّة من الكتاب والسنة والآثار السلفية.

قلت: وأكرم بكل نقد وردٍّ يكون سلاح صاحبهما النصوص الشرعية والآثار السلفية! ورحم الله القائل:

دينُ النبيِّ محمَّد أخبارُ ... نِعم المطيّة للفتىٰ آثارُ

لا ترغبنّ عن الحديث وأهله ... فالرأيُ ليلٌ والحديث نهارُ

فلربَّما جهل الفتىٰ أثر الهدىٰ ... والشمس بازغة لها أنوارُ

ج- حمدان السعيدان؛ الذي نشر مقالًا قوَّل فيه الشيخ عبد العزيز ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ **ما لم يقله بشأن حلق اللحية**؛ حيث قال الكاتب المذكور: «إن الشيخ عبد العزيز قال: إن أيَّ فتوىٰ تصدر باسمي يجب أن تكون ممهورة

---

(١) سبق تخريجه (ص٩٥).

(٢) انظر الرد مفصَّلًا في الجزء الأول من فتاوىٰ سماحته «التوحيد وما يلحق به» (ص٤٠٦) وما بعدها.

بخاتمي، ومصدَّقة من وزارة الأوقاف الإسلامية، فردَّ عليه مبيِّنًا بطلان ما نسبه إليه».

مما تقدم ذكرُه وأردفه ببيان خطأ فهم الكاتب المذكور لقول النبيِّ ﷺ: «**خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ أَحفُوا الشَّوَارِبَ وَأَوفُوا اللّحَىٰ**»[١] حيث فهم كاتب المقال أن هذا الحديث يقتضي بهذا العصر أن تُحلق اللحىٰ؛ لأن المجوس واليهود والنصارىٰ والسيخ وغيرهم يطلقون اللحىٰ!

وكان من جملة ردِّ الشيخ علىٰ هذا الفهم السقيم ما نصُّه: «ولا شكَّ أن هذا جرأة من الكاتب، وسوء أدب منه مع سُنة رسول الله ﷺ، فبيانه ﷺ واضح، وأمرُه واجب التنفيذ...» إلىٰ أن قال -وهو يواصل الردَّ-: «وهذه الجرأة من الكاتب في حمل الحديث الشريف علىٰ وجوب حلقها لأن بعض المشركين تركوا حلقها جرأة شنيعة في نشر الباطل، والدعوة إليه، ثم هي مخالفة للواقع؛ فليس كل الكفَّار قد وفَّروا لحاهم، بل فيهم من يعفيها ومنهم من يحلقها، ولو فرضنا أنهم كلهم أعفوها؛ لم يجز لنا أن نخالف أمر رسول الله ﷺ فنحلقها لمخالفتهم، وهذا لا يقوله من له أدنىٰ علم وبصيرة بشرع الله ﷻ، ويلزم عليه لوازم باطلة، ومنكرات كثيرة» اهـ[٢].

د- صالح محمد جمال أيضًا في اعتراضه علىٰ خطيب المسجد الحرام، وفي شأن المولد النبوي، وفي شأن المآدب التي يقيمها أهل الميت

---

(١) أخرجه البخاري (٥/ ٢٢٠٩) (٥٥٥٣)، ومسلم (١/ ٢٢٢) (٢٥٩) واللفظ له، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) انظر: الجزء الثاني من فتاوىٰ سماحته «التوحيد وما يلحق به» ص (٣٤٧) وما بعدها.

في اليوم الثالث من الوفاة؛ حيث ردّ عليه الشيخ عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبيِّنًا في ردّه جهل صاحب المقال، وأنه خاض في هذه المسائل بدون علم، وأن ما قاله خطيب الحرم حق، وفي محلّه؛ لأنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن الاحتفال بالمولد النبوي بدعة؛ لأدلة شرعية كثيرة.

كما بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ من خلال هذا الرد علىٰ الكاتب المذكور أن الولائم التي تقام للعزاء بعد الموت أنها من أمور الجاهلية، ومن النياحة التي حذَّر منها رسول الله ﷺ، وإن جَهِلَ الكاتب هداه الله إلىٰ ذلك، وساق الأدلة الشرعية والآثار السلفية في ردّه العادل، وتوجيهه الهادي الرحيم؛ ليهلك من هلك عن بيِّنة، ويحيا من حيَّ عن بيِّنة.

هـ- محمد علي الصابوني: حول مقالاته التي نشرت في أعداد مجلة المجتمع فيما يتعلق بالأمور التالية:

الأمر الأول: فيما يتعلق بتقليد أئمة المذاهب حيث صرَّح الصابوني بأن تقليد الأئمة الأربعة من أوجب الواجبات... إلخ، فردّ عليه الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ بردٍّ مقنع لمن أراد الحق ورضي به، خلاصتُه: «أن هذا الإطلاق خطأ؛ إذ لا يجب تقليد أحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم مهما كان علمه؛ لأن الحق في اتباع الكتاب والسنة، لا في تقليد أحد من الناس، وإنما قصارىٰ الأمر أن يكون التقليد سائغًا عند الضرورة لمن عُرِف بالعلم والفضل واستقامة العقيدة...» إلخ الردِّ.

الأمر الثاني: يتعلق بما صرَّح به الصابوني من أن الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يبلغ مرتبة الاجتهاد، وإنما مذهبه حنبلي يتقيد به في كثير من الأحيان،

فردّ عليه الشيخ عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ بأن قوله هذا خطأ ظاهر؛ فإن ابن تيمية من أعلم المجتهدين، وقد توافرت فيه شروط الاجتهاد، وأن انتسابه للمذهب الحنبلي لا يخرجه من ذلك؛ لأن المقصود من ذلك موافقته لأحمد في أصول مذهبه وفروعه، وليس المقصود من ذلك أن يقلّده فيما قاله بغير حجة، وإنما كان يختار من الأقوال أقربها إلىٰ الدليل حسب ما يظهر له رَحِمَهُ اللَّهُ.

الأمر الثالث: فيما يتعلق بدفاع الصابوني عن مذهب الأشاعرة، ورميه من اعترض عليهم فيما خالفوا فيه عقيدة أهل السنة بالجهل... إلخ ما قال.

فردَّ عليه الشيخ -رَحِمَهُ اللَّهُ- بردٍّ مفصَّل مختصرٍ، خلاصتُه: «أن الأشاعرة ضلُّوا فيما خالفوا فيه الكتاب والسنة وخيار الأمة فيما تأوَّلوه من أسماء الله وصفاته علىٰ غير تأويله... ».

إلىٰ أن قال -ونعم ما قال-: «ولا يصح أن يرمي من اعترض علىٰ الأشاعرة فيما خالفوا فيه عقيدة أهل السنة بالجهل؛ لأن حقيقة الجهل هو القول علىٰ الله بغير علم».

الأمر الرابع: فيما يتعلّق بقوامة الرجال؛ حيث قال الصابوني: «إنما القوامة للرجال قوامة تكليف، وليس قوامة تشريف»؛ فردَّ عليه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «هذا خطأ؛ والصواب أن يقال: إن قوامة الرجال علىٰ النساء قوامة تكليف وتشريف؛ لقول الله -جل وعلا-: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ﴾ الآية [النساء: ٣٤]. فأوضح ﷻ أنه جعل الرجال قوّامين علىٰ النساء لأمرين:

أحدهما: فضل جنس الرجال علىٰ جنس النساء.

والأمر الثاني: قيام الرجال بالإنفاق علىٰ النساء بما يدفعونه من المهور وغيرها من النفقات.

الأمر الخامس: يتعلَّق بإعادة محمد علىٰ الصابوني الدفاع عن الأشاعرة، مع اعتباره مذهب المفوِّضة في باب الأسماء والصفات أسلم، فردَّ عليه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في هاتين النقطتين بقوله: «الفِرقُ المخالفة لأهل السنة متفاوتون في أخطائهم، فليس الأشاعرة في خطئهم كالخوارج والمعتزلة والجهمية، وذلك لا يمنع من بيان خطأ الأشاعرة فيما أخطئوا ومخالفتهم لأهل السنة في ذلك، كما قد بُيِّن خطأ غيرهم لإظهار الحق، وبيان بطلان ما يخالفه؛ تبليغًا عن الله سبحانه وعن رسوله ﷺ، وحذرًا من الوعيد في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩-١٦٠].

ثم يقال: ليس الأسلم تفويض الأمر في الصفات إلىٰ علام الغيوب؛ لأنه سبحانه بيَّنها لعباده، وأوضحها في كتابه الكريم علىٰ لسان رسوله الأمين ﷺ، ولم يبيِّن كيفيتها، فالواجب تفويض علم الكيفية لا علم المعاني، وليس التفويض مذهب السلف؛ بل هو مذهب مبتدع مخالف لما عليه السلف الصالح».اهـ.

الأمر السادس: وعندما أورد الصابوني القاعدة الإخوانية المجملة التي هي: «نجتمع علىٰ ما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه» ردَّ

عليه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «نعم، يجب أن نتعاون فيما اتفقنا عليه من نصرة الحق والدعوة إليه، والتحذير مما نهىٰ الله عنه ورسوله، وأما عذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا؛ فليس علىٰ إطلاقه، بل هو محلُّ تفصيل، فما كان من مسائل الاجتهاد التي يخفىٰ دليلها، فالواجب عدم الإنكار فيها من بعضنا علىٰ بعض، أما ما خالف النص من الكتاب والسنة؛ فالواجب الإنكارُ علىٰ من خالف النص بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن».

ثم أورد الأدلة علىٰ هذا التفصيل الفقهي الذي تطمئن به النفوس، ويزول عنها الغبش الموجود في تلك القاعدة المجملة المحتملة للإطاحة بباب النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وعليه فما أحوجنا قبل أن نتصدَّىٰ لتدوين العلم إلىٰ فهم العقيدة الإسلامية فهمًا جليًّا؛ كي نضع كل شيء في موضعه، وكي نحفظ القدم من الزلل، والقلم من الشطط، ونجاهد النفس حتىٰ نزحزحها عن مراد نصرة الباطل والهوىٰ؛ اللذين يفضيان بها إلىٰ طرق الهلاك ومواطن العطب والردىٰ، والله المستعان.

الأمر السابع: وحول تباكي محمد علىٰ الصابوني علىٰ تفرُّق المسلمين إلىٰ سلفي وأشعري وصوفي وماتريدي إلىٰ آخر ما ذكره وهو يحسب أنه يحسن صنعًا؛ ردَّ عليه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «لا شكَّ؛ هذا التفرُّق يؤلم كل مسلم، ويجب علىٰ المسلمين أن يجتمعوا علىٰ الحق، ويتعاونوا علىٰ البر والتقوىٰ، ولكن الله سبحانه قدَّر ذلك علىٰ الأمة لحِكَم عظيمة وغايات محمودة يُحمد عليها سبحانه، ولا يعلم تفاصيلها سواه، ومن ذلك التمييز

بين أوليائه وأعدائه، والتمييز بين المجتهدين في طلب الحق والمعرضين عنه المتبعين لأهوائهم، إلىٰ حكَمٍ أخرىٰ».

واستمرَّ في تفصيل الردِّ إلىٰ أن قال: «واللوم كل اللوم علىٰ من تمسك بالباطل وأبىٰ أن ينصاع إلىٰ الحق، أما من تمسك بالحق ودعا إليه، وأوضح بطلان ما خالفه؛ فهذا لا لوم عليه، بل هو مشكور، وله أجران؛ أجر اجتهاده وأجر إصابته للحق».

الأمر الثامن: ادَّعىٰ الصابوني أن أهل السنة اشتهروا بمذهبين اثنين: أحدهما مذهب السلف، والآخر مذهب الخلف... إلخ، فردَّ عليه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بأن هذا غلط، لم يسبق الصابوني إليه أحد، حيث إن مذهب أهل السنة واحد فقط؛ وهو ما درج عليه أصحاب الرسول ﷺ وأتباعهم بإحسان، وهو إثبات أسماء الله وصفاته وإمرارها كما جاءت، والإيمان بأنها حق، وأن الله موصوف بها علىٰ الوجه الذي يليق بجلاله من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ولا تأويل... ».

إلىٰ أن قال: «ثم ذكر الصابوني أن أهل السنة والجماعة يفوِّضون علم معاني الصفات إلىٰ الله، وكرَّر ذلك في غير موضع، وقد أخطأ في ذلك، ونسب إلىٰ أهل السنة ما هم منه براء؛ فإنهم إنما يفوِّضون علم الكيفية لا علم المعاني».

الأمر التاسع: ولما كرَّر الصابوني - جهلًا أو تجاهلًا أو شبه ذلك - أن السلف لهم مذهبان: مذهب أهل التفويض، ومذهب أهل التأويل... إلىٰ آخر ما قال؛ ردَّ عليه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بأن هذا التقسيم باطل، وليس للسلف

إلا مذهب واحد؛ هو مذهب أهل السنة والجماعة، وهم الصحابة وأتباعهم بإحسان، وهو الأسلم والأعلم والأحكم، أما المذهب الثاني؛ فهو مذهب الخلف المذموم، وهو مذهب أهل التأويل والتحريف والتكلّفُ... إلىٰ آخر الردِّ المفصل.

الأمر العاشر: ولمّا دعا الصابوني بأسلوب الناصح الأمين إلىٰ العمل علىٰ جمع الكلمة بين الفئات الإسلامية، وتضافر الجهود، وصدّ أعداء الإسلام، وذكر أن الوقت ليس وقت مهاجمةٍ لأصحاب المذاهب، ولا للأشاعرة، ولا للإخوان، حتىٰ ولا الصوفيين!! ردّ عليه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «لا ريب أنه يجب علىٰ المسلمين توحيد صفوفهم وجمع كلمتهم علىٰ الحق، وتعاونهم علىٰ البر والتقوىٰ ضد أعداء الإسلام؛ كما أمرهم الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بذلك بقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ الآية [آل عمران: ١٠٣]، وحذَّرهم من التفرق بقوله: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ الآية [آل عمران: ١٠٥]، ولكن لا يلزم من وجوب اتحاد المسلمين وجمع كلمتهم علىٰ الحق واعتصامهم بحبل الله ألَّا ينكروا المنكر علىٰ من فعله واعتقده، سواءً من الصوفية أو غيرهم، بل مقتضىٰ الأمر بالاعتصام بحبل الله أن يأتمروا بالمعروف ويتناهوا عن المنكر، ويبيِّنوا الحق لمن ضلَّ عنه، أو ظنَّ ضدَّه صوابًا بالأدلة الشرعية، حتىٰ يجتمعوا علىٰ الحق، وينبذوا ما خالفه؛ وهذا هو مقتضىٰ قوله سبحانه: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

ومتىٰ سكت أهل الحق عن بيان أخطاء المخطئين وأغلاط الغالطين لم يحصل منهم ما أمرهم الله به من الدعوة إلىٰ الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومعلومٌ ما يترتب علىٰ ذلك من إثم الساكت عن إنكار المنكر، وبقاء الغالط علىٰ غلطه، والمخالف للحق علىٰ خطئه؛ وذلك خلاف ما شرعه الله سبحانه من النصيحة، والتعاون علىٰ الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والله وليُّ التوفيق». اهـ[1].

هذه أمثلة قليلة، وإلا فللشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ الله ردود كثيرة وصريحة تحق الحق وتردّ الباطل وتزيح الشبهات عن كثير ممن جانبوا الحق والصواب في مسائل العلم الشريف وقضاياه التي لا أستطيع حصرها ولا استقصاءها هنا؛ بل هي موجودة في أماكنها مطبوعة ومنشورة.

وأنا -كاتب هذه الأسطر- أظن أنني قد توسَّعت في تدوين البعض من ردود الشيخ علىٰ أهل الأغلاط والبدع لحاجة في نفسي، هي ليتضح لقوم من طلَّاب العلم منهم الدكتور والجامعي... أنكروا علىٰ إخوانهم الذين كتبوا ردودًا علىٰ كتَّاب كُثُر نشروا في كتبهم بدعًا في دين الله شنيعة، وأخطئوا فيها أخطاء فظيعة لا يجوز السكوت عليها؛ بل يتعيَّن الرد عليها من أهل الكفاءات العلمية؛ إحقاقًا للحق، وحفظًا للسنة، وحراسة للعقيدة، ونصحًا للأمة، وبراءة للذمة علىٰ النمط الذي سار عليه الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ الله، الذي

---

(١) انظر لرد الشيخ عبد العزيز علىٰ الصابوني بالتفصيل في الجزء الثالث من فتاوىٰ سماحته «التوحيد وما يلحق به» ص:(٥١-٨٢) وما بعدها.

ردَّ بما رأيت علىٰ مَن رأيت في الأمثلة التي تمَّ تدوينها قريبًا.

وكان من جملة حجج أولئك الإخوة وهم من أبناء الجزيرة العربية قول بعضهم: لماذا لم تتركوا الفتاوىٰ والردود للشيخ عبد العزيز بن باز وكلامًا نحو هذا؟!

وما إخال هذه الحجة وأمثالها من هؤلاء المنكرين وأمثالهم إلا حجة واهية عمدوا إليها عند عجزهم عن وجود حجة صحيحة أو اعتراض وجيه، وأنىٰ لهم ذلك وخصمهم يأوي إلىٰ ركن شديد!

وإذ كان الأمر كما علمت يا أخي المسلم؛ فإنه يتعيّن عليّ وعليك قبولُ الحق بقطع النظر عن قائله؛ لأن الحق أحق أن يحترم ويتبع، ومن لم يفعل فأخشىٰ عليه الغرق في بحر أهل البدع والأغلاط والأهواء، وعندها يكون من الناصرين لأهلها والمدافعين عنهم باللسان والقلم.

وغير من ذكرت كثير من العلماء المعاصرين منهم من قد مات رَحِمَهُ اللَّهُ، ومنهم من هو علىٰ قيد الحياة -متعهم الله بالحياة الطيبة المباركة- لهم توجيهات وردود علىٰ قوم وقعوا في أخطاء خطيرة لا ينبغي سكوت مثلهم عليها، بعضها يتعلق بشأن العقيدة، وبعضها يتعلق بشأن أحكام شريعة أخرىٰ تعتبر من الأساسيات، وبعضها يتعلق بمنهج الدعوة إلىٰ الله، ومنهج الولاء والبراء، وبعضها أعظم خطرًا من بعض، أذكر من هؤلاء العلماء السلفيِّين:

الشيخ عبد الله بن محمد الدويش؛ الذي ردَّ علىٰ سيد قطب في تفسير الظلال، وخطَّأه في إحدىٰ وثمانين ومائة مسألة؛ منها ما يتعلق بالعقيدة، ومنها ما يتعلق بأحكام أخرىٰ، يُراجع لها كتابه: «المورد الزلال علىٰ أخطاء

تفسير الظلال».

الشيخ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان؛ الذي ردَّ علىٰ كل من القرضاوي، وسعيد رمضان البوطي، ومحمد علي الصابوني، وآخرين من ذوي الأخطاء والأغلاط التي يتعيّن الرد علىٰ أهلها نصرةً للحق وتفنيدًا للباطل(١).

الشيخ ربيع بن هادي عمير المدخلي؛ الذي ردَّ علىٰ كل من: محمد الغزالي، وأبي غدة، ومحمد عوامة، وسلمان العودة، وسيد قطب، وأبي الأعلىٰ(٢) المودودي.

الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ؛ الذي ردّ علىٰ جماعات إسلامية وأحزاب ابتعدت عن منهج السلف الصالح في بعض القضايا الدينية المهمة، كما ردّ علىٰ كل من محمد زاهد الكوثري، وتلميذه البار به والمعتزّ بمنهجه أبي غدة، وردّ أيضًا علىٰ محمد علي الصابوني، واشتدّ عليه كسابقيه بشدّة في موضعها.

الشيخ أحمد بن يحيىٰ النجمي آل شبير رَحِمَهُ اللَّهُ؛ الذي ردَّ علىٰ الشيعي المجهول الاسم الذي ألَّف رسالة تتعلق بزيارة قبر النبيِّ ﷺ وزيارة مشاهد العترة، ونال من الإمام التقي النقي ابن تيمية الحراني رَحِمَهُ اللَّهُ بما أطلق عليه من بذاءة لسانه القذر، ما لا يستغرب من رافضي خبيث المعتقد علىٰ إمام يتولىٰ

---

(١) انظر: كتابه «البيان» من أوله إلىٰ آخره حسب الإمكان.

(٢) إن في النفس لشيئًا من كتابة هذه الكنية، غير أن الأمر كما قيل:

إذا لم تكن إلا الأسنة مركبًا … فما حيلة المضطر إلا ركوبها

الله ورسوله، ويحبهما، ويحب من يحبهما من كل صحابي كريم فاضل وعالم سلفي نبيل، ويحب كل عبد صالح في السماء والأرض من مخلوقات الله الصمد الجليل.

الشيخ علي بن محمد بن ناصر الفقيهي؛ الذي ردّ علىٰ عبد الله بن محمد الصديق الغماري الذي نقد كتاب الأربعين للهروي، وردّ علىٰ الخليلي الأباضي بردّ قويّ أسكته.

عبد المالك بن أحمد المبارك الرمضاني الجزائري؛ الذي ردَّ علىٰ عدد كثير من أهل البدع والأخطاء المعاصرين في كتابه: «مدارك النظر».

وغيرهم ممن قد جرت أقلامهم بنصرة الحق، وردّ الخطأ والباطل في أسلوب علمي عفيف، وبيان واضح في كل مكان بما يناسبه، وكل شخص وما يستحقه من لين القول والتغليظ فيه كما مرّ ذلك مفصَّلًا.

فلو كان الرد علىٰ أهل البدع والأغلاط والأهواء محذورًا لما دوّن أولئك الأبرار الأتقياء وهؤلاء الأخيار الأوفياء تلك الكتب المشرقة بنور الحق التي أرسلوها صواعق فنسفت بدع المبتدعين، ونفت تحريف الغالين، وأحبطت انتحال المبطلين، وفنّدت تأويل الجاهلين، فشكر الله للجميع سعيهم، وأثابهم الحسنىٰ وزيادة علىٰ حسن صنيعهم وعظيم جهادهم في نصر الحق وذويه، وردّ الباطل أيًّا كان نوعه، وسحق أهدافه ومراميه.

وأختم الجواب بفوائد مفيدة لمن يقرأ ليستفيد، وهي:

١- إن النصيحة من بعض المسلمين لبعض؛ وبالأخص من طلّاب

العلم في كل زمان ومكان من أقدس الواجبات وأجلّ القربات، إذا تحلّىٰ باذلها بالعلم والحلم والصدق والإخلاص، كيف لا؟ وقد قال الناصح الأمين رسول رب العالمينﷺ في الحديث الذي رواه تميم الداري رضي الله عنه أن النبيَّ ﷺ قال: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ** -ثَلَاثًا-، قُلنَا: لِمَن يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: **لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ المُسلِمِينَ وَعَامَّتِهِم**»[1].

٢-إن المنهج السلفي لا ينحصر في الاعتقاد، بل هو عقيدة وعمل بما تحمل كلمة العمل من معنىٰ.

٣-إن المذاكرة في العلوم الشرعية مع ذوي الكفاءات والمنهج السلفي فيها إنارة للسبيل، وإيضاح للطريق، وكشف للشبهات، وإزالة للشك والحيرة.

٤-إن الالتزام بطاعة ولاة أمور المسلمين في المعروف، والدعاء لهم، والقيام بحقوقهم، وتأليف قلوب الرعية عليهم طاعةً لله وعملًا بهدي رسول اللهﷺ يُعتبر من أعمال القلوب.

٥-وإن الخروج عليهم بأي وسيلة من وسائل الخروج سواء كان بالسلاح أو بالكلام المهيِّج لرَعَاع[2] الناس ودَهمَائهم[3] محرَّمٌ بنصوص الكتاب والسنة؛ لما يفضي إليه من النقص في الدين، وهتك الأعراض،

---

(١) سبق تخريجه (ص٩٥).

(٢) الرعاع: الأحداث الطَّغام. مختار الصحاح.

(٣) دهمائهم: عامتهم وسوادهم. مختار الصحاح.

وسفك الدماء، وتعطيل المصالح، وانتشار الفوضىٰ، وزرع العداوات الجاهلية، إلىٰ غير ذلك من الأسواء القولية والفعلية.

٦-إن الأفكار الدخيلة علىٰ العلوم الشرعية، والمناهج الوافدة علىٰ المنهج السلفي لها آثارها السيئة علىٰ الأفراد والأمم.

٧-إن العناية بعلاج النفوس والقلوب من أمراض الشبهات والشهوات من أعظم الفرائض، وأقدس الواجبات.

٨-إن التمسك بمنهج أهل السنة والجماعة الطائفة الناجية المنصورة سبيل النجاة.

٩-إن احترام العلماء الربانيين أتباع السلف الصالحين دليل علىٰ الإيمان بشرع رب العالمين، وخلق عباد الله المتقين، والعكس بالعكس؛ فإن لمزهم والاستخفاف بحقهم والحطّ من قدرهم بأي طريق من طرق الاعتداء من خلق المنافقين، وأعمال الجاهلين.

١٠- إن كل دعوة باسم الإسلام وشريعة خير الأنام لم تكن علىٰ منهاج النبوة لن يُكتب لها النجاح، مهما نُظِّمت لها الدّعايات، ورُوّج لها في المجتمعات.

١١- إن حاجة الناس في كل زمان ومكان إلىٰ كتب الردود علىٰ أهل البدع والأهواء والضلال، وكتب النقد والجرح والتعديل مسلّم بها لدىٰ العقلاء من الناس؛ بل ولدىٰ من سلمت فطرهم من التلوّث بأفكار أهل الانحراف.

١٢- إن الصراع بين دعاة أهل الهدىٰ والنور وبين دعاة البدع والشرور لا ينكره العقلاء، ولا يستغربه الفضلاء، والواجب علىٰ المسلم الناصح لنفسه أن يكون فردًا من أفراد أنصار الحق ومحبيه؛ رجاء رحمة الله وخشية عقابه.

١٣- إن تصحيح الأخطاء والردّ علىٰ أهل الابتداع من الأحياء والموتىٰ يجب أن تكون النية فيهما خالصة، والغاية منهما صالحة، ومن ثَمَّ فلا يجوز للمردود عليه أو علىٰ غيره أن يجادل بالباطل ليدحض به الحق خشية الفضيحة والعار، إذ لا فضيحة ولا عار؛ بل رحمة وعدل وإنصاف يجني ثمارها يوم القدوم علىٰ الله الواحد القهّار.

١٤- إن الرَّادَّ علىٰ أهل الضلال والبدع كالمجاهد في سبيل الله إذا حسنت نيته وصلح عمله.

١٥- إن الخلاف في المسائل الفقهية وفروع المسائل والأحكام لا ينبغي أن يترتب عليه هجر ولا تضليل إذا صدر من أهله، بخلاف معاملة أهل السنة أتباع السلف لأهل البدع والضلال إذا استمروا علىٰ عنادهم ولجّوا في طغيانهم.

١٦- قد يخفىٰ علىٰ الإنسان وجهُ الصواب حتىٰ في مسائل الاعتقاد والمنهج، ولكن يجب عليه أن يجدّ في البحث في أقرب وقت من أوقات حياته؛ ليتخلص من الجهل الذي يعتبر مصدر كل شقاء، وخطّ هلاك وردىٰ.

١٧- لقد عُلم بالتتبّع والاستقراء أن الذين يكتبون عن الإسلام قديمًا وحديثًا إما دعوة إليه أو دفاعًا عنه بمجرد الفكر والرأي يقعون في أخطاء

لا تقرّها الشريعة الإسلامية.

١٨- وإذ كان الأمر كذلك؛ فلابدَّ من وزن الفكر والرأي بعلوم الشريعة، بشرط أن يتولَّىٰ الوزن العلماء الربانيون من أتباع السلف الصالحين.

١٩- كما عُرف بالاستقراء أيضًا تناقض أهل الأهواء والبدع والمتعاطفين معهم في مقالاتهم ومؤلَّفاتهم، وهذا أمر مسلّم به، وسبب هذا التناقض هو العدول عن الصراط المستقيم في الأمور والقضايا التي يكتبون فيها إلىٰ خطوط التيه وبُنيَّات الطريق.

٢٠- رحم الله السلف وأتباعهم؛ فإنهم لا يختلفون في أصول الدين وقواطع الأحكام، وما يذكر عنهم من الخلاف في سوىٰ ذلك فغالبه اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، وذلك لاعتمادهم علىٰ نصوص الكتاب وصحيح السنة بالفهم الصحيح، وما اختلف فيه مجتهدوهم من فروع المسائل الفقهية والأحكام الشرعية اختلاف تضاد؛ فإن المصيب منهم له أجران، ومن أخطأ فله أجر واحد، وخطؤه معفوٌّ عنه فيه، والحمد لله رحمة وفضلًا من الكريم الرحمن.

٢١- إن من الجهل أو المكر: الإنكار علىٰ من يردّ علىٰ أهل الأغلاط والأخطاء، أو أهل البدع والأهواء بحجة أنهم مسلمون، وأن غيرهم من اليهود والنصارىٰ ونحوهم أولىٰ بتكثيف الجهود في مواجهتهم.

٢٢- إن السلف وأتباعهم في كل زمان ومكان أصحاب ورع في أبواب التكفير والتبديع والتفسيق والتجريح؛ لتقيُّدهم بنصوص الشرع، وفهمهم لها حق الفهم، فلزوم منهجهم سبيل سلامة ونجاة، فلا يحكمون علىٰ أحد من

الناس بشيء من ذلك إلا إذا حكم عليه الكتاب والسنة والإجماع.

٢٣- بخلاف أهل الأهواء والبدع وأنصاف المتعلمين وأتباع المتعجِّلين؛ فإنهم أهل جرأة علىٰ التكفير والتبديع والتفسيق والتجريح لمخالفيهم، وأصحاب دعايات حسنة، ومدح مفرط لمن يوافقهم أو يتعاطف معهم ويكثر سوادهم، فالحذر الحذر منهم!

٢٤- من أعمال أهل الزيغ طرحُ شبهات تلبيسًا علىٰ الأمة، ومنها علىٰ سبيل المثال عن بعض الحزبيين المعاصرين:

أ- قولهم: «لا يوجد في بلادنا جماعات ولا أحزاب» وهذه مجازفة وتمرَّغ في الكذب، والصحيح وجود فرق: إخوانية، وتبليغية، وقطبية، وسرورية، فاللهمَّ سلّم سلّم!

ب- وقولهم: «إن الوقت غير صالح للردِّ علىٰ الفرق؛ لحاجة المسلمين إلىٰ وحدة الصف، ليكونوا جميعًا في وجه الإلحاد والعلمنة» وفي هذه الشبهة تجهيل للسلف وأتباعهم الذين قضوا جميع أوقاتهم في تأليف الردود علىٰ ذوي الأخطاء والبدع والأهواء من المسلمين، وفيها تمييع لفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ووجوب التناصح، ووجوب الموالاة في الله والمعاداة فيه؛ إذ كيف يتّحد الصف وفيه القبوري، والرافضي، والأشعري، والخوارج، والسنّة، يا له من تلبيس ينكشف عنه الغطاء من أول نظرة من نظرات البصير!

ت- ومنها: قولهم بوجوب الموازنات بين الحسنات والسيئات عند نقد الرجال والطوائف والكتب، حتىٰ أُلّفت في هذه الشبهة مؤلفات.

ث- ومنها: قولهم لمن قالوا: «نحن سلفيون وعقيدتنا سلفية»: «إن أمركم لعجيب؛ كيف تحذرون من الانتماء إلىٰ الأحزاب والفرق والجماعات وأنتم تنتمون إلىٰ الجماعة السلفية، وهي كغيرها من الأحزاب والجماعات، وحكمها حكمها! وكأنكم تجهلون أن الله إنما سمَّانا مسلمين»، ولقد ردّ علىٰ هذه الشبهة الإمام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: «لا عيب علىٰ من أظهر مذهب السلف وانتسب إليه، واعتزىٰ إليه، بل يجب قبولُ ذلك منه بالاتفاق؛ فإن مذهب السلف لا يكون إلا حقًّا»[1] اهـ.

ج- ومنها: قولهم: «إذا كان ولابدّ من الردود؛ فلا يجوز ذكر الأسماء، لما في ذلك من التشهير بالناس الذي يتنافىٰ مع وجوب ستر المسلم» وهذه الشبهة مردودة بنصوص الكتاب والسنة وعمل سلف هذه الأمّة.

ورحم الله ابن تيمية حيث قال -وهو يحذّر من البدع وأهلها- ما نصّه: «فلابدَّ من التحذير من تلك البدع، وإن اقتضىٰ ذلك ذكرهم وتعيينهم، بل لو لم يكونوا تلقَّوا تلك البدعة من منافق، لكن قالوها ظانِّين أنها هدىٰ وأنها خير وأنها دين ولم تكن كذلك؛ لوجب بيانُ حالها»[2] اهـ.

وقال في موضع آخر -وهو ينعي علىٰ أهل البدع والأخطاء-: «فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين»[3].

ح- ومنها: قولهم لمن يؤلِّفون في الردّ علىٰ أهل الأهواء والبدع

(١) مجموع الفتاوىٰ (٤/ ١٤٩).
(٢) مجموع الفتاوىٰ (٢٧/ ٢٣٣).
(٣) مجموع الفتاوىٰ (٢٨/ ٢٣١).

وفاحشي الخطأ: «لقد سقطتم من أعين الشباب حين تركتم التأليف فيما ينفع، واتجهتم إلىٰ الردود علىٰ الجماعات والدعاة»، وكلام نحو هذا، وهذه شبهة ينتج عنها عدة مخاطر:

الأول: التثبيط عن بيان الحق وقمع الباطل ليتبين للناس -وبالأخص طلاب العلم- ما يجب بيانه ويحرُمُ كتمه.

الثاني: الدعوة إلىٰ السكوت عن تغيير المنكر مع القدرة عليه بدون خوف من الوعيد الشديد الذي يترتب علىٰ السكوت المذكور؛ فقد ثبت عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوُا الْمُنكَرَ وَلَم يُغَيِّرُوهُ يُوشِكُ اللهُ ﷻ أَن يَعُمَّهُم بِعِقَابِهِ**»رواه الإمام أحمد[1]، وهو حديث صحيح.

الثالث: إسقاط واجب النصح للمسلمين الذي أرشد إليه سيد المرسلين سيدنا محمدﷺ وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

وإزاء هذه الشبهة أجدني مضطرًّا إلىٰ تدوين قائمة قصيرة بأنواع البدع والمذاهب الهدَّامة والمنهج التكفيري والتحزب الممقوت التي كتبت عنها، إحقاقًا للحق، ودفعًا للباطل، وإحياءً للسنة، وقمعًا للهوىٰ والبدعة، ودعوةً

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده: ١/ ٢(١) و٥ (١٦) و٧(٢٩ و٣٠) و٩(٥٣). ورواه أبو داود: برقم (٤٣٣٨)، والتِّرمذي: برقم (٢١٦٨) و(٣٠٥٧) وقال: «حَدِيثٌ صَحِيحٌ»، وابن ماجه: برقم (٤٠٠٥)، والنسائي في الكبرىٰ (التفسير): ٦/ ٣٣٨-٣٣٩(١١١٥٧)، وأبو يعلىٰ في مسنده: ١/ ١١٨-١٢٠(١٢٨ و١٣٠ و١٣١ و١٣٢) والطبراني في المعجم الأوسط: ٣/ ٧٠(٢٥١١)، وابن حبان في صحيحه: ١/ ٥٣٩-٥٤٠(٣٠٤ و٣٠٥)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» الأرقام (٥٤-٦١) وصححه.

إلىٰ منهج الحق، ومحاربةً للانحراف بشتّىٰ وسائله وكثرة أنواعه.

فإلىٰ القائمة:

١- **الوثنية**: التي تتجلّىٰ في عبادة غير الله، أو عبادة غيره معه؛ وذلك هو الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله.

٢- **اليهودية والنصرانية**: وهم أهل القول بالتثليث؛ الذي قال الله عنه: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ﴾ [المائدة:٧٣].

٣- **الحلولية**: القائلون: إن الله حالٌّ في كل مكان، تعالىٰ الله عن قولهم علوًّا كبيرًا.

٤- **الاتحادية**: وهم القائلون بوحدة الوجود؛ أي: لا فرق بين الخالق والمخلوق، كما قال قائلهم قاتله الله:

وما الكلب والخنزير إلا إلهنا ... وما الله إلا راهبٌ في كنيسة

٥- **الجهمية**: الذين جحدوا أسماء الله وصفاته، وكذّبوا نصوص القرآن والسنة.

٦- **المشبهة**: الذين شبّهوا المخلوق بالخالق؛ كالنصارىٰ، والذين شبّهوا الخالق بالمخلوق من الفرق المبتدعة، فأثبتوا له من الصفات ما هو من خصائص المخلوقات الضعيفة.

٧- **القدرية**: وهم نفاة القدر الذين قالوا: إن الله لم يخلق الخير والشر، أو خلق الخير ولم يخلق الشر.

٨- **الجبرية**: وهم الذين قالوا: إن العبد مجبور علىٰ فعل الشر كالشجرة في مهبِّ الرياح.

٩- المرجئة: وهم طوائف: منهم القائلون: إنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة، ومنهم من يقول: الإيمان المعرفة بالقلب فقط، ومنهم من يقول: هو النّطق باللسان، ومنهم من اختزل العمل من مسمىٰ الإيمان.

١٠- المعتزلة: وهم القائلون بخلق القرآن، وخلود عصاة الموحدين في النار إذا ماتوا ولم يتوبوا.

١١- الخوارج: وهم أصحاب منهج التكفير الذين يُكفّرون بالكبيرة ولو كان فاعلها من أهل التوحيد، ويحكمون عليه بالخلود في النار إذا مات عليها.

١٢- الأشاعرة والكلَّابية والماتريدية: وهؤلاء لهم مخالفات شهيرة لأصحاب السنة والجماعة في باب أسماء الله وصفاته، وباب الإيمان، وغيرها من أبواب العلم؛ تُطلب من مظانِّها.

١٣- الرافضة: وهي التي تخالف المسلمين في كل شيء جملة وتفصيلًا.

١٤- الصوفية: وهم غلاة، وغير غلاة؛ والغلاة منهم يقولون بوحدة الوجود، أي: لا انفصال بين الخالق والمخلوق وهم أتباع ابن عربي وابن سبعين وأمثالهما.

١٥- المفوّضة: وهم الذين يقولون: نفوّض علم معاني صفات الباري إلىٰ الله. والتفويض قال فيه ابن تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ: هو شرّ أنواع الإلحاد.

١٦- الواقفة: وهم الذين قالوا: لا نقول القرآن مخلوق ولا غير مخلوق.

١٧- الباطنية: وهم قوم زنادقة لا يؤمنون بالبعث والجزاء علىٰ الأعمال.

١٨- **القرامطة**: وهم من فروع الباطنية.

١٩- **العلمانية**: هم الذين فصلوا الدين عن الحياة، واعتبروه ضلالًا للبشر.

٢٠- **الماسونية**: وهي شرٌّ فرقة من الفرق الهدَّامة المجنَّدة لخدمة اليهود.

٢١- **الوجودية**: هي فرقة تنكر الربّ كما تنكر البعث والنشور.

٢٢- **البابية**: وهي فرقة كافرة بكل ما جاء به الرسول ﷺ.

٢٣- **القاديانية**: وهي فرقة أتباع غلام أحمد، أصحاب زندقة وكفر.

٢٤- **القومية**: وهي فرقة جاهلية لا تفرِّق بين كفر وإيمان.

٢٥- **الرأسمالية**: وهي فرقة نبذت دين الإسلام غير مبالية بوعيد الله.

٢٦- **الاشتراكية**: طائفة ردّت الكتاب والسنة وحكّمت الهوىٰ.

٢٧- **الحداثة**: وهي فرقة أعظمها خبثًا: من عابوا عقيدة الإسلام، ولبَّسوا علىٰ الناس الحق إلحادًا منهم في دين الله.

وهكذا يوجد في كتبي الردّ علىٰ الأحزاب المعاصرة، وفرق التنظيم السري، وأهل المنهج التكفيري، والجانحين عن المنهج السلفي؛ فليطلب تفصيل ذلك في محلّه.

وبعد؛ فهل يسوغ لعاقل يحترم الحق والعلم أن يقول: إن الردّ علىٰ تلك البدع والمذاهب والمناهج والتنظيمات يسقط صاحبه من أعين المسلمين وبالأخص شبابهم!

وهل يسوغ لأحد أن يقول: إن الرّاد علىٰ أهل البدع والأخطاء آكل للحوم الناس، إن هذا لشيء عجيب!

وأدع الجواب لأهل العلم والعقل والإنصاف، لا لأهل الجهل والشبهات والمجازفات والإسراف.

٢٥- إن جُلَّ الأمة الإسلامية في عصر ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ وبعد عصره يعرفون جهاده ودعوته وفضله، كما يعرفون إنتاجه العلمي في جُلِّ الفنون الشرعية ووسائلها، وكم أثرىٰ المكتبة السلفية بتقرير العقيدة السلفية، وكتب الفقه الإسلامي، وكتب الردود علىٰ من انحرف عن جادّة الحق والصواب في باب الاعتقاد وفي غيره من أبواب العلم والعمل، وأنا -ولله الحمد- أعرف عنه ذلك؛ وكم له من ذكر جميل فيما كتبت، ولكن بنظرة فاحصة ورؤية عادلة يظهر أن كنوز علم ابن تيمية لولا الله عَزَّوَجَلَّ ثم دولة آل سعود -أثابهم الله- في جميع أدوارها وبالأخص الدور الثالث لما رأينا تلك الكنوز ورآها العالم الإسلامي بأسره، وتمتّعت الأمة الإسلامية بثمارها علىٰ الوجه الذي بين يديها، وكل عاقل منصف يشهد بهذا، ووثائق التاريخ شاهدة لمن شرّق وغرّب في سبيل جمع مخطوطاتها ثم طبعها وإخراجها.

حقًّا إن لدولة آل سعود -أثابهم الله- ومعهم العلماء الأجلاّء القدح المعلّىٰ في إحياء تراث هذا الإمام وغيره من أئمة العلم وأوعيته السلفيين، فنحمد الله ونشكره علىٰ هذه النعمة: «**وَمَن لَا يَشكُرِ النَّاسَ لَا يَشكُرِ اللهَ**»[1].

---

(١) جزء من حديث أخرجه: البيهقيّ في شعب الإيمان (٤/ ١٠٢، برقم ٤٤١٩) من رواية =

٢٦- إن الاعتراف بالفضل لذويه من شيم العلماء والعقلاء والنبلاء، وإن التنكر لأهل الفضل، ونسيان جميلهم بتأويلات فاسدة، وآراء كاسدة، وأفكار منحرفة من منكر الأخلاق، وبلاء الطيش في الأمور.

وإذ كان الأمر كذلك؛ فإنه يسرُّني ويسعدني هنا أن أشكر الله ﷻ صاحب الفضل والإحسان، ثم الإمام المجدد عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود رَحِمَهُ اللهُ الذي بذل النفس والنفيس، والغالي من دنيا البشر والرخيص

=

النعمان بن بشير رضي الله عنهما ولفظه: «**التحدث بنعم الله شكر، وتركها كفر، ومن لا يشكر القليل لا يشكر الكثير، [ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله، والجماعة بركة، والفرقة عذاب]**».

وأخرجه البزار في مسنده برقم (٣٢٨٢) نحوه بتقديم وتأخير، وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند ٤/ ٢٧٨(١٨٤٧٢ و١٨٤٧٣) وابن أبي الدنيا في «الشكر» (ص ٦٢، برقم ٨٢) والقضاعي في «مسند الشهاب» (٣٧٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٥١٦، برقم ٩١١٩) وفيه: «**وَمَن لَم يَشكُرِ النَّاسَ لَم يَشكُرِ اللهَ**».

ورواه ابن أبي الدنيا في الشكر (ص٦٢، برقم ٨١) بلفظ: «**لا يشكر الله من لا يشكر الناس ولا يشكر الكثير من لا يشكر القليل**».

والحديث عند ابن أبي عاصم في السنة (١/ ٣٧، برقم ٩٣- بتخريج الألباني) و(٢/ ١٣٦، برقم ٨٩٥- بتخريج الألباني) مختصرًا بلفظ: «**الجماعة رحمة والفرقة عذاب**».

قال الألباني في تخريجه: «حسن».

وله شاهد من حديث أبي هريرة ﷺ أخرجه أحمد: ٢/ ٢٥٨(٧٤٩٥) و٢٩٥(٧٩٢٦) و٣٠٢(٨٠٠٦) و٣٨٨ (٩٠٢٢) و٤٦١(٩٩٤٥) و٤٩٢(١٠٣٨٢)، وأبو داود برقم (٤٨١١)، والترمذي برقم (١٩٥٤)، وابن حبان ٨/ ١٩٨(٣٤٠٧) وغيرهم. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح». قال الألباني: «سنده صحيح على شرط مسلم». الصحيحة برقم (٤١٦).

في سبيل توحيد هذه الجزيرة المملكة العربية السعودية علىٰ كلمة التوحيد، وتكريم الأمة فيها بنشر أحكام الشريعة الإسلامية التي لا حياة للمكلفين من عالم الجن والإنس إلا بتطبيقها وتحكيمها في جميع شئون دينها ودنياها.

كما أشكره رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ السعي الحثيث في نشر خيري الدين والدنيا، فأصلح الله بذلك السعي البلاد والعباد، وجاء أبناؤه من بعده -أثابهم الله- ولم يألوا جهدًا في مواصلة مسيرة الخير فيما يتعلّق بدين الإسلام عمومًا، وعقيدته السلفية الصافية خصوصًا، بل وبصالح المعاش والمعاد؛ ووثائق التاريخ شاهدة، وكل عاقل ومنصف يشكر الله العظيم الجليل علىٰ واسع فضله ونعمه، ثم يشكر ولاة الأمر في الدور الثالث علىٰ جهودهم التي بذلت وتواصلت دون توقف؛ ليعيش الناس في إيمان وأمن وأمان ورغد العيش الهنيء.

وهكذا يشكر كلُّ عاقل العلماءَ الأجلَّاء الذين كانوا خير معين لدولة الحق والإسلام، وخير دعاة إلىٰ البر والتقوىٰ، كما كانوا منارات هدىٰ تحت راية الإمامة الشرعية، فظفرت هذه البلاد المملكة العربية السعودية بما لم يظفر به أي بلد من بلدان العالم، وهذا ليس فهم زيد وحده ولا صوته منفردًا، حاشىٰ وكلَّا، بل فهم كل مواطن، وصوت كل صادق مخلص في هذه البلاد، وأما من أصابته فتنة فشذّ؛ فلن نملك له إلا البيان والدعاء بالهدىٰ، فإن انقاد للحق لحق بركب الحق، وإن أعرض وتولّىٰ؛ فلن يضرّ إلا نفسه، ولن يضرّ الله شيئًا، ولن يضر الناس شيئًا.

٢٧- وأخيرًا أيُّها السائل الذي كان سؤالك مفيدًا لي ونافعًا: فإنني لا أنسىٰ في جُلِّ المناسبات فضل صاحب الفضل بعد الله ﷻ ؛ أعني: الإمام العلَّامة المجدد عبد الله بن محمد القرعاوي رَحِمَهُ اللهُ الذي قلتُ في وصف دعوته:

نادىٰ جهارًا لحمل العلم مع عملٍ ... بدافع الصدق والإخلاص في سببِ
فلبَّت الناس في سهل وفي جبلٍ ... لدعوة الحق ذات النور والأدبِ
ما كان يدعو كذي عنفٍ ولا غضب ... ولا التظاهر يرضىٰ ويح كلّ غبي
بل خاطب الخلق في بر ومرحمة ... مستمسكًا عروة من أوثق السبب
إذ قال يا قوم فلتصغوا لدعوتنا ... لأننا كلّنا أتباع خير نبي
أرجو ثوابًا من الرحمن خالقنا ... لا المال أبغي و لا شيئًا من الرتبِ
فظلّ يدعو كهطل المزن في وضحٍ ... وتربة الأرض قد غنّت من العجب
عشرون عامًا وصوت الحق مرتفعٌ ... بدعوة الخير والإيمان والقربِ
وبعد هذا فقد دوّت منيّته ... والكون يبكي علىٰ المفقود خير أبِ
وافاه بالأجل المحتوم بارئه ... من بعد ألفٍ بلا شكٍّ ولا ريبِ
كذا ثلاث مئين بعده رسمت ... أضف ثمانين مع تسع من الحقبِ
فحقق الله آمالًا موقّرة ... في ذلك الوقت يا لله من عجبِ
فارحمه ربي وخلّد من مآثره ... أنت الكريم ومن يسألك لم يخبِ
وامنحه دارًا هي الفردوس يسكنها ... فيها الكمال وكم فيها من الخصبِ

٢٨- كما أنني لا أنسىٰ شيخنا حافظ بن أحمد الحكمي العلّامة المجدد والفقيه المحدث والناظم والشاعر، فكم له من فضل بعد فضل الله ﷻ علىٰ

طلَّاب العلم في العصر الحديث عمومًا، وعلىٰ طلاب العلم في منطقة الجنوب علىٰ وجه الخصوص، فلقد قلت:

كم مجلس ضمّنا إذ قال: حدّثنا ... عدلٌ صدوقٌ عن المبعوث خير نبي
ودعوة الحق من أعلىٰ مقاصده ... معها اتزانٌ بأمر الله لم يخب
تلك المفاخر قد حيزت لجهبذنا ... بها نطقنا بلا رغبىٰ ولا رهب
أضف لهذا نعوتًا من فضائله ... أسمىٰ من الشهب أو أهمىٰ من السحب
لم نغلُ فيه ولم نجهل مناقبه ... بل إنه الحق من يرم به يصب
وبعد هذا فقد جاءت منيّته ... من بعد حجٍ روىٰ الأثبات في الكتب
إذ جاءنا النّعيُ فانهارت جوارحنا ... ودمعة العين قد فاضت بلا صخب
في عام سبعٍ مع السبعين في نسق ... لهجرة الخير للمبعوث خير نبي
لكذا ثلاث مئين بعدها عُلِمت ... وبعدها الألف من يجزم بها يصب

هذا ما تيسر لي تدوينه جوابًا علىٰ سؤالك أيها السائل، وأسأل الله أن يوفِّقنا جميعًا لمعرفة الحق والعمل به والدعوة إليه والصبر علىٰ الأذىٰ فيه؛ إنه سميع قريب مجيب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد الصادق المصدوق الأمين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين. والله أعلم، وبالله التوفيق.

❊ ❊ ❊

س٤٥: ما حكم زيارة المريض المبتدع الذي يعلن بدعته، ويدعو إليها، ويحذِّر من السلفية وشيوخها؟

الجواب:

الذي يظهر لي في هذه القضية جواز زيارته ممن لديه علم شرعي، فيكون هدفه منها بالدرجة الأولىٰ بذل النصيحة لهذا المريض بالأسلوب الحسن أن يتنازل عن بدعته التي عُرف بها قبل أن يبغته الأجل وهو متلبّس بها ومورّث لها، موضحًا له ذلك بالأدلة النقلية والعقلية، فإن استجاب له فذلك هو المطلوب، وإن أبىٰ وأصرّ علىٰ بدعة السوء والشرِّ أعلن براءته منه، وصارحه بأنه سيهجره، ويحذّر الناس من بدعته حيًّا وميِّتًا؛ نصحًا للمسلمين، وإحياء للسنة واعتزازًا بها، وإماتة للبدع، وإقامة للحجة بالبيان والبرهان.

ولعلَّ سائلًا يستشكل هذا الجواب إذا قارنه بموقف بعض السلف من أهل البدع أحياءً وأمواتًا! فأقول له:

إن الداعي إلىٰ الله يجب أن يكون صاحب حكمة، فينظر للمصالح والمفاسد والملابسات، فيعمل بالنافع قدر استطاعته، ويُستأنس لهذه الإجابة بفعل النبيِّ ﷺ أنه زار يهوديًّا فعرض عليه الإسلام فأسلم، فحمد النبيُّ ﷺ ربه الذي أنقذ اليهودي من النار بدخوله في الإسلام بفضله ثم بدعوة النبيِّ ﷺ ونصحه له. وبالله التوفيق

❊ ❊ ❊

س٤٦: هل يصحّ أن يُقال: إن بعض الكبائر أشدُّ إثمًا من بعض البدع؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام علىٰ رسول الله وعلىٰ آله وصحبه ومن اهتدىٰ بهداه، أما بعد:

فالذي يظهر لي في تصنيف المعاصي هو ما يلي:

أوَّلا: الكفر الأكبر والشرك الأكبر والنفاق الاعتقادي والإلحاد المخرج من الملّة؛ وهذه أعظم الذنوب علىٰ الإطلاق التي توجب الخلود في النار لمن مات علىٰ شيء منها.

ثانيًا: الشرك الأصغر والكفر العملي، والواقع في بعضهما ومات بدون توبة؛ فهو تحت المشيئة، والمجازاة بالحسنات والسيئات.

ثالثًا: البدع، وما أدراك ما البدع! إنها ذنوب خطيرة، ويلزم المبتدع لوازم خطيرة وإن لم يفقهها؛ أذكر منها ما يلي:

أ - يلزمه أن الدين الإسلامي لم يكمل، فهو يستحسن أقوالًا أو أفعالًا أو معتقدات يراها حسنة ليس لها أصل في دين الإسلام، ولو تأمل قول الله تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣] وهو طالب للحق ومحبٌّ للعمل به؛ لما أقدم علىٰ استحسان شيء ليس له أصل في الدين.

ب - يلزم المبتدع اتهام الرسول ﷺ أنه لم يبلِّغ الدين كاملًا، وحاشاه من القصور ﷺ، بل بلّغ الدين كاملًا كتابًا وسنة، امتثالًا لأمر ربه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا

ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ﴾ [المائدة:٦٧]، وقال ﷻ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:٤٤].

وقال ﷺ: «تَركتُ فِيكُم شَيئَينِ لَن تَضِلُّوا بَعدَهُمَا: كِتَابَ اللهِ، وَسُنَّتِي وَلَن يَتَفرَّقَا حَتَّىٰ يَرِدَا عَلَيَّ الحَوضَ»[1].

---

(١) من رواية أبي هريرة ﷺ: أخرجه البزار في مسنده برقم (٨٩٩٣)، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات برقم (٦٣٢)، والدارقطني في سننه (٤/ ٢٤٥، برقم ١٤٩)، وابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة برقم (٤٥)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١/ ٧٩-٨٠، برقم ٨٩-٩٠)، والحاكم (١/ ١٧٢، برقم ٣١٩)، والبيهقي في الكبرىٰ (١٠/ ١١٤، برقم ٢٠٨٣٤)، والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي برقم (٨٨)، وفي الفقيه والمتفقه برقم (٢٧٠ و٢٧١)، والعقيلي في الضعفاء (٢/ ٢٥٠-٢٥١، تر ٨٠٤)، وابن عدي في الكامل (٤/ ٦٩) وقال: «غير محفوظ». وفي إسناده: «صالح بن موسىٰ بن عبد الله ابن طلحة». قال البزار: «صالح بن موسىٰ لين الحديث». قال يحيىٰ بن معين: ليس بشيء، ولا يكتب حديثه. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: منكر الحديث جدًّا عن الثقات. وقال النسائي: متروك. وقال العقيلي: لا يتابع علىٰ شيء من حديثه. وقال ابن عدي: هو عندي ممن لا يتعمد الكذب. وقال: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد. وقال الذهبي: كوفي ضعيف. انظر: ضعفاء العقيلي (٢/ ٢٠٣، تر٧٣)، وميزان الاعتدال (٢/ ٣٠١-٣٠٢، تر ٣٨٣١).

وقد جاء هذا الحديث عن ابن عباس ﷺ مرفوعًا بلفظ: «**يا أيها الناس! إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبدًا: كتاب الله وسنة نبيه** ﷺ». رواه ابن أبي عاصم في السنة -ظلال الجنة- (٢/ ٤٧٩، برقم ١٥٥٧)، والمروزي في السنة (٢٥-٢٦، برقم ٦٨)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٧١، برقم ٣١٨) ومن طريقه البيهقي في الاعتقاد (ص ٢٢٨). وأورده الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ١٠، برقم ٤٠).

وقوله ﷺ: «مَن أَحدَثَ فِي أَمرِنَا هَذَا مَا لَيسَ مِنهُ فَهُوَ رَدٌّ»[(١)] رواه البخاري ومسلم.

وفي رواية لمسلم[(٢)]: «مَن عَمِلَ عَمَلًا لَيسَ عَلَيهِ أَمرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

وقوله -عليه الصلاة والسلام-: «مَن يَعِش مِنكُم بَعدِي فَسَيَرَىٰ اختلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيكُم بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهدِيِّينَ مِن بَعدِي عَضُّوا عَلَيهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُم وَمُحدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحدَثَةٍ بِدعَةٌ وَكُلَّ بِدعَةٍ ضَلَالَةٌ»[(٣)].

وقوله ﷺ: «تَرَكتُكُم عَلَىٰ البَيضَاءِ لَيلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنهَا بَعدِي إِلَّا هَالِكٌ»[(٤)].

فهذه النصوص من الكتاب والسنة صريحة في الرد علىٰ كل مبتدع يريد أن يستحسن بعقله عبادة قولية أو فعلية، ظاهرة أو باطنة، كما ترشد إلىٰ الاعتصام بالكتاب والسنة، وفهم نصوصهما علىٰ طريقة السلف الصالح،

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٢).

(٢) سبق تخريجها (ص٦٧).

(٣) سبق تخريجه (ص١٨).

(٤) أخرجه أحمد: ٤/ ١٢٦ (١٧١٨٢)، وابن ماجه برقم (٤٣)، وابن أبي عاصم في السنة (بتخريج الألباني) الأحاديث برقم (٣٣ و٤٧ و٤٨ و٤٩ و٥٦ و٥٨ و١٠٤٤)، والطبراني في مسند الشاميين (٢٠١٧)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٧٥، برقم٣٣١) وغيرهم، من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه، قال أبو نعيم في المستخرج علىٰ صحيح مسلم (١/ ٣٦): «هذا حديث جيد من صحيح حديث الشاميين». وصححه الألباني رحمه الله، انظر: الصحيحة (٢/ ٦١٠، برقم٩٣٧).

والعمل بمقتضىٰ ذلك ظاهرًا وباطنًا، بدون قبول زيادة من يستحسن فيزيد في الدين ما ليس منه.

ت - كما يلزم المبتدع اتهامُ أصحاب النبيِّ ﷺ بعدم التبليغ لما تلقَّوه من النبيِّ ﷺ كتابًا وسنة، وحاشاهم؛ بل بإجماع أمة الإسلام أن الصحابة الكرام -رضوان الله عليهم- تلقَّوْا الكتاب والسنة عن النبيِّ ﷺ علىٰ وجه الكمال والتمام، وكان الوحيان محفوظين عند جميعهم لم يُفقد من القرآن ولا من السنة حرفٌ واحد، وأخذ بعضهم عن بعض، وبلّغوا ذلك من أتىٰ بعدهم من التابعين الكرام، فأخذوا عنهم ما عندهم من العلم الذي تلقَّوه عن النبيِّ ﷺ علىٰ وجه التمام، وفُتح باب التدوين للعلوم علوم الكتاب والسنة كما هو موضَّح في دواوين الإسلام التي حفظها الله لنا بتلك الأسباب التي هي عناية الصحابة الكرام أوّلًا، ومن بعدهم من التابعين، وهكذا أخذ هذا الميراث الغالي الثمين اللّاحقُ عن السابق، والخلف عن السلف، ولا زال محفوظًا في الأئمة إلىٰ يومنا هذا، وإلىٰ ما شاء الله له أن يبقىٰ؛ وقد دلّ علىٰ ذلك قولُ الله ﷻ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩]، والذكر يتناول الكتاب والسنة وما استمد من الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة ومن سلك طريقهم وسار في دربهم.

رابعًا: كبائر الذنوب عمومًا التي دون الشرك.

خامسًا: صغائر الذنوب.

إذا فُهم هذا؛ فإن البدع ليست في منزلة واحدة، بل بعضها أشدُّ إثمًا من

بعض، وكذلك كبائر الذنوب، وسؤالك أيُّها السائل: هل يصحّ أن يُقال: إن بعض الكبائر أشدُّ إثمًا من بعض البدع؟

والجواب: نعم، فقتل النفس المؤمنة أشدُّ إثمًا من الذكر الجماعي المبتدع؛ لقول الله ﷻ: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء:٩٣] ولم يأت مثل هذا الوعيد لأهل الذكر الجماعي المبتدع وإن كانوا لا يسلمون من الإثم لابتداعهم، وقد تكون البدعة أشدُّ إثمًا من بعض الكبائر كبدعة الجهمية؛ الذين نفوا عن الله -تبارك وتعالىٰ- أسماءه الحسنىٰ وصفاته العُلا، فحكم كثير من السلف ﷺ بكفر هذه الفرقة الهالكة، وكبدعة المعتزلة الذين نفوا أمورًا من أمور الإسلام معلومة صحتُّها من الدين بالضرورة؛ كنفيهم الشفاعة في عصاة الموحدين، ونفيهم رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة، بالإضافة إلىٰ قولهم بخلق القرآن الكريم؛ وفي قولهم هذا تكذيب للقرآن وإن كان غير مقصود له؛ بدليل قول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [الدخان:٣]. وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر:١]؛ فقد دلَّ النصان علىٰ أن القرآن الكريم من فاتحته إلىٰ خاتمته منزَّلٌ من عند الله، غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وبدعٌ كثيرة إثم أصحابها كهاتين الفرقتين كغلاة المرجئة والخوارج.

والمقصود كما أسلفت: أن البدع ليست في منزلة واحدة؛ بل هي متفاوتة في الإثم والعقوبة، وأن الكبائر ليست في منزلة واحدة؛ بل هي

متفاوتة في الإثم والعقوبة، وهذا يعرفه طلَّاب العلم الأذكياء بالتتبع والاستقراء من نصوص الكتاب والسنة وما استمد منهما من كتب العلم الشرعي بالفهم الصحيح، وإن كانت البدعة أحب إلىٰ إبليس من المعصية كما قال ذلك بعضُ السلف معلِّلًا ذلك أن المعصية يتوب صاحبها منها غالبًا، بينما البدعة لا يتوب صاحبها منها غالبًا؛ لأنه يعتبرها دينًا وقربات يتقرب بها إلىٰ الله جهلًا منه وسفهًا، بسبب إعراضه عن أخذ العلم عن أهله.

ولقد ورد في النصوص أن المبتدع حُجبت عنه التوبة لحديث أنس ﷺ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**إِنَّ اللهَ حَجَبَ التَّوبَةَ عَن كُلِّ صَاحِبِ بِدعَةٍ**»[1]،

(١) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده: ١/ ٣٧٨ (٣٩٨)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» برقم (١٥٥)، وابن أبي عاصم في السنة- ظلال الجنة- (١/ ١٧، برقم ٣٧)، والهروي في ذم الكلام (٥/ ١٥٢-١٥٣، برقم ٩٤٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٤٤٩، برقم ٧٢٣٨) و(٧/ ٥٩، برقم ٩٤٥٦)، وابن عدي في الكامل (٦/ ٢٥٧، ت ١٧٣٥): من طريق بقية بن الوليد، ثنا محمد بن عبد الرحمن قال: عن حميد بن العلاء، ومرة قال: عن حميد الطويل، ومرة قال: عن رجل عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك ﷺ به.

ورواه ابن وضاح برقم (١٥٤) من طريق بقية ثنا محمد، عن هشام عن الحسن من قوله نحوه.

قال الألباني رحمه الله في ظلال الجنة (١/ ١٧): «إسناده ضعيف جدًّا؛ محمد بن عبد الرحمن وهو القشيري الكوفي، قال ابن عدي: منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك الحديث».

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٤/ ٢٨١-٢٨٢، برقم ٤٢٠٢)، وأبو الشيخ في تاريخ أصبهان (ص٢٥٩)، والهروي في ذم الكلام (٥/ ١٥٣، برقم ٩٤٦)، والبيهقي في الشعب (٧/ ٥٩، برقم ٩٤٥٧)، والضياء المقدسي في المختارة (٢٠٥٤ و٢٠٥٥) وصححه.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٣٠٨): «رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح، غير هارون بن موسىٰ الفروي وهو ثقة». وحسنه المنذري كما في =

والمعنىٰ: أن صاحب البدعة غالبًا لا يتوب؛ لأنه اتَّخذها دينًا وقربة.

والله أعلم، وبالله التوفيق، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

* * *

س٤٧: هل يجوز أو يصحُّ للشابِّ السلفي أن يوثِّق أخاه السلفي كأن يقول زيد علىٰ عمرو: إنه ثقة الذي عرف بصدقه وأمانته وتمسكه بالكتاب والسنة، أم أن الثقة من يوثِّقه العالم فقط؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام علىٰ رسول الله وعلىٰ آله وصحبه ومن اهتدىٰ بهداه، أما بعد:

تصحّ وتُقبل تزكية الأخ المسلم لأخيه المسلم في عدالته إذا كان يعرف مخرجه ومدخله بسبب الزمالة أو الجوار، أما ما يتعلّق بالعلم الشرعي -ومنه الجرح والتعديل- فالتزكية في ذلك لأهل العلم العارفين بمعنىٰ التعديل والتجريح، وحكم كل واحد منهما.

والخلاصة التي نُفيد بها السائل: أنه لا حرج، ولا إنكار علىٰ من يعرف عقيدة أخيه المسلم السلفية ومنهجه المستقيم أن يزكِّيَه ويشهد له بما يعرفه عنه من عمل البرِّ والصلاح، قيامًا بواجب الأخوة الإيمانية التي من مقتضاها

=

صحيح الترغيب (١/ ١٢) وصححه الألباني هناك، وفي الصحيحة (٤/ ١٥٤-١٥٥) برقم (١٦٢٠).

ذكر الشخص بما فيه من الخير، لاسيما عند الحاجة الداعية إلىٰ ذلك.

وبالله التوفيق.

وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

* * *

س٤٨: ما هو الضابط في التعامل مع أهل البدع في البيع والشراء وغيره من أمور الدنيا ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام علىٰ رسول الله وعلىٰ آله وصحبه ومن اهتدىٰ بهداه، أما بعد:

اعلم أوَّلًا: أن أهل البدع علىٰ نوعين: نوع مستترون ببدعهم لا يجاهرون بها، ولا يدعون الناس إليها؛ فهذا النوع لا حرج علىٰ أهل السنة إذا احتاجوا إلىٰ أخذ شيء منهم، أو احتاجوا إلىٰ محادثتهم في بعض الأمور التي لا يستغنون عنه.

ونوعٌ من أهل البدع يجاهرون ببدعهم، ويدعون الناس إليها: إما بوسيلة التأليف للكتب، أو الحديث علىٰ المنابر، أو صنع التكتلات والتجمعات لينشروا فيها بدعهم؛ فهؤلاء عداوتهم لأهل السنة غير خافية، وبغضهم لهم شديد، وما ذلك إلا لأن أهل السنة ينكرون علىٰ أهل البدع ويفنّدون باطلهم نصرة للحق وقمعًا للباطل، والسنة هي الحق، والبدع من الباطل، فهذا النوع وجب علىٰ أهل السنة هجرُهم؛ لإصرارهم علىٰ بدعهم، وعدم قبولهم

نصيحة الناصحين، ولبغضهم أهل السنة.

والهجرُ يتناول عدم الحديث معهم، وعدم مجالستهم، بل وعدم السلام عليهم كما هو فعل السلف الصالح مع أهل البدع؛ فهذا هو الأصل، فإذا احتاج صاحب السنة إلىٰ شيء بالبيع أو الشراء؛ فليبحث عن أصحاب السنة فلعله يجد بغيته عندهم، فيفيدهم، ويستفيد منهم بواسطة البيع والشراء، أو علىٰ الأقل يجد قومًا ليسوا من أهل البدع المجاهرين، وليسوا من أهل السنة القادرين علىٰ نصرتها والذبّ عنها، بل هم علىٰ فطرتهم أتباع علماء السنة، فليعاملهم بالبيع والشراء أيضًا، فيقضي حاجته، ويتسبب في قضاء حوائجهم، وإذا لم يجد حاجته إلا عند أهل البدع من النوع الثاني؛ فهو مضطرٌّ إلىٰ أن يكلِّمهم في الأخذ والعطاء ليقضي حاجته، مع بذل النصح لهم إن رأىٰ في المناصحة فائدة.

❊ ❊ ❊

س٤٩: هل قال أحد بعدم زيارة قبر النبيِّ ﷺ وسؤاله الاستغفار للمؤمنين، أو الاستشفاع به قبل شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالىٰ- من أهل العلم القدامىٰ؟

س ٥٠: ما هو طريق التوجيه الصحيح لحديث الأعرابي الضرير الذي طلب من النبي ﷺ أن يدعو الله له ليردَّ عليه بصره، فعلَّمه النبيُّ ﷺ دعاءً يقوله بعد أن يتوضأ ويصلي ثم يقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَشفِعُ بِنَبِيِّكَ نَبِيِّ الرَّحمَةِ، يَا مُحَمَّدُ إِنِّي أَستَشفِعُ بِكَ عَلَىٰ رَبِّي لِيَقضِيَ لِي حَاجَتِي، اللَّهُمَّ

فَشَفَّعهُ» الحديث؟

وهل في هذا الحديث جواز سؤال الله بجاه النبيِّ أو بحقِّ النبيِّ ﷺ وهو ميت ﷺ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام علىٰ رسول الله، وعلىٰ آله وصحبه، ومن اهتدىٰ بهداه، أما بعد:

فقد اتفق أهل السنة والجماعة علىٰ أن شدَّ الرحال إلىٰ قبور الأنبياء والصالحين لا يجوز، إلا إلىٰ ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد النبوي، والمسجد الأقصىٰ؛ لما لها من الفضل، وأما شدُّ الرحال إلىٰ قبور الأنبياء أو الصالحين؛ فإنه لا يجوز، ولم يقل بجوازه من أهل السنة المعتبرين أحدٌ لا قبل ابن تيمية ولا بعده؛ بل من كان قبل ابن تيمية من أئمة العلم يحذِّرون الناس من التردد إلىٰ قبر النبيِّ ﷺ، وكان الصحابة الكرام -رضوان الله عليهم- في المدينة وهم يصلُّون في اليوم والليلة خمس مرات في المسجد النبوي لا يتدافعون إلىٰ قبر النبيِّ ﷺ ليقفوا عنده داعين وخاشعين؛ بل كانوا يكتفون بالصلاة والسلام عليه في الصلاة يعني التشهد وفي غيرها في داخل المسجد وخارجه، غير أن من قدم لزيارة المسجد النبوي الشريف وصلَّىٰ فيه شُرع له زيارة قبر النبيِّ ﷺ وصاحبيه والسلام عليهم والانصراف بعد السلام.

وأما ما يفعله أصحاب الخرافة والجهَّال من نداء النبيِّ ﷺ وطلب

الشفاعة منه عند الله في جلب النفع أو دفع الضر، أو طلب منه الاستغفار؛ فهو الشرك الأكبر بعينه.

وأما من وقف عند القبر متبرِّكًا بالمكان يدعو الله تعالىٰ أو يدعو بجاه النبيِّ ﷺ؛ فهو من أهل البدع، وهذا ما عليه أهل السنة والجماعة سلفًا وخلفًا فليُعلم.

وقد قال ﷺ: **«اللَّهُمَّ لا تَجعَل قَبرِي وَثَنًا يُعبَدُ، اشتَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَىٰ قَومٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنبِيَائِهِم مَسَاجِدَ»**[(١)].

(١) رواه مالك في الموطأ – برواية الليثي – (١/ ١٧٢، برقم ٤١٤ – فؤاد عبد الباقي)، ومن طريقه ابن سعد في الطبقات الكبرىٰ (٢/ ٢٤٠)، عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرسلًا. وصححه ابن عبد البر في التمهيد (٥/ ٤٢). والألباني في «تحذير الساجد» (ص١٨).

ورواه عبد الرزاق في المصنف (١/ ١٠٦، برقم ١٥٨٧) وابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٣٧٥) و(٣/ ٣٤٥) عن زيد بن أسلم عن النبي ﷺ بلفظ: **«اللَّهُمَّ لاَ تَجعَل قَبرِي وَثَنًا يُصَلَّىٰ لَهُ اشتَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَىٰ قَومٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنبِيَائِهِم مَسَاجِدَ»**.

قال الألباني رَحِمَهُ اللهُ: «سنده قوي».

ورواه موصولًا: الحميدي في مسنده (٢/ ٤٤٥، برقم ١٠٢٥)، وأحمد في مسنده (٢/ ٢٤٦، برقم ٧٣٥٢)، وأبو يَعلَىٰ في مسنده (١٢/ ٣٣، برقم ٦٦٨١)، والمفضل الجندي في فضائل المدينة برقم (٥١)، وأبو نعيم في الحلية (٧/ ٣١٧)، والبزار، والعقيلي في تاريخه الكبير، وابن عبد البر – من طريق البزار والعقيلي – في التمهيد (٥/ ٤٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: **«اللَّهُمَّ لا تَجعَل قَبرِي وَثَنًا؛ لَعَنَ اللهُ قَومًا اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنبِيَائِهِم مَسَاجِدَ»**. وصححه الألباني رَحِمَهُ اللهُ. انظر: «تحذير الساجد عن اتخاذ القبور مساجد» ص (١٨-١٩)، و«أحكام الجنائز» ص (٢١٦-٢١٧).

«أَلا فَلا تَتَّخِذُوا القُبُورَ مَسَاجِدَ فَإِنِّي أَنهَىٰ عَن ذَلِكَ»[١].

وفي رواية أخرىٰ: «وَصَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّ صَلاتَكُم تَبلُغُنِي حَيثُمَا كُنتُم»[٢].

وروىٰ سعيد بن منصور في سننه قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد أخبرني سهيل بن أبي سهيل قال: رآني الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ﷺ عند القبر فناداني وهو في بيت فاطمة يتعشّىٰ فقال: هَلُمَّ إِلَىٰ العَشَاءِ! فَقُلتُ: لا أُرِيدُهُ، فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكَ عِندَ القَبرِ؟ قُلتُ: سَلَّمتُ عَلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِذَا دَخَلتَ المَسجِدَ فَسَلِّم ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لا تَتَّخِذُوا قَبرِي عِيدًا، وَلا تَتَّخِذُوا بُيُوتَكُم مَقَابِرَ، لَعَنَ اللهُ اليَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنبِيَائِهِم مَسَاجِدَ، وَصَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّ صَلاتَكُم تَبلُغُنِي حَيثُ مَا كُنتُم»، وقال الحسن: «مَا أَنتُم وَمَن بِالأَندُلُسِ إِلا سَوَاءً»[٣]، أَي: في بلوغ سلامك علىٰ النبيِّ ﷺ.

---

(١) رواه مسلم برقم ١/ ٣٧٧(٥٣٢)، من حديث جندب بن عبد الله البجلي ﷺ.

(٢) رواه أحمد ٢/ ٣٦٧(٨٧٩٠)، وأبو داود في سننه: برقم (٢٠٤٢)، والطبراني في المعجم الأوسط (٨/ ٨١-٨٢، برقم ٨٠٣٠)، والبيهقي - من طريق أبي داود- في شعب الإيمان (٣/ ٤٩١، برقم ٤١٦٢)، من حديث أبي هريرة ﷺ.
والحديث قد صحح إسناده النووي في «خلاصة الأحكام» (١/ ٤٤٠، برقم ١٤٣٩) والأذكار (ص١١٥، برقم ٣٣٣)، وحسن إسناده شيخ الإسلام ابن تيمية في «الاقتضاء» (ص ٣٢١)، وابن القيم في إغاثة اللهفان (١/ ١٩١).
وصححه ابن حجر في الفتح (٦/ ٤٨٨)، والألباني في صحيح أبي داود (٦/ ٢٨٢، برقم ١٧٨٠).

(٣) نقله شيخ الإسلام في الاقتضاء (ص ١٠٩ و٣٢٣)، وابن القيم في إغاثة اللهفان (١/ ١٩١)، وروىٰ هذا الحديث - دون قول الحسن: «ما أنتم ومن بالأندلس إلا سواء»- القاضي إسماعيل بن إسحاق في «فضل الصلاة علىٰ النبيِّ ﷺ» (٣٠- الألباني).
=

ويشهد لقول الحسن قوله ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ مَلائِكَةً سَيَّاحِينَ فِي الأَرْضِ يُبَلِّغُونِي مِن أُمَّتِي السَّلامَ»[١].

وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا قدم من سفر صلَّىٰ في المسجد ركعتين وانصرف، وسلَّم علىٰ النبيِّ ﷺ وصاحبيه، وانصرف إلىٰ منزله[٢].

=

ورواه عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٥٧٧، برقم ٦٧٢٦) وابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ٣٤٥)، وابن خزيمة في «حديث علي بن حجر» (ج٤/ رقم ٤٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٣/ ٦٢-٦٣) عن الحسن بن الحسن بن علي رضي الله عنه مرفوعًا تامًّا ومختصرًا.
قال الألباني في أحكام الجنائز (ص٢٢٠): «إسناده قوي».
انظر: التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام ابن تيمية -بتحقيق العلامة ربيع المدخلي- (١٥٦-١٥٧)، والصارم المنكي لابن عبد الهادي - بتحقيق المقطري-: ص (١٢٠-١٢٣)، وتحذير الساجد للألباني (ص ٩٨-٩٩).

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢/ ٢١٥، برقم ٣١١٦)، وابن أبي شيبة (٢/ ٥١٧)، وأحمد (١/ ٣٨٧، برقم ٣٦٦٦) و(١/ ٤٤١ ، رقم ٤٢١٠)، و(١/ ٤٥٢، برقم ٤٣٢٠) والنسائي برقم (١٢٨٢)، والدارمي (٢٧٧٤)، وأبو يعلىٰ في مسنده برقم (٥٢١٣)، والبزار برقم (١٩٢٣)، والقاضي إسماعيل في فضل الصلاة برقم (٢١)، وابن حبان في صحيحه (٣/ ١٩٥، برقم ٩١٤)، والطبراني في الكبير (١٠/ ٢١٩ و٢٢٠)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ١٣٠)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٥٦، برقم ٣٥٧٦) وقال : «صحيح الإسناد». والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٢١٧، برقم ١٥٨٢)، وغيرهم.
وصححه الألباني في الصحيحة برقم (٢٨٥٣).

(٢) رواه مالك في الموطأ برقم (٣٩٧-الليثي) وبرقم (٩٤٧- محمد بن الحسن) -بلفظ آخر-، وعبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٥٧٦، برقم ٦٧٢٤)، والقاضي إسماعيل في «فضل الصلاة علىٰ النبيِّ ﷺ» (٩٨ و٩٩ و١٠٠) وصححه الألباني، وابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ٣٤١). قال الحافظ ابن عبد الهادي في الصارم المنكي (ص ٢٤٤): « هذا صحيح ثابت عن ابن عمر، بل هو مجمع علىٰ صحته عنه».

وأما مسألة طلب الاستشفاع من النبيِّ ﷺ بسؤاله رفع الحاجة إلىٰ الله لتقضىٰ بعد موته؛ فهو شركٌ أكبر كشرك قريش والعرب.

وأما اختيار دعاء الله عند القبر تبرُّكًا بالمكان سواء عند قبر النبيِّ ﷺ أو قبر أحد من الصالحين؛ فهو من البدع المفسِّقة، ولي في هذا الموضوع كتابة هذا نصُّها:

والواسطة الثانية: بدعية؛ وهي علىٰ نوعين:

النوع الأول: بدعة مكفِّرة.

والنوع الثاني: بدعة مفسِّقة.

وكلاهما شرٌّ مستطير، ولا يليق بالمسلم ذكرًا كان أو أنثىٰ أن ينغمس في البدع المكفِّرة أو البدع المفسِّقة، غير أن المروِّجين للشرك والبدع سمَّوا الشرك والبدع بغير اسمها كالتوسل والاستشفاع، ونفوا الحرج عن فاعل ذلك ما دام وهو يقرُّ بأن الله هو الخالق الرازق المحيي الميت.

والحقيقة أن ما ذكروه من التوسل والاستشفاع هو إما عبادة لأصحاب الأضرحة خصوصًا، وللطاغوت عمومًا؛ وما ذلك إلا لأنه استغاثة بأصحاب الأضرحة حيث يُطلب منهم ليرفعوا إلىٰ الله طلب قضاء الحاجات وكشف الكربات بواسطة أصحاب الأضرحة، أو قل بواسطة الطاغوت عمومًا، فهذه الواسطة شرك أكبر مخرج من الملّة الإسلامية، ومن فعله فلا يبقىٰ معه إسلام.

وقد ذمَّ الله -تبارك وتعالىٰ- هذا الصنف في القرآن الكريم، وأنكر عليهم معتقدهم الفاسد؛ حيث قال ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ

أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ [الزمر: ٣]، وقال تعالىٰ: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُواْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴾ [الزمر: ٤٣]، وفي كلتا الآيتين دليل علىٰ بطلان استشفاع وتوسُّط المكلفين الذين يتوجهون إلىٰ من غلوا فيهم من الأموات من أصحاب الأضرحة المشهورين كالبدوي والحسين والدسوقي وسكينة وعبد القادر وغيرهم، فينادونهم ويستغيثون بهم عند الله في قضاء الحاجات ودفع الكربات، وهذا هو الشرك الأكبر المخرج من الملّة وإن سموه توسلًا واستشفاعًا.

فالحذر! الحذر! من ترويج المخادعين الذين يدعون الناس إلىٰ الغلوِّ في الأولياء وحبِّهم، ومقاماتِهم الطاهرة كما يقولون! واللجوء إليهم في قبورهم؛ فإن هذه الأعمال أعمال شرك وضلال، روَّجها السفهاء من الناس ليضلوا غيرهم، ويبتزوا أموالهم من جيوبهم، ويأكلوا نذورهم، فاحذروهم! أيُّها المسلمون، قاتلهم الله أنىٰ يؤفكون.

واعلموا أن هذا الفعل وهذا الصنيع هو ما كان عليه كفار قريش والعرب، فنهاهم النبيُّ ﷺ، فلم ينتهوا، فأذن الله له في قتالهم، وسفك دمائهم، وسبي نسائهم، واسترقاق رجالهم وذراريهم، وأخذ أموالهم، فتحوَّلوا بذلك إلىٰ عبيد مملوكين لغيرهم، امتهنوهم في الخدمة، فمنهم من دخل في الإسلام، ومنهم من بقي علىٰ كفره، وربك علىٰ كل شيء شهيد.

وأما النوع الثاني من أنواع البدعة: فالمراد به البدعة المفسِّقة: والمراد بالمفسِّقة ما يكون فاعلها فاسقًا بما ارتكب من المعصية التي لم تخرجه من الإسلام، ولكنها توقعه في خطر، ولها صور؛ وحسبنا هنا أن أذكر من صورها:

التوسل بذات الشخص؛ كأن يقول القائل: أتوسَّل بالنبيِّ في قضاء حاجتي، وذلك بعد موته مثلًا، أو أتوسَّل بفلان الرجل الصالح من الأحياء في قضاء حاجتي؛ أي: بذاته، لا بدعاء الحيِّ، ولا يفهم من قول الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ﷺ حينما قال: «اللَّهُمَّ إِنَّهُ كَانَ إِذَا أَجدَبنَا نَتَوَسَّلُ إِلَيكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسقِنَا»[1] فإن المراد بالاستسقاء بدعاء العباس ﷺ، لا بذاته.

وأيضًا لو كان التوسُّط جائزًا بالموتىٰ؛ لما عدل عمر ﷺ عن التوسل بالرسول -عليه الصلاة والسلام- بعد موته إلىٰ التوسل بالعباس الذي هو علىٰ قيد الحياة.

أو دعاء الله عند قبور الصالحين؛ ليقضي الحاجة ويكشف الكربة، ونحو ذلك من البدع المفسقة التي لا يجوز للمسلم والمسلمة الوقوع فيها رغم بطلانها.

وأخيرًا: فإن الواجب علىٰ كل مسلم ومسلمة أن يتفقَّه في الدين عمومًا، وفي معرفة التوحيد، ومعرفة ما يضاده أو يضاد كماله من الشركيات والبدع خصوصًا؛ لينجو من غضب الله وأليم عقابه.

كما أن الواجب علىٰ كل مسلم ومسلمة أن يهجروا أصحاب التصوف والقبوريين؛ فلا يدخلوا معهم في طرائقهم، ولا أعمالهم القولية والفعلية الظاهرة والباطنة؛ وما ذلك إلا لأن الصوفية قوم سوء، ودعاة علىٰ أبواب

---

(١) أخرجه البخاري ١/ ٣٤٢(٩٦٤- البغا).

جهنم من أطاعهم وأجابهم قذفوه فيها.

ولمزيدٍ من الاستفادة اقرأوا كتب التوحيد المعتبرة، وكتب العقائد، وخذوا أنفسكم وألزموها بالاعتصام بالتوحيد الخالص، والعقيدة الخالصة التي هي أصل الدين وقاعدته.

ومن كتب التوحيد التي أرشدكم إليها: كتاب التوحيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب مع الأصول الثلاثة والقواعد الأربع وكشف الشبهات له كذلك رَحِمَهُ اللَّهُ؛ هذا عند البدء، ثم اقرءوا العقيدة الواسطية والرسالة الحموية ومجمل الاعتقاد ومفصل الاعتقاد من فتاوىٰ ابن تيمية؛ وهذه كلها له رَحِمَهُ اللَّهُ.

واقرءوا فتح المجيد، وتيسير العزيز الحميد، وكتاب عقيدة الموحِّدين، وكتاب الجامع الفريد، بالإضافة إلىٰ قراءة القرآن الكريم بتدبُّرٍ وتأمل وما في آياته الكريمة من الأمر الصريح بوجوب إخلاص العمل لله وحده دونما سواه، وتحقيق التوحيد، ونفي ما يضاده من الشركيات والبدع.

وما أكثر الكتب في بيان تصحيح الاعتقاد، وهجر ما يضاد أصله أو كماله، وما ذكرتُ هنا من أسماء الكتب التي رأيتم إلا كأمثلة، وطالب الحاجة أقوىٰ وأبصر إن كان من العقلاء.

الجواب (٥٠):

وأما ما سألت عنه فيما يتعلق بقصة الأعرابي الضرير الذي طلب من الرسولﷺ أن يدعو الله له ليرد عليه بصره فعلَّمه النبيُّﷺ دعاءً بعد أن يتوضأ ويصلي، ثم يقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَشْفِعُ بِنَبِيِّكَ نَبِيِّ الرَّحمَةِ، يَا مُحَمَّدُ! إِنِّي

أَستَشفِعُ بِكَ عَلَىٰ رَبِّي لِيَقضِيَ لِي حَاجَتِي اللَّهُمَّ فَشَفِّعهُ فِيَّ» الحديث.

فهذا الحديث ورد من طرق متعددة في السنن وغيرها[1]، والذي يفيده

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٣٨، برقم ١٧٢٧٩ و١٧٢٨٠ و١٧٢٨١)، وعبد بن حميد (ص ١٤٧، برقم ٣٧٩)، والترمذي برقم (٣٥٧٨) وقال: «حسن صحيح غريب». وابن ماجه برقم (١٣٨٥) وفيه «قال أبو إسحاق: هذا حديث صحيح»، والنسائي في الكبرىٰ (١٠٤٩٤) و(١٠٤٩٥)، وابن خزيمة في صحيحه (٢/ ٢٢٥، برقم ١٢١٩)، والطبراني في الدعاء (١٠٥١) ولم يذكر لفظه، وابن أبي حاتم في العلل (٢٠٦٤)، وابن قانع في معجم الصحابة (٢/ ٢٥٨، تر ٧٧٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤/ ١٩٥٨-١٩٥٩، برقم ٤٩٢٦ و٤٩٢٧)، والحاكم في المستدرك (١/ ٤٥٨، برقم ١١٨٠) وقال: «صحيح علىٰ شرط الشيخين»، وفي (١/ ٧٠٠، برقم ١٩٠٩) وقال: «صحيح الإسناد»، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ١٦٦)، وفي «الدعوات الكبير» (٢٠٤) وصححه. وصحح هذه الرواية شيخ الإسلام ابن تيمية في «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» (ص ٢١٢)، والألباني في التوسل (ص ٦٩).
وبنحوه رواه النسائي في الكبرىٰ (١٠٤٩٦)، وابن أبي حاتم في العلل (٢٠٦٤)، والحاكم (١/ ٧٠٧، برقم ١٩٢٩)، والبيهقي في دلائل النبوة (٦/ ١٦٧).
ورواه ابن أبي خيثمة في تاريخه كما في قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص ٢١٣) وفيه زيادة؛ ضعفها شيخ الإسلام ص (٢١٢-٢١٣)، والألباني في «التوسل أنواعه وأحكامه» (ص ٨٣-٨٤).
ورواه ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ٢٠٢)، والحاكم (١/ ٧٠٧، برقم ١٩٣٠) وقال: «صحيح علىٰ شرط البخاري»، وعنه البيهقي في دلائل النبوة (٦/ ١٦٧-١٦٨) نحوه بشيء من الاختلاف، وفي آخره: «قال عثمان- ابن حنيف-: فوالله ما تفرقنا ولا طال بنا الحديث حتىٰ دخل الرجل وكأنه لم يكن به ضر قط».
ورواه الطبراني في الكبير (٩/ ٣٠، برقم ٨٣١١)، وفي الصغير (٥٠٨)، وفي الدعاء (١٠٥٠)، وابن قانع في معجم الصحابة (٢/ ٢٥٨، تر ٧٧٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤/ ١٩٥٩-١٩٦٠، برقم ٤٩٢٨ و٤٩٢٩)، والبيهقي في دلائل النبوة (٦/ ١٦٧-١٦٨)، =

جواز طلب الدعاء من النبيِّ ﷺ والاستشفاع أيام حياته، وأما بعد موته؛ فإنه لا يجوز لأحد أن يناديه من قُرب أو من بُعد ويطلب منه الشفاعة إلىٰ الله في جلب خير أو دفع شر.

وليس في هذا الحديث دليل علىٰ جواز سؤال الله بجاه النبيِّ أو بحقه ﷺ وهو ميت.

كما يجوز أيضًا طلب الدعاء من رجل صالح علىٰ قيد الحياة في قضاء الحاجة؛ لثبوت ذلك، ومنها قول الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه حينما قال: «اللَّهُمَّ إِنَّهُ كَانَ إِذَا أَجدَبنَا نَتَوَسَّلُ إِلَيكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسقِنَا»[1]؛ فإن المراد بالاستسقاء بدعاء العباس رضي الله عنه، لا بذاته، وأيضًا لو كان التوسط جائزًا بالموتىٰ؛ لما عدل عمر رضي الله عنه عن التوسل بالرسول -عليه الصلاة والسلام- بعد موته إلىٰ التوسل بالعباس الذي هو علىٰ قيد الحياة.

وبالله التوفيق.

وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

=

وعبد الغني المقدسي في الترغيب في الدعاء (٦٢). وفيه زيادة طويلة موقوفة؛ ضعفها شيخ الإسلام ابن تيمية والألباني -رحمهما الله-؛ انظر: التوسل والوسيلة (ص٢٠٤-٢١٧)، و«التوسل أنواعه وأحكامه» (ص٨٦-٩١)، وضعيف الترغيب والترهيب (١/ ١٠٥، برقم ٤١٥).

(١) سبق تخريجه (ص٢٢٢).

الفهرس

فهرس المحتويات

* * *

